جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر التغيير والإصلاح السياسي في تطوير منظومة صنع القرار في تونس 2009-2015 الواقع و المؤمول

مذكرة مقدمة لاستكمال الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص رسم السياسات العامة

من إعداد الطالبة:

تساليت جهيدة

تحت إشراف الدكتور:

خالد تلعيش

لجنة المناقشة:

د. جمال تراكة .....رئيسا

د. خالد تلعيش ..... مشرفا ومقررا

د. طيب جمال ..... مناقشا

جوان 2015/2014

الشكر والتقدير

"وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت و ما توفيقي إلا بالله" هود 88.

"ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم و أنّ الله سميع عليم" الانفال 58.

الشكر أولا والفضل لله عز وجل والحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل.

و الشكر موصول للأستاذ الدكتور خالد تلعيش على تحمله الإشراف على مذكرتي وتوجيهاته الثمينة التي أفادتني علميا وعمليا ،فلنجاح أناس يقدرون معناه وللإبداع أناس يحصدونه لذا أقدر مجهداتك المعنية ،فقد أعطيت فتسامى عطاؤك الأعلام حتى اصطفّت عبارات الشكر أمام ذلك النهر المتدفق من العطاء و لا أملك إلا أن أقول جازاك الله كل خير.

الشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا طريقنا عبر الخمس سنوات

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من هي عطر يفوح شذاه وعبير يسمو في علاه... وزهر ودفئ... وحنان وجمال... وأمان ومحبة... ومودة وشخصية ذات قيم ومبادئ... وعلو وهمم ، إلى أمي التي مهما كانت نعم الدنيا من حولي جميلة تظل هي أجمله.

إلى أبي رحمه الله الذي لا يكرره الزمن وسيظل حبا يحكيه دعاءي دائما.

إلى طير الجنة الذي فارقنا وسوف يبقى دوما في قلوبنا جيلالى.

إلى إخوتي سندي عبد الله ،جيلالي وتوهامي. وعمي بن يوسف.

إلى جدي وخالي عزّي.إلى جميع خالاتي مع أولادهم،إلى خالتي حورية.

إلى جميع صديقاتي اللواتي معهن قضينا أحلى الأوقات وأصعبها ،وأخص بالذكر أعز صديقاتي بسمة ،خديجة ،صبرينة ،فاطيمة ،وفاء.

مقدمة

مقدمة

إن المنظومة السياسية في أي دولة بمثابة جهاز لاتخاذ القرار وصنع القرار المناسب لكل عمل تنظمي أو تنفيذي أو تسييري، فصنع القرار سواء كان وفق أسس موضوعية أو بصورة تلقائية فإنه غالبا ما تترتب عنها نتائج ملموسة تتعلق بالنجاح أو الفشل، في حسن استثمار الموارد البشرية والمادية وحسن استغلال المواقف ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية، ولهذا منظومة صنع القرار تعتبر الحجر الأساس في أي نظام سياسي.

تعتبر قضايا الإصلاح السياسي و التغيير السياسي من المواضيع التي أثيرت في تونس كغيرها من الدول العربية منذ مدة وتصاعدت في الآونة الأخيرة, حيث بدأ الكثير من الباحثين يهتمون ويركزون على دراسة غياب الديمقراطية و المشاركة السياسية و ما تتضمنه من نظم فاقدة لمبادئها التي تحتوي على منظومة صنع قرار غير شرعية من غياب قدرتها على إشراك جميع الفواعل لصنع وتوجيه القرار السياسي، وهذا ما أدى إلى مجموع المشاكل التي تعاني منها النظم العربية عامة والنظام التونسي خاصة ,ويمكن حل هذه المشاكل بتكريس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال تفعيل آليات الإصلاح السياسي ودفع عجلة التغيير السياسي نحو نظم ديمقراطية.

فقد تطرأ على النظام السياسي موجة من التغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية تدفعه إلى تبني سياسات جديدة أو تصحيح سياسات سابقة، من خلال مجموعة من الإصلاحات لمواكبة تفاعلات النسق السياسي و الاجتماعي، وذلك بالإسناد على الخلفيات التاريخية و الشروط الاجتماعية، فالإصلاح السياسي يرتبط دوما بنوعية النظام السياسي الذي يوجد في كل بلد، فهو عملية متعددة الجوانب تعبر منهجيا ونظريا عما تم في الواقع من إدخال تغيرات رئيسية وهامة في النظام السياسي.

إن تطلع النظم السياسية المغاربية إلى الديمقراطية، على كل أضحى من القضايا المشتركة بين شعوب وقادة المنطقة وان كانت التوجهات عن هذا التطلع متفاوتة إلا أنها تغيرات توحي بضرورة إحداث إصـلاحات سـياسـية ودسـتورية في تلك الدول في نطاق النظام الديمقراطي ومع التطور الحاصـــل خاصـــة في تونس أصـــبح الحديث عن التغير، الإصـــلاح، التفتح و هي كلمات ومصطلحات غزت القاموس السياسي التونسي، حدث التغيير السياسي في تونس وهي دولة سقط فيها النظام السياسي القائم بفعل الإرهاصات والتراكمات التي قادت لها والتي جاءت عبر سنوات طويلة وشـــهدت تلك الســـنوات مجموعة كبيرة ومتشـــابكة من الأســـباب منها ما هو اقتصـــادي واجتماعي والأهم العامل السياسي.

يرتبط ترشـيد القرار بمدى فاعلية وشـفافية منظومة صـنع القرار السـياسـي التي تؤثر عليها عدة عوامل داخلية وخارجية، كما تؤثر عليها مختلف السياسيات الإصلاحية والتغيرات السياسية.

وفي دراستنا هذه سوف ينصب اهتمامنا على تشخيص الواقع التونسي في كل المجال السياسي وعلى دراسة ظاهرة التغيير السياسي والإصلاح السياسي، وكيفية تطور الأحداث في تونس حيث أنها خاضـت جملة من الإصـلاحات مسـت كل القطاعات خاصـة السـياسـية منها، تحت راية الديمقراطية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول بالبحث والتحليل الإصلاح السياسي والتغيير السياسي وأثرهما في تطور منظومة صـنع القرار في تونس، خاصـة ما شـاهدته هذه الأخيرة من أحداث دفعة بنا إلى الوقوف عند أهم هذه الإصـلاحات والفواعل المشـاركة فيها وعلى القوى المؤثرة في التغيير السياسي ودورهما في تطوير منظومة صنع القرار في تونس.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

الوقوف على تحديد مفهوم الإصلاح السياسي والتغير السياسي, و طبيعة منظومة صنع القرار السياسي في تونس.

محاولة التعرف على طبيعة تأثير التغير والإصلاح السياسي في منظومة صنع القرار في تونس والدور الذي لعبته هذه الأخيرة.

المساهمة في تقديم رؤية تقويمية لدور التغيير والإصلاح السياسي في تطوير منظومة صنع القرار التونسي.

أدبيات الدراسة:

سنتطرق إلى مواضيع ومذكرات تطرقت إلى الموضوع من جميع المناحي أو من ناحية معينة، للإلمام بجميع الدراسات السابقة ومعرفة النقاط المشتركة بين المواضيع المدروسة والموضوع قيد الدراسة، لذلك يجب الوقوف عند أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

دراسة لعباش عائشة في مذكرتها إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال: تونس، لنيل شهادة الماجيستر قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسيات العامة، جاءت هذه الدراسة من إبراز البنى والأولويات التي يرتكز عليها مفهومي التغيير والإصلاح السياسي وعرض ملامح الحيات السياسية في تونس قبل وبعد عهد بورقيبة كما تطرقت الدراسة إلى دراسة الفواعل المساهمة في هذه الإصلاحات وتقويمها.

دراسة لهشام سلمان حمد الحلاية في أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012 لنيل شهادة ماجيستر في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، بين في هذه الدراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالإصلاح السياسي وأهم الإصلاحات

التي مرت بها المملكة الأردنية ومدى تأثيرها في عملية المشـــاركة الســـياســـية ومنظومة صـــنع القرار.

الإشكالية:

تحتوي البرامج الحكومية عدد من السياسات القطاعية التي أفرزتها منظومة صنع القرار بما تحتويه من الفواعل و مراكز البحوث، و يكون ذلك عبارة عن إصلاحات سياسية ,أو من خلال تغيير سياسي مفروض على النظام السياسي.

فإلى أي مدى يساهم الإصلاح والتغيير السياسي في تطوير منظومة صنع القرار؟ وما هو تأثيرها على منظومة صنع القرار في تونس؟

انطلاقا من الإشكالية فإن نطرح عدد من التساؤلات وهي كمايلي:

ماهية التغيير السياسي و الإصلاح السياسي ؟

كيف يؤثر التغيير والإصلاح السياسي على منظومة صنع القرار التونسي؟

هل يمكن أن يعتبر الإصلاح السياسي على الرشاد والجودة السياسية؟

ماهية أهم الإصلاحات السياسية بعد التغيير السياسي السلمي؟

فرضيات الدراسة:

1- يعتبر الإصلاح السياسي بمثابة التغيير السلمي الذي تضعه الدولة ومواطنيها، والذي قد يؤثر على منظومة صنع القرار من خلال إنتاج قوانين وخطط جديد تتماشى مع التغيير الحاصل، أما إذا كان التغيير غير سلمي فانه يؤدي بسقوط منظومة صنع القرار وزوال النظام السياسي كما حدث في تونس.

2- كان تأثير الفواعل الرسمية و غير الرسمية في التغيير السياسي موضوع جدل لما عرفته منظومة صنع القرار من اختلال، فرغم الإصلاحات السياسية المطبقة ذلك لم يمنع من ظهور مشكلة انتقال السلطة في تونس.

3- بعد ما قال المجتمع التونسي كلمة وأدى إلى التغيير السياسي، أصبحت منظومة صنع القرار تتمتع بالشرعية، التي تسعى بدورها إلى عقلنة قرارها من خلال إصلاحات سياسية ضمن نطاق ديمقراطي.

حدود المشكلة:

تعتبر المواضيع السياسية من أكثر المواضيع تعقيدا فهي تختلف من زمن لأخر ومن مكان لأخر.

الإطار المكاني: خلقت المواضيع المعاصرة نوع من الغموض للكثير من الدراسين في العلوم السياسية، خاصة الفترة الأخيرة حيث ظهرت أحداث أصبحت حديث العالم، الأمر الذي دفعنا لاعتماد الفترة ما بين 2011-2015

الإطار المكاني: نظرا لما مرت به تونس في هذه الفترة من متغيرات و تطورات سياسية تطرقنا إلى دراسة ظاهرة من بين الظواهر العديدة التي هي حديث الساعة والمتمثل في التطورات التي طرأت على منظومة صنع القرار خصوصا تلك المتعلقة بالإصلاحات السياسية والتغيرات السياسية.

مبررات الدراسة:

المبررات الشخصية:

- محاولة إثراء المجال المعرفي
- المساهمة في تزويد المكتبات بهذه الدراسة ,التي أصبحت قضية مهمة لها حقها في المجال العلمي.
- نقص المادة العلمية التي تضم هذا الموضوع.

المبررات الموضوعية:

- إن موجة التحولات والتغييرات السياسية التي عرفتها تونس خاصة في الآونة الأخيرة والكيفية

التي تمت بها عملية التغيير السياسي و طبيعة منظومة صنع القرار قبل و بعد التغيير والإصلاح السياسي، أثارت اهتماما لمحاولة دراستها و تحليلها.

محاولة الكشف عن التحديات التي تواجده الإصلاحات السياسة في تطوير منظومة صنع القرار.

الرغبة في البحث عن الحقائق العلمية والأسباب الموضوعية في تأثير عمليتي الإصلاح والتغيير السياسي على تطوير منظومة صنع القرار في تونس.

هذه الدراسة تتطلب منا الإعتماد على عدد من المناهج والاقتراب التي تسمح وتسهل لنا دراسة الموضوع لذلك اعتمدنا على مايلي:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يدرس تأثير التغير والإصلاح السياسي على تطوير منظومة صنع القرار، وهذا عن طريق تجميع المعلومات التي تمكننا من معرفة الأسباب التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج، من أجل تحليل المعطيات للحالة المدروسة من خلال أدوات التحليل السياسي وخاصة الاستنباط والاستقراء التحليلي لواقع الإصلاح والتغيير السياسي ومستقبله في تونس.

المنهج التاريخي: الذي يقوم بتتبع الإصلاحات السياسية ومعرفة أحداث وتطورات منظومة صنع القرار من خلال تحليل المتغيرات وإبراز دورها وكذلك العوامل التي أثرت فيها.

منهج دراسة حالة: من أجل فهم الموضوع كان لابد من ربطه مع الواقع وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات مع توظيفها وربطها بموضوع الدراسة.

منهج تحليل النظم: الذي يعد المنهج الأكثر ملائمة لدراسة المتغيرات التي تصيب النظام السياسي في الدولة، من حيث دراسة مدخلات العملية السياسية ومخرجاتها والعوامل التي تؤثر بها ومدى ملائمتها والواقع السياسي واستجابة لمتطلباته ,وسيتم استخدام هذا المنهج لدراسة مدخلات عملية الإصلاح السياسي في تونس، وعملية التفاعل التي شهدتها منظومة صنع القرار المتمثلة في تفاعل هذه المدخلات مع البيئة الداخلية والخارجية، والمخرجات التي أفرزتها نتيجة

هذه التفاعلات.

الاقتراب المؤسساتي: تطرأنا لهذا المقترب لأنه ينظر للسياسة على أنها نتاج المؤسسات التي تستطيع إن تأثر بشكل كبير في العملية السياسية، ولقد تم الاعتماد عليه في دراستنا للفواعل باعتبارها المؤسسات المكونة لمنظومة صنع القرار.

اقتراب صناعة القرار: أخذنا بهذا المقترب لأنه يعتبر القرار والأحداث التي تحيط به كأساس لصناعة القرار السياسي بعد ضرورة ملازمته للحيات السياسية.

المقترب النسقي: حيث تطرقنا إلى منظومة صنع القرار في تونس من خلال البنى المكونة لها، حيث ركزنا على البنى السياسية والقانونية، وعلى طبيعة السلطة القائمة وكيفية اختيار الحاكم وكيف تطورت هذه البنى وتغيرت.

هندسة الدراسة:

اقتضت هذه الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة فصول بدءا بالمقدمة وانتهاء بالخاتمة

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري للدراسة، والذي يناقش المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة في المبحث الأول من مفهوم الديمقراطية والتحول الديمقراطي و التغيير والإصلاح، كما استعرضنا مصطلحي التغيير السياسي و الإصلاح السياسي .فقد قدمنا الإصلاح السياسي في المبحث الثاني من خلال مفهوم الإصلاح السياسي وشروطه واليته وكذا دوافعه، كما وضحنا التغيير السياسي في المبحث الثالث عن طريق مفهومه والعوامل التي تقود إلى التغيير السياسي والياته ثم معوقات التغيير والإصلاح السياسي .

الفصل الثاني: والمتمثل في توضيح البناء المؤسساتي في تونس، لاستعاب طبيعة عملية صنع القرار في تونس يجب التطرق إلى منظومة صنع القرار ,لذا تناولنا في المبحث الأول عملية بناء النظام السياسي في تونس من خلال تقديم مفهوم شامل لعملية صنع القرار السياسي ومنظومة صنع القرار، و وضحنا طبيعة الدولة التونسية وسمات العملية السياسية فيها ثم وضحنا طبيعة النظام الجمهوري فيها، وفي المبحث الثاني قدمنا شرح حول المؤسسات الرسمية في تونس من

المؤسسة العسكرية والسلطة التنفيذية ثم البرلمان ,كان يجب تناول الفواعل الرسمية وقد كان ذلك في المبحث الثالث من خلال الأحزاب السياسية والتنظيم الجمعوي والنخبة في تونس.

الفصل الثالث: والذي تفحصنا فيه التحول نحو الجمهورية الثانية وأثر التغيير والإصلاح السياسي في ترشيد القرار من خلال الثلاث مباحث فقد كان في المبحث الأول التغيير السياسي في تونس الذي عرضناه من خلال الثورة كوسيلة للتغيير السياسي وكرزما الشارع التونسي ودوافع التغيير في تونس، ثم المبحث الثالث المتمثل في إعادة بناء المنظومة السياسية في تونس من خلال الفعل السياسي للنخب إتجاه التغيير ودور المؤسسة العسكرية و توجهات الأحزاب السياسية ,أما في المبحث الثالث فقد تناولنا الإصلاحات السياسية التي كانت بعد التغيير من خلال المؤسسات السياسية وتوضيح واقع الحكامة في تونس.

مصطلحات الدراسة:

الاصلاح السياسي: هو مجموع السياسات التصحيحية متعددة الجوانب تعبر عن إصلاحات لمشاكل معينة، ويعتبر الإصلاح السياسي بمثابة تحديث عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها سلميا.

الرشادة السياسية: تقوم على محتوى معرفي مركب بتركيز على الحكم والتسيير في آن واحد وذلك انطلاقا من المشروعية الحق وأيضا تقوم على ضرورة وجود مجتمع مدني فعلي وفعال، بالإضافة إلى الشفافية السياسية، وترقية مفهوم الخدمة العامة.

الجودة السياسية: تدخلت العديد من العوامل مثل ارتفاع مستويات التعليم والتحفيز والتصنيع والمكانة وغير ذلك لزيادة حجم الراغبين في المشاركة في العملية السياسية مما يؤدي إلى جودة منظومة صنع القرار.

التغيير السياسي: يعتبر التغيير السياسي بمثابة مصطلح يدل على التجديد في العملية السياسية ويكون ذلك من خلال مجموعة من المتغيرات كالتحول الديمقراطي، التغذية السياسية ،احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة.

السلطة : هو المرجع الأعلى المسلم له بالنفوذ، أو الهيئة الاجتماعية القادرة على فرض إرادتها على الإرادات الأخرى، وهي تملك الشرعية، و تمثل الدولة السلطة التي لا تعلوها سلطة في الكيان السياسي و تجسد ذلك من خلال امتلاك الدولة لسمة السيادة, لأنها مصدر القانون في المجتمع.

النظام السياسي: يعرفه جون وليام لابير على أنه مجموعة الإجراءات الخاصة بالقرارات الموجهة لكل المجتمع، سواء منها ما تعلق بتنظيم أو تنسيق العلاقات بين المجموعات الخاصة، أو بتلك القرارات الخاصة بالعلاقات السلطوية سواء كانت مشروعية أو قهرية. كما أنه نظام بنيوي مؤسساتي يتبع مؤسسات بقصد الحفاظ على وجوده عبر الزمن.

الفصل الأول

الإطار النظري والتأصيلي للمفاهيم المتعلقة بالدراسة

تمهيد:

بالرغم من قيام الدولة الحديثة بكل مؤسساتها السياسة الرسمية (التنفيذية، التشريعية، القضائية) وغير الرسمية، وبالرغم من وضع الآليات الفاعلة والدقيقة لاكتشاف الخلل في مناحي رسم وتنفيذ السياسات العامة، وفي مختلف قطاعات النظام السياسي، إلا أن الواقع، ينذر بوقوع عكس المؤمول المتوقع، فقد تمر الدولة بأوضاع وأوقات تستلزم إصلاحات سياسية أو حتى تغيير سياسي للمطالبة بالديمقراطية، أو لترسيخ وتفعيل مؤسسات الديمقراطية.

شهد العالم عامة والبلاد العربية خاصة خلال العقدين الماضيين، عودة ظهور العديد من المصطلحات والمفاهيم ذات المضمون والهدف الجديدين نسبيا عليه، ومن بين هذه المصطلحات، كان مصطلحي، التغيير السياسي والإصلاح السياسي وهما أكثر هذه المصطلحات تأثيرا وانتشارا.

يعد موضوع الإصلاح السياسي والتغيير السياسي من المواضيع الحديثة إذ برزت استخداماته في مطلع القرن الحالي وتداخل مع العديد من المفاهيم كالتحول الديمقراطي، وفكرة الديمقراطية. فالإصلاح السياسي يكون في ظل الديمقراطية وتنظيم وتطوير سلطات الدولة وتحقيق المساءلة والمشاركة الشعبية، أما التغيير السياسي هو أحد أهم المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية، باعتباره المرحلة الانتقالية من وضع لا ديمقراطي أو استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

ومنه قسمنا الفصل النظري إلى ما يلي:

- مفاهيم ذات صلة بموضوع الدراسة.
- الإصلاح السياسي وأثره في ترشيد القرار.
- التغيير السياسي وتفعيل البناء المؤسساتي.

المبحث الأول: مفاهيم ذات صلة بموضوع الدراسة:

مع تطور الحياة السياسة وتعدد مجالاتها، تعددت معها المفاهيم والمصطلحات السياسية التي أصبحت من المواضيع التي يجب أن تدرس وأن تفسر، فلا يمكن دراسة أو تحليل أي موضوع بدون توضيح مجمل المفاهيم المتعلقة به أو التي تمد له بصلة، فمن خلالها نستطيع أن نتقرب ونستوعب موضوع الدراسة ولذلك تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى مجمل المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك من خلال أربعة مطالب تتضمن ماهية المفاهيم التالية:

الديمقراطية، التحول الديمقراطي، التغيير، والإصلاح.

المطلب الأول: الديمقراطية كمبدأ للإصلاح والتغيير:

الديمقراطية كلمة قديمة دخلت اللغة الانجليزية في القرن السادس عشر وحسب مدلولها اليوناني في القديم، تعني حكم الشعب، والديمقراطية هي مذهب سياسي ترجع للعصر اليوناني.

تتكون الديمقراطية من مقطعين مستمدين من اللغة اليونانية: demosبمعنى الشعب، crasto بمعنى حكم أو سلطة الشعب، وبصفة عامة الديمقراطية هي الحكومة التي تساهم فيها أكبر عدد من أفراد الشعب.

فالديمقراطية في العصور القديمة، التي تعتبر أساس الديمقراطية الحديثة كانت تعني السيادة الكاملة للشعب. ولقد كانت الديمقراطية القديمة ديمقراطية مباشرة، ولكن لم يكن كل أفراد الشعب يساهمون في الحياة السياسية، وإنما كان العبيد لا يعتبرون مواطنين لهم حق التصويت في المسائل العامة[1].

[1]– سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، القاهرة، مركز الأبحاث، سنة 2007، ص 128.

فمثلما كانت الفلسفة اختراعا يونانيا، فكذلك كانت الديمقراطية ابتكارا يونانيا، فقد أخذت مكانها في اللغة الإغريقية وانتقلت إلى جميع اللغات بعد ذلك، وكانت مدينة أثينا محل ملاد الديمقراطية، فقد لعبت دورا فاعلا في إنماء ونضج الديمقراطية[1].

قد وضع بروتاغوراس لأول مرة في تاريخ البشرية، الأسس النظرية للديمقراطية، ونقطة البداية عنده كيفية نشأة المجتمع، وهذه النشأة في رأيه مردودة إلى تجمع الأفراد من أجل الدفاع عن أنفسهم ضد الحيوانات. ومع وصول الديمقراطية إلى مفهوم حكم الكثرة، فإن الممارسة الديمقراطية ليست سوى معنى للحكم المطلق وحكم القلة وتجاوزهما إلى تحقيق حكم الكثرة، الساعي للوصول إلى حكم شعب.

فالديمقراطية على حد تعبير نظرية العقد الاجتماعي هي مذهب سياسي[2] بحت يقوم بتنظيم الحياة السياسة والمؤسسات في الدولة من خلال الشعب لحكم الشعب حتى ظهور الديمقراطية اللبرالية التي وضعت الإنسان في المركز وتعترف بكونه صاحب قدرة على اتخاذ قرارات تعتمد على التفكير فالإنسان هو غاية وجود الدولة، وبالتالي يتوجب على الدولة تحقيق منفعته ورغبته من خلال ضمان حرياته وحقوقه.

تعريف الديمقراطية:

الديمقراطية مفهوم تاريخي اتخذ صور وتطبيقات متباينة، وإن كان جوهره، مثل أعلى يتمثل في المساواة بين البشر في فرص الحياة في كل المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان أن يطور إمكانياته، وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات. فتعريفات الديمقراطية تتنوع:

1-الديمقراطية هي نظام سياسي يقدم فرص دستورية دورية لتغيير مسئولي الحكومة، وميكانيكية اجتماعية تسمح لأكبر جزء ممكن من المجتمع للتأثير على القرارات الرئيسية من خلال اختيارهم للمنافسين للفور بالمناصب السياسية[3]، أشار التعريف إلى

[1]- إبراهيم عبد الفتاح، "متابع الفكر الديمقراطي بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية"، مركز الدراسات البحوث والتوثيق، ص 21.

[2]- تليلي تشارلز، "الديمقراطية"، ترجمة محمد فاضل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، سنة 2000، ص 18.

[3]- تليلي تشارلز، نفس المرجع، ص19.

الديمقراطية من خلال اختيار الحاكم أو من يمثل المجتمع. فهذا التعريف يتطرق إلى الانتخابات والترشح وهي من مبادئ الديمقراطية.

2-كما عرفت بأنها فلسفة ونمط عيش معتقد وتكون شكلا للحكم فهي فلسفة الوقت الراهن وأنها طريقة للحياة، بل أكثر من ذلك فهي منطق كل الأفكار، وهي أساسا تتعلق بالحرية وخاصة حرية التعبير أكثر من كونها تتعلق بالهياكل و المؤسسات[1]، هنا اعتبرت الديمقراطية كنمط للتعبير وكفضاء يفتح المجال لحرية التعبير.

3-أما المفهوم الماركسي للديمقراطية فهي مجموعة من الإجراءات والمبادئ والقواعد والمؤسسات التي ترتكز عليها الأنظمة الاشتراكية وقواعدها من النظرية الماركسية لبينة الدولة[2]، فالديمقراطية هنا تركز على المصلحة العامة للمجتمع، وفي المشاركة للبناء والتطور والحكم.

4-كما عرفت أيضا على أنها نمط نظام سياسي يحدد علاقة السلطة في المجتمع سيد الحاضر والمستقل، وتقوم على أن سلطة الحاكم مستمدة من سلطة المحكومين وليس العكس، وعليه فإن المجتمع الديمقراطي، يقوم على نظام مسؤوليات متبادلة بين الحاكم والمحكومين من جهة وبين المحكومين أنفسهم من جهة ثانية[3]، ومنه فإن الحكم والسلطات السياسية تستمد مشرعتيها من المجتمع أو المحكومين وليس العكس، فالمجتمع الديمقراطي هنا يقوم على مجموع المسؤوليات المحددة دستوريا أي شرعيا.

5-الديمقراطية هي قدرة المواطنين على المشاركة بكل حرية في قرارات الدولة السياسية، فالديمقراطية هنا تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو، تعمل وفق إرادته وتحت رقابته، ويكن له الحق بتكليفها بالاستمرار في الحكم أو اختيار حكومة أخرى في نهاية مدة معينة[4].

---

[1]- Charles débâche et jean marie pontier, introduction a la politique, paris, ediont dallez, année 2000, p 114.

[2]- الحلي وليد شهيب، وآخرون، "التربية على حقوق الإنسان"، الطبعة الأولى، بغداد، معهد العراق للدراسة الإستراتيجية والمستقلة، سنة 2008، ص 22.

[3]- فريد معتوق، "معجم العلوم الاجتماعية"، بيروت: أكاديميا، سنة 2001، ص 125.

[4]- أحمد طلعت، "الوجه الآخر للديمقراطية"، الجزائر: الطريق للنشر والتوزيع، سنة 1990، ص 25.

ومما سبق من تعاريف نستنتج أن الديمقراطية على مر تطورها ترتبط بالبيئة المطبقة فيها فهي تعتبر مرحلة وصلت إلى النظم الاجتماعية الغربية بعد أن مرت بكل مراحل الدكتاتورية وأشكالها، فالديمقراطية مرتبطة بتكوينات النظام السياسي لديها مجموعة الشروط المفروض امتلاكها فهي فكرة مثالية لمعظم الأنظمة السياسية.

مبادئ الديمقراطية:

1-الإيمان والالتزام بأن للإنسان قيمة في ذاته وأن إنسانيته هي منتهي كل سياسية والمؤسسات تبقى رهينة تحقيق ذلك فإما تكون سلبا أو إيجابيا قدر مساهمتها في اغناء النفس الإنسانية أو افقارها، الديمقراطية ليست إطارا لكم بشري بل نوعية إنسانية نامية وحيوية ومتقدة، والإنسان الفرد هو أساس الديمقراطية، وسياستها وغايتها في آن واحد.

2-حرية التعبير فالحرية قيمة أساسية وشرط لاكتمال إنسانية الإنسان فرد أو جماعة في هموم الآخرين واهتماماتهم وسبل التفاهم على الغايات والوسائل التي تحقق السعادة[1].

3-القبول بالتنوع والتعدد، فهته العملية هي أقرب للجانب الاجتماعي من السياسي حيث الأهمية تمكن قبل كل شيء في الدولة التي تتميز في التأثير السيكولوجي وللأهمية القصوى التي تحديثها، إنه التنوع في إطار الوحدة أو الوحدة التي تشمل بالضرورة على التنوع[2].

4-حكم الأغلبية فلا يعقل أن ينبثق عن إدارة أناس أحرار وأن يكون مع ذلك استنادا إلى قلة قليلة أو وفق مصلحتها، هو حق الأغلبية بأن تحكم نتيجة التصويت أو يكتفي بأن يكون الحكم متوجها إلى مصالح الأغلبية مراعيا لها، مستلهما أفكارها وأهدافها[3].

بالإضافة لهته المبادئ نجد المبادئ الأساسية وهي:

أ- **المواطنة:** هي علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبها تتضمن تلك العلاقة من الواجبات والحقوق، وهي تدل ضمنها على مرتبة من الحرية مع ما

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي (بين القرار الوطني والفوضة والبناءة)"، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 27.

[2]- سامية خضر مصباح، "المشاركة السياسية والديمقراطية (اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا)"، جامعة عين شمس، سنة 2005، ص 30.

[3]- عبد القادر رزيق المخادمي، "نفس المرجع "، ص 28.

يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة عموما هي تصبغ بالحقوق السياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة[1]، فمعايير المواطنة ثابتة، فكل المواطنين لهم حق المواطنة، ومن متطلباتهم حق اختيار الحاكمين، وشعورهم بالانتماء للوطن يدفعهم لذلك.

ب- المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم ويتضمن هذا السلوك كافة الأنشطة المتعلقة بالانتخابات (الترشيح و التصويت) كما أنها اعتبرت تفاعل الفرد عقليا أو انفعاليا مع موقف الجماعة بطريقة تشجعه على ذلك[2]، فالمشاركة السياسية تعد مظهرا رئيسيا من مظاهر الديمقراطية من خلال ما تهدف إليه من تعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسي، بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار السياسي، أو التأثير فيه فضلا عن اختيار القادة السياسيين.

ت- الانتخابات: هي إجراء وممارسة يتضمن بفضلها تجميع الاختيارات الفردية إلى قرار جماعي وإقرارها إلى قانون جماعي ويمارس على جميع أفراد الجماعة، لإجبارهم على تطبيقها إذا استحسنوا أو لم يستحسنوا رأي الأغلبية[3]، فالانتخابات تمثل التداول على السلطة، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك وهو الانتخابات.

ث- النواب و المسؤولية: هم سياسيون يرغبون في شغل المناصب العامة، تقع على عاتقهم مسؤولية العمل الحقيقي في الديمقراطية المعاصرة وهم يشكلون البرلمان أو الهيئة التشريعية[4].

ج- المعارضة: هي مظهر من مظاهر الحكم الذي ينقسم بين طرفين أحدهما يكون في السلطة والآخر يكون خارج السلطة أي المعارضة التي تعبر عن القوى الغير

---

[1]- علي خليفة الكواري وآخرون، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001، ص 30.

[2]- أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان، سنة 1992، ص 38.

[3]- Boudon bouricaid, Dictionnaire Critique de la scologie quadrige PUF, Paris, 1ere edition, année 1982, p 221.

[4]- حسن لطيف وآخرون، "الديمقراطية مفاهيم وتجارب، الطبعة الأولى، العراق: المركز العراقي للبحوث والدراسات، سنة 2010، ص 52.

المساندة للحكومة والتي تقف موقف الضد أو الرفض منها[1]، والمقصود بها المنافسة المنظمة عبر انتخابات حرة ونزيهة، والمعارضة السياسية هنا هي من أبرز مظاهر الديمقراطية.

الفصل بين الحكومة والبرلمان: هذا المبدأ يفصل السلطات للحيلولة دون قيام حكم مستبد وهذا ما يجسده مبدأ الفصل بين السلطات فليس هناك من مجال واسع لتعسف سلطة مشتملة على ركن واحد، لأن مصلحتها تكون أقل ما لو كانت بيدها السلطة بكاملها وتزاولها للوصول إلى غرض لديها[2].

ح- **الشرعية الدستورية:** وهي درجة قبول الشعب لإجراءات السلطات المختصة بين القوانين وتطبيقها، فالنظام الشرعي هو النظام القانوني الذي يقتنع المواطن بأنه ملائم له ليتقيد بحكمه. ويشكل الدستور النظام السياسي للدولة والمرجعية العليا للكيان الوطني أو القومي، وهو الذي ينظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد.

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي مدخل للإصلاح:

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية إلى محاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي[3]، ففكرة التحول نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها[4]. ذلك أن هذه التحولات لم تمثل في مجملها تجاوز الواقع السياسي و الاجتماعي الذي تعرفه تلك الدول، بل جاءت نتيجة لهذا الواقع، بل وتباينت من دولة أخرى، بالنظر إلى طبيعة السياقات المجتمعية للنظم السياسية المختلفة، أنتجت لنا اختلاف نمط وشكل التحول الديمقراطي من حالة إلى أخرى، بحيث أن لكل تجربة ولها خصوصياتها، كما تباينت أيضا أسباب التحول وتنوعت، ولكن يظل في جميع الأحوال أن للتحول الديمقراطي جملة من السمات الدالة على تحول النظام السياسي من

---

[1]- أشرف مصطفى توفيق، "المعارضة. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، سنة 1989، ص 21.

[2]- مسان محمد شفيق ألعاني، "الأنظمة السياسية والدستورية المقاربة". الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، سنة 1986، ص 28.

[3]- هدي ميتكس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة التنظيم السياسية في دول العالم الثالث. الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 1999، ص 135.

[4]- أبراش إبراهيم، "الديمقراطية بين عالمية الفكر وخصوصية التطبيق"، مقاربة التجربة الديمقراطية في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، سنة 1999، ص 37.

وضعية أو حالة غير ديمقراطية إلى نظام ديمقراطي هذه السمات التي تميز هذا المفهوم يمكن إجمالها في:

تأسيس سلوك سياسي ديمقراطي عبر ثقافة سياسية قادرة على الوصول إلى توافق حقيقي وتلطيف الصراع بين الفرقاء.

- إرادة سياسية واضحة تسعى إلى تحول ديمقراطي حقيقي.
- وجود مجتمع مدني حقيقي قادر على لعب دوره بوعي.
- وثيقة دستورية تمثل الجميع ويشارك الجميع في وضعها[1].

عرف التحول الديمقراطي كل من "فيليب شميتر" و "أدونيل" على أنه يعتبر مرحلة انتقالية بين نظام سياسي وآخر، أي إقامة نظام مغاير وجديد بغض النظر عن شكل النظام الجديد سواء كان ديمقراطي أو غير ديمقراطي، أو يظهر بديل آخر شوري، وبذلك يتنافس الفاعلون ليس فقط من أجل تحقيق مصالحهم أو مصالح من يمثلونهم، ولكن أيضا من أجل وضع القواعد التي من شأنها تحديد من سيركب موجة التحول الديمقراطي في المستقبل[2].

ويشير التحول الديمقراطي إلى تغير النظام السياسي من صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى ديمقراطية، ويعرفه "شميتر" بأنها عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في المؤسسات التي لم تطبق فيها من قبل، أو امتدادا هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذا هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها من تحول ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر. ويعرفها "رستو" بأنها عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، المعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع[3].

---

[1]– أحمد طعيبة، " المؤسسات التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، سنة 2007، ص 02.

[2]– D'nnelle Guillern, and, C, Schmitter philippe, tramsition from Authoritarian Rule, tentative conclusion about uncertain democracies, p 2

[3]– بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي". دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة مدبولي، سنة 2004، ص 29.

أما "صامويل هنتكتون" يعرف التحول الديمقراطي على أنه مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتباين من حيث إنتمائها أو عدائها للدمقراطية[1].

وهناك من عرف التحول الديمقراطي على أنه عملية مستقرة لها ثلاث مراحل:

أ- مرحلة انهيار أو القضاء على النظام السلطوي: حيث تزداد الخلافات وحدة الصراع السياسي والاجتماعي بدرجة تهدد الأنظمة السلطوية.

ب- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي وذلك بظهور إجماع حول ضرورة التغيير وتحديد مطالب ومجالات أساسية ومؤسسية، في مقدمتها تفعيل دور البرلمان.

ت- مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي، من خلال إرساء مجموعة من قواعد الممارسة التي تدعم تماسك المؤسسات التمثيلية وتنمي الثقافة السياسية والديمقراطية.

ث- مرحلة النضج الديمقراطي وهي أعلى مراحل للتحول الديمقراطي حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مرتبطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية[2].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التحول الديمقراطي هو عملية انتقال أو تغير من نظام سلطوي أو غير ديمقراطي إلى نظام قائم على مبادئ الديمقراطية من خلال ترسيخ مبادئها والعمل بها وتفعيل مؤسساتها.

أسباب وعوامل التحول الديمقراطي:

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شهد العالم تحول العديد من الدول خاصة تلك التي تنتمي للدول النامية إلى الأخذ بالديمقراطية والتعددية الحزبية أو ما يطلق عليها "هانتغتون" الموجة الثالثة هذا التطور يمكن تفسيره على ضوء ثلاث مجموعات من العوامل:

- المجموعة الأولى أو العوامل الداخلية: تتعلق بالتجربة الذاتية للدول النامية وغياب الزعامات الكارزمية التي قادت حركات التحرر نحو الاستقلال التي قامت بدور الموجه داخل المجتمع والتي كانت تمثل بديل لغياب الهياكل الإدارية والمؤسسية، فبغياب

[1]- أحمد طعيبة، "مرجع سابق"، ص 30.

[2]- بلقيس أحمد منصور، "مرجع سابق"، ص 30.

الزعامات ظهرت انقسامات شديدة داخل الأنظمة الشمولية لذا طرحت التعددية كبديل[1]، وبذلك كان التغيير في إدراك القيادة والنخبة السياسية حيث يذهب الكثيرون إلى الدور الحاسم الذي تلعبه القيادة في عملية التحول بما قد يترتب على ذلك نهاية وجودها في السلطة أصلا[2].

وبذلك انهيار شرعية النظام التسلطي، وتزامن ذلك مع الأزمة الاقتصادية التي هزت معظم الدول حديثة الاستقلال والتكوين مما أثر عليها في جميع المجالات.

- المجموعة الثانية أو العوامل الخارجية: ترتبط هذه المجموعة بالمؤثرات الخارجية و انعكاساتها على الأوضاع السياسية الداخلية للدول النامية، وهي المؤثرات المرتبطة بالتحولات التي طرأت على المحيط الدولي والإقليمي بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا، لم تعد هناك حاجة لتعزيز الأنظمة، القائمة بل تعرضت إلى ضغوط خارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لتتبنى هذه الأنظمة إصلاحات اقتصادية وسياسية[3]، وكان الضغط أيضا على الدول النامية من خلال دور الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية الدولية، فمنذ قمة مجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع التي عقدت في "هيوسن" عام 1990م ثم قمة لندن 1991، جاء التأكيد على أن المساعدات سوف تقدم وفقا لمدى تطبيق دول عالم الجنوب للأساليب الديمقراطية في مجتمعها، لذلك كان على أنظمة الدول عالم الجنوب التماشي ومسايرة الأنظمة الغربية[4].

آليات التحول نحو الديمقراطية:

اهتمت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالتطرق إلى معرفة أسباب التباينات بين مختلف التجارب التحول الديمقراطي، وخلصت إلى أن هذا التباين راجع بالدرجة الأولى إلى الاستراتجيات والآليات التي يتخيرها الفاعلون السياسيون، وهذا ما توصل إليه كل من "كارل"

---

[1]– عمرو عبد الكريم السعداوي، " التعددية السياسية في العالم الثالث"، الجزائر نموذجا، السياسية الدولية، العدد138، أكتوبر سنة1999، ص 58.

[2]– أحمد مينسي، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، سنة 2004، ص 299.

[3]– عمرو عبد الكريم السعداوي، "مرجع سابق"، ص 59.

[4]– رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب"، الأردن، مكتبة مجدلاوي للنسر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص 186.

و" شميتر" من خلال دراسة بعض دول العالم الثالث خصوص أمريكا اللاتينية، وقد تم تجميعها في ثلاث استراتجيات وهي:

- إستراتجية الهندسة المؤسسية: ويقصد بها إنشاء وتدعيم المؤسسات السياسية التي تمكن الفرد من المشاركة في الحياة العامة، وخضوع سلطة الحاكم للقانون من خلال الضمانات الدستورية التي تكفل الحقوق والحريات العامة، وهذه الآلية تتمحور حول إيجاد الدولة القانونية القائمة على الدستور وحماية حقوق الإنسان من خلال سيادة القانون والفصل بين الدين والدولة وغيرها من آليات الديمقراطية[1].
- إستراتجية الهندسة الاجتماعية: ويقصد بها القيام بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية وتبني سياسات فاعلة لمعالجة الاختلالات في توزيع الثروة والموارد بين فئات المجتمع، وذلك بكيفية تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، لأنها هي الأساس باعتبارها مضمون الحرية السياسية ومحتواها.
- إستراتجية الفعل السياسي: ويقصد بها الوسائل والإجراءات التي تتخذها القيادة السياسية لمواءمة المتطلبات المرحلية، فإن كانت هناك مؤسسات تقليدية، فإن إستراتجية الفعل السياسي لابد من أن تنشأ مؤسسات حديثة لتواكب النهج الديمقراطي، وإذا كانت المتطلبات تتعلق بمزيد من الحرية السياسية المدنية والمشاركة، فإن الإستراتجية هنا هي استحداث مؤسسات أخرى جديدة تتلاءم مع هذه الاحتياجات[2].

المطلب الثالث: دراسة وصفية للإصلاح:

يعتبر الإصلاح من المواضيع المرتبطة بمشاريع ورؤى للتغيير والنهوض بالمجتمع، ولهذا يجب تحديد هذا المفهوم بدقة، حيث يرتبط الإصلاح بمختلف مجالات وميادين الحياة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وثقافية وغيرها، فمع تطور المجتمعات، وظهور أفكار جديدة،

[1]– هدي مينكس، "مرجع سابق"، ص 142.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي". الطبعة الثانية, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2004، ص 158، ص 257.

يظهر الإصلاح ويصبح ضرورة ملحة في مختلف الميادين لذلك نجد ارتباط الإصلاح بالدين، كما بالاجتماع والثقافة وكذا السياسية.

مفهوم الإصلاح:

تحتضن الكثير من المعاجم اللغوية لفظ الإصلاح في كونه مقابل للإفساد، فهو مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلّح وتدل على تغيير حالة الفساد، ويقال هذا الشيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك[1].

ويعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلا ومحدودا من حيث المعاني للفظة الإصلاح، فقد وردت في القرآن الكريم في سياقات مختلفة ومعاني كثيرة ومثرية فكلمة إصلاح ذكرت في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة في مئة وسبعين موضعا[2].

فالإصلاح في الإسلام بذل الجهد إلى أقصى ما يسمح به المستطاع لإزالة ما يسفره واقع الناس في نفوسهم ومجتمعهم، وأنه من حيث الشروط يستلزم من جهة عدم السعي للمصالح الشخصية، وذلك بالالتزام والإنابة إلى الله وحسن التوكل عليه، ويفرض أساسا على دعاته أن يكونوا من أول الملتزمين ببرامجه ومشاريعه، وأن لا يخالفوا الناس لما ينهونهم عنه[3]. لقوله تعالى:"قال يا قوم أرأيتم إن كان على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب". (سورة هود الآية 88)[4]

ويعرف الإصلاح أيضا على أنه التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم[5].

ومن الناحية السياسية فقد عرفت المعاجم السياسية الإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير السلمي نحو الأفضل، وخاصة التغيير الأكثر ملائمة من أجل

---

[1]– محمد عابد الجابري، "في نقد الحاجة إلى الإصلاح". الطبعة الأولى, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبة 2005، ص 17.

[2]– عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داو، الفساد والإصلاح، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، سنة 2003، ص 33.

[3]– محمد بريش، "مفهوم الإصلاح أو نحو الإصلاح لفهم المصطلح". القاهرة: مركز الحضارات للدراسات الإسلامية، سنة 2007، ص 10.

[4] القران الكريم

[5]– بلقيزز عبد الإله، "أسئلة الفكر العربي المعاصر. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأسيوية، سنة 1998، ص 13.

تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني[1]، كما أنه تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد.

من خلال ما سبق نستنتج أن الإصلاح هو تغيير سلمي نحو الأفضل من خلال دراسة ومراعات الظروف المحيطة، ومن خلال عقلانية السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة والمحاباة بمقياس الكفاءة، وتأيد أكثر إنصاف للموارد المادية والرمزية.

خصائص الإصلاح:

لا يكون هناك إصلاح من فراغ ولا ننطلق لمجرد الرغبة في التغيير إذ لابد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع ما هو عليه، ولذلك الإصلاح لديه مجموعة الخصائص التالية:

1-أن يكون هناك وضع شاذ أو علة تحتاج إلى الإصلاح، فالإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة التي تمثل خطر أو تحديا للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، قد تكون خارجية تهدد أمن واستقرار كيان الدولة، وقد تكون ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

2-أن يكون التغيير نحو الأفضل من خلال الاستناد على عقائد فكرية أو إيديولوجية تساعد في الإصلاح، لتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف وتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

3-أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ليكون إصلاحا، وأن تكون القاعدة المشاركة في الإصلاح واسعة لازدياد شرعية الإصلاح، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس

[1]- محمد بريش، "مرجع سابق"، ص 11.

ومصالحهم ومن أجل مستقبلهم، لاشك سوف يدفعهم إلى التمسك به، وبالتالي لابد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية[1].

مجالات الإصلاح:

1-الإصلاح السياسي: يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتعددة باستمرار، والإصلاح السياسي هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبالتالي فإن الإصلاح السياسي يعني تطور كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية.

2-الإصلاح الاقتصادي: يعني تغيير في الأدوات والسياسات الاقتصادية، والإصلاح الاقتصادي يبدأ من خلال الرؤى والأفكار والمبادئ والقيم والسلوك والممارسات ومحتوى أي إصلاح اقتصادي يتحدد من خلال البعد المادي والاجتماعي والثقافي أي نوعية وقدرة على إنتاج منظومة ذهنية فكرية معينة تؤثر إجابا في الإنتاج والاستهلاك[2].

3-الإصلاح الاجتماعي والثقافي: يعبر الإصلاح الاجتماعي وسياسته عن عملية مقصودة تستهدف نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل. ومن ثم فإن الإصلاح الاجتماعي الفعال لا يمثل نشاط تلقائي ولكنه عملية انتقائية مقصودة ومدروسة تستهدف عن عمد الانتقال، النوعي التدريجي، من منظومة فاسدة إلى منظومة مغايرة تقصد صالح المجتمع (أفراد، جماعات، مؤسسات، ومجتمعات محلية)[3].

4-الإصلاح الديني: هو إعادة النظر في المفهوم الاجتماعي للدين بتقنية ما لحق به من تشويهات وتحريفات لتمكن من تحقيق وظائفها الاجتماعية وأبعاده الدنيوية التي توجه

---

[1]- محمود العربان، "الإصلاح في الوطن العربي"، بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غير المنحازة، http://w.w.w.voltairemet.org./article129812.

[2]- Grayson aliza, Sscial Refrom and Policy, weowerk, the free press, p 234.

[3]- سيكوني أوزيرس، "التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي". ترجمة عيسى عصفور، دمشق: وزارة الثقافة، سنة 1978، ص 102.

بها حركة الإنسان، فإننا نجد أن هناك بعض الملابسات التي قد تؤدي إلى تشويه وظائف الدين[1].

المطلب الرابع: دراسة تحليلية للتغيير:

يعتبر التغيير من المفاهيم التي تختلف باختلاف الزاوية التي تدرس منها أو ينظر إليه من خلالها، فبعض الدراسيين يدرسونه من زاوية أسبابه وبعضهم الآخرون من زاوية النتائج، بينما يعرفه البعض من زاوية المظاهر والأعراض. وكذلك فهناك من يدرس طبيعة المفهوم من حيث المضمون والشكل وهناك من يناقش علاقات التغيير من حيث الترابط والتشابك ومن حيث العلاقة التبادلية والسببية ومن حيث الاتجاه والتأثر والتأثير[2].

- التغيير لغويا في المعجم الوسيط هو جعل شيء على غير ما كان عليه، واصطلاحا يعرف في العلوم الاجتماعية على أنه التحول الملحوظ في المظهر أو في المضمون إلى الأفضل، كما يعرف في الإطار الإداري على كونه عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل وعلى كونه تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة[3].
- أما التغيير اصطلاحا هو:

1-التغيير في الفكر الإسلامي يقوم على تبديل العناصر الفاسدة السائدة في المجتمع مع الإبقاء على جوانب الصلاح في المجتمع، ثم تعيقها عملية أخرى هي تنمية الجوانب ودعمها. أي لا يكون التغيير جذري بل تغيير ما يضر بالمجتمع ويبقى على الصالح في المجتمع ويطوره.

وتشير الباحثة في كتابها، بأن معنى التغيير في القرآن الكريم جاء على وجهين:

- تغيير صورة الشيء دون ذاته.
- تبديل الشيء بغيره[4].

---

[1]- محمد عمارة، "الإسلام وضرورة التغيير". الطبعة الأولى، كتاب العربي، سنة 1997، ص 11.

[2]- الخضري محسن، "إدارة التغيير". الطبعة الأولى، دمشق: دار الرضا للنشر، سنة 2003، ص 15.

[3]- مصطفى خشاب، "المدخل إلى علم الاجتماع". القاهرة: مكتبة لأنجلو مصرية، سنة 1992، ص 40.

[4]- عبد المجيد حنان محمد، "التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث". فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 35، ص36.

حيث تستدل الباحثة بالآية القرآنية "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".[1]

2-يعرف التغيير على أنه التحول الملحوظ في المظاهر أو المضمون إلى الأفضل، كما أنه عملية تحليل الماضي لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل، وعلى كونه تحول من نقطة التوازن الحالية إلى نقطة التوازن المستهدفة[2]، أي يجب أن يكون التغيير مدروس إلى حالة أفضل بدراسة ما حالة المستقبل بالتغيير.

3-التغيير هو احتياج يظهر مع ظهور مرحلة جديدة في حياة الشعب والمراحل الجديدة تعني أن الظروف تغيرت، وانتهاء مرحلة يعني أن أهداف التغيير قد تحققت أو فشلت، كما أن انتهاء مرحلة يشير ضمنيا إلى ظهور مشكلات جديدة وأزمات مستحدثة، الأمر الذي يتطلب حلول جديدة، كذلك فإن تفسير المراحل يشمل تحولات أساسية في أفكار الناس وآمالهم وطموحاتهم المستقبلية[3].

4-يمكن تعريف التغيير وفق تعريف أسامة الغزالي إلى حرب على أنه ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى.

من جهته يرى محمد عابد الجابري بأن التغيير عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي بمختلف مظاهره، وهو أيضا ما ذهبت إليه الباحثة الدكتورة ثناء عبد الله بأنه إنقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتمد، وانقلابا في الوعي[4]، أي أن التغيير هو بمثابة ثورة تمس المجتمع والنظام السياسي وتحدث انقلابا على صعيدي الفكر والمعتقد، بسبب التغيير في الوعي.

5-يشير مفهوم التغيير للخلافات التي يمكن ملاحظتها في البناء الاجتماعي، وذلك لأن العوامل التي تدفع بعملية التغيير كثيرة ومتعددة، وأن أثارها تختلف باختلاف

---

[1] القران الكريم

[2]- مصطفى خشاب، "مرجع سابق"، ص 42.

[3]- خليفة سامي والحبيبي عادة، "حلم تحول إلى حقيقة"، مسيرة المطالبة بحقوق المرأة السياسية. الكويت: وكالة الأبناء الكويتية، سنة 2008، ص 21.

[4]- فادية عمر الجولالي، "التغيير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحصيل التغيير"، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، سنة 2009، ص 16.

المجتمعات وباختلاف الزمان والمكان، بحيث لا يمكن تعميم أي منها على كل المجتمعات كعامل فريد.

- بناءا على التعريفات السابقة يمكن تعريف التغيير على أنه التحولات السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها منظومة أو نظام معين.

أنواع التغيير: يمكن تقسيم التغيير إلى التغيير الشامل والتغيير الجزئي.

1-التغيير الشامل وهو التغيير العميق، يمتد ليشمل جميع مناحي النظم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتشريعية والدينية أي هو التغيير الشامل الذي يمس جميع مناحي الحياة.

2-التغيير الجزئي يتناول فقط جزئية من الجزئيات كالتغييرات التي تستهدف مجال معين فاسد أو مجموعة المتغيرات التي تمس جانبا من الوضع العام للمجتمع، والتغيير الجزئي قد يتوسع ويصبح تغيير شامل إذا لم يعالج المتغير فقد يمس المتغيرات الأخرى ويتفاقم الوضع حتى يحتاج إلى تغيير شامل[1].

أنماط التغيير:

1-التغيير الاجتماعي: يشير التغيير الاجتماعي إلى الأوضاع الجديدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو النظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لقاعدة جديدة تم تشريعها لضبط السلوك، أو نتيجة لتغيير بناء فرعي أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي أو البنية الاجتماعية أو الطبيعية.

ويؤكد "ريد فيلد" على أن التغيير الاجتماعي يحدث في المجتمعات القروية نتيجة للتفاعل الذي يكون بين مراكز المدن وما يوجد فيها من تقاليد حيث يحافظ السكان في القرى على القيم والعادات والتقاليد[2].

فالتغيير الاجتماعي حقيقة متأصلة في طبيعة المجتمعات، إذ يتناول الجيل اللاحق الجوانب الثقافية والتراث الاجتماعي من الجيل السابق ويضيف إليها تارة ويعد لها تارة أخرى بحيث ينتهي تعاقب الأجيال إلى تغير المجتمع الإنساني في الكثير من الخصائص

[1]- مصطفى خشاب، "مرجع سابق"، ص 50.

[2]- محمد الدقس، "التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، سنة 1987، ص 13، ص 20.

تماشيا مع الواقع الاجتماعي، وظاهرة التغيير تشمل كل ما في الحياة فنحن نعيش في عالم مفتوح متغير غير ثابت من جميع النواحي[1]، ومنه فإن التغيير الاجتماعي هو ظاهرة تتماشى مع تغير الأجيال فهي ضرورة حتمية لا يمكن التملص منها.

2-التغيير الثقافي: يعتبر التغيير الثقافي أحد مصادر التغيير الاجتماعي باعتبار الثقافة من أكثر الموضوعات اتصالا بالأنثروبولوجيا، فدراسات التغيير تهتم بمسألة تأثير التكنولوجيا على نسق اجتماعي محدد، كالأسرة وعلاقة ذلك بفاعلية التغيير الثقافي.

يعتبر التغيير الثقافي تراكم للسمات الاجتماعية الثقافية، والتي ترتبط ببعضها مكونة خبرات ثقافية واجتماعية جديدة، ولذلك يرجع كثير من العلماء التغيير الثقافي إلى الاختراعات الاجتماعية[2]، فالتغيير الثقافي يشير إلى التغير في أنساق وأفكار متنوعة من المعتقدات والقيم والمعايير[3]، وبذلك فالتغيير الثقافي هو وجهة نظر كل فرد في مجتمع أو أمة معينة وتكوين موقفة من المعايير الثقافية التي تحكم، السلوك الفردي، والعلاقات الاجتماعية.

3-التغيير السياسي: هو مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[4]، فالتغيير السياسي هو أحد سمات الدولة والمجتمع، والانتقال من حالة إلى أخرى هو طابع الأنظمة السياسية إما عن طريق تغيير المؤسسات أو الوجوه.

---

[1]- إحسان محمد الحسن، "قاموس علم الاجتماع". بيروت: دار الطليعة، سنة 1981، ص 190.

[2]- فاديه عمر الجولالي، "مرجع سابق"، ص 21، ص 30.

[3]- خيري محمد إسماعيل، "الانتروبولوجيا العامة". الإسكندرية: منشأة المعارف، سنة 1971، ص 298.

[4]- مقلد إسماعيل صبر، ربيع محمد محمود، "موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، سنة 1999، ص 47.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي وأثره في ترشيد القرار:

مع تدهور الأوضاع وتقهقرها في العديد من المجالات في الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد، وبالأخص اتجاه قيم الحرية والمساواة، التي تساهم باتساع الفجوة بين النخبة السياسية السائدة وعموم مكونات المجتمع مما يجعل من الحاكم والمحكومين يعيشون في أزمة وضغوطات وإحباطات تؤثر في الاستقرار السياسي الذي لا يمكن أن ينشأ إلا في ظل ظروف شرعية وطنية جديدة وهنا لا يوجد أمام المواطنين إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي، الذي يعيد الجميع لممارسة دورهم ويخرجهم من التخلف والاستبداد، سوف نعرض في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالإصلاح السياسي وأثره في ترشيد القرار، هذا من خلال مفهوم الإصلاح السياسي وشروطه وجملة من الآليات التي تقوم عليها و دوافعه.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي:

إن فكرة الإصلاح السياسي فكرة قديمة قدم الإنسانية، حيث وجدت كتابات قدماء المفكرين اليونانيين من أمثال أفلاطون، أرسطو مع الكثير من الأفكار الإصلاحية في العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة ويمكن القول أن فكرة الإصلاح كانت ومازالت الهدف الأسمى للحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، أما عند العرب ففكرة الإصلاح بدأت مع الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774م ثم امتدت لاحقا إلى المجال السياسي[1].

وقد ظهرت العديد من المفاهيم والتعاريف نذكر منها:

- عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح السياسي بأنه تعديل شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساس هذا النظام. وأنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب

[1]- بلقيزز عبد الإله، "مرجع سابق"، ص 13

التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل عادة والحيلولة دون الثورة أو تأخيرها[1].

1-يعرفه الباحث عبد الإله بلقيزز بأنه عملية بناء كيانات سياسية أكثر استقرار ويعتبر الإصلاح السياسي، ركنا أساسيا للحكم الصالح، ومن جهة أخرى يرى المفكر أن الإصلاح السياسي هو التنمية العقلية والإدارية الرشيدة للموارد والإمكانيات والتوزيع المتوازن للثروة والحقوق الاجتماعية على الطبقات[2]، من هنا فإن الإصلاح السياسي وفقا لهذا التعريف يتمثل في بناء النظام سياسي مستقر ومتكامل له القدرة على تحقيق الاندماج من خلال تجاوز الانتماءات كما أنه يشير إلى ترشيد السلوك السياسي للنخبة الحاكمة وتحفيز العدالة الاجتماعية.

2-يذهب الباحث على الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسية يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما[3]، أي أن الإصلاح السياسي يحافظ على ديمومة النظام واستقراره دون المساس بشرعيته بل تعزيزها.

3-الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها من خلال الأدوات القانونين التي يوفرها النظام السياسي، فالإصلاح السياسي هو التغيير داخل النظام وهو تطوير كفاءات النظام السياسي في بيئة المحيط داخليا إقليميا ودوليا[4].

4-إن أي إصلاح حقيقي يعني بالضرورة الانتقال من وضع إلى وضع مغاير تماما وبالتالي فإن التغيرات المحدودة أو الشكلية أو ما يسمى بالفراغ الإصلاحي لا يمكن أن

---

[1]- عبد الوهاب وآخرون، "الموسوعة السياسية"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 1990، ص 206.

[2]- عبد القادر حمادي، "آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية"، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر الكلية العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، سنة 2009، ص 37.

[3]- كمال المنوفي، يوسف محمد العراني، "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. ليبيا: مركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب النظرية، سنة 2006، ص 48.

[4]- أحمد طعيبة، "دعم المؤسسات التشريعية في دعم التحول الديمقراطي.مرجع سابق، ص 25.

تدخل ضمن مفهوم الإصلاح السياسي[1]، فلتحقيق الإصلاح يجب أن تكون العملية الإصلاحية شاملة ومتواصلة ومستدامة.

5-لكي يكون الإصلاح حقيقيا ومتواصلا فلا بد من الإرتشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي بعضها يتعلق بالقيم التي ستواجه المرحلة الانتقالية مثل استراتجياتها وأهدافها السياسية، أولوياتها وبرامجها، وبعضها يتعلق بمبادئها وآليات تنفيدها، فالإصلاح يستوجب استخدام آليات ثقافية وتعزيز المساءلة حيث يجب أن يكون للمواطنين بالسواء دور في عملية صنع القرار، وتكون بصورة مباشرة، أو من خلال مؤسسات وسطية شرعية تمثل مصالحهم، وتقوم هذه المشاركة على حرية التعبير والرأي وتعتمد على تنمية القدرات والمشاركة البناءة[2].

6-الإصلاح السياسي هو التقدم من حالة تخلف سياسي ودستوري إلى حالة أفضل وهي دولة القانون والتحديث السياسي، والنظام السياسي قوي بالإصلاح السياسي ولا ينهار بل يبقى وهو ضرورة مهمة لبقاء هذا النظام والدولة متماسكين وموحدين في مواجهة الأخطار والضغوطات التي تواجهها والأكثر من ذلك أن الإصلاح السياسي هو عملية تنظيم المؤسسات والبنى المدعمة لها كما أنه يتخذ شكل أفعال ونشاطات تستهدف غالبا إعادة توجيه سياسات معينة، وإدخال بعض التجديدات على صعيد البنى والمؤسسات السياسية القائمة[3]، أي أن الإصلاح عندما يكون من النخبة الحاكمة يساعد في تماسك النظام السياسي واستمراره، وهو يتخذ شكل أفعال ونشاطات تسمح بإعادة توجيه السياسات.

7- الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات التي تهدف للانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية إلى نظم حكم تقوم على قاعدتي المشاركة

---

[1]- فرحاني نادر، "خلق فرص للأجيال القادمة، البرنامج نيويورك، في برنامج الأمم المتحدة الإنساني لصندوق الانتماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية للعالم، سنة 2002.

[2]- داود عماد صلاح عبد الرزاق، "الفساد والإصلاح". دمشق: اتحاد كتاب العرب، سنة 2003، ص 28.

[3]- إبراهيم محمد عزيز، "إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". الطبعة الأولى، السلمانية: مطبعة رون، سنة 2010، ص 26.

والتمثيل، والمسؤولية السلطوية وفقا للدستور، وتمارس السلطة وفقا لإرضاء الشعب في إطار من المحاسبة والمشاركة[1].

8-وفي بعض التعاريف ربطت عملية الإصلاح السياسي بوجود سياسية وطنية تتبنى توجهات الإصلاح بشرط أن تكون هذه القيادات من داخل النظام السياسي نفسه، وتكون قادرة على إطلاق الروح الوطنية، عن طريق فتح باب تداول السلطة الطبيعي، والقضاء على فكرة أن الدولة إرث شخصي، فالإصلاح السياسي هي إدارة النهوض والسعي لنقل الأمة من حالة إلى حالة، ولن يتحقق ذلك إلا بسيادة لغة الحوار والتشاور، ونبذ لغة الاقصاد والإلقاء والتفرد[2].

- من خلال معظم التعاريف التي استعرضناها يمكن التوصل إلى أن الإصلاح السياسي هو عملية سياسية تتخذ وفق إجراءات دستورية وقانونية لتعزيز شرعية المؤسسات السياسية، في وقت يكثر فيه الفساد أو التسيب داخل المؤسسات العمومية، كما أنه يمكن أن يكون مطلبا شعبيا يجب أن تتخذه النخبة بعين الاعتبار، فالإصلاح السياسي يجب أن يجسد مختلف عناصر الديمقراطية كالمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وغيرها.

المطلب الثاني: شروط وآليات الإصلاح السياسي:

مع تطور الحياة السياسية وتصاعد النداء بالديمقراطية لا يمكن تجاهل أو تأجيل الإصلاح الشامل في شتى جوانب الدولة، بحيث لم تعد قضية الإصلاح خيار من مجموع خيارات يمكن الأخذ به أو تركه بل أصبح ضرورة هامة خصوصا في الدول التي تواجه مشاكل في تسيير مؤسساتها وتلبية مطالب شعبها، وهي ضرورة أيضا بالنسبة للدول الأخرى المواكبة التطورات العالمية في كلتا الحالتين تقوم الأنظمة السياسة بالإصلاح السياسي لكي تعزز من شرعيتها، ويكون ذلك حسب شروط وآليات التي تساعد في تطبيق الإصلاح السياسي وإنجاحه.

[1]- كمال المنوفي، يوسف محمد العراني، الديمقراطية والإصلاح السياسي. "مرجع سابق"، ص 60.

[2]- مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي". القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدولة، سنة 2006، ص 519.

شروط الإصلاح السياسي:

لكي يضمن نجاح عملية الإصلاح السياسي يجب التسلح بشروط لكي تكون عملية منظمة، فاعلة، ناجحة، ومثمرة، وهي كمايلي:

1-تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح: لا يمكن الحديث عن الإصلاح بدون استناد قوة الإصلاح إلى اتجاه فكري يخطط له ويبرز أعماله الإصلاحية فدعوة الإصلاح عادة ما تستند إلى دعاة إصلاح يعتمدون في دعوتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إديولوجية تساعدهم في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها وإقناع الجماهير بضرورتها[1]، فالعلمانية والديمقراطية، المشاركة السياسي والتغيير وغيرها من المصطلحات المستعملة في الخطابات الإصلاحية من طرف قادة الإصلاح والمثقفين تعبر عن اديولوجيات، تمثل الحجة بالنسبة لهم في إقناع الجماهير، ولذلك فهذا يقضي وجود فئة من المثقفين والمفكرين والباحثين للقيام بوضع رؤية شمولية وإستراتجية لعملية الإصلاح، وبطبيعة الحال يتطلب الأمر وجود فئة أخرى تقوم بتنفيذ ما خطط له من قبل المفكرين، ولهذا فالإصلاح السياسي بلا إطار فلسفي ومفاهيمي يرفد للسياسات، بالتأصيل ورؤى وأهداف التوجه وألا يبدو وكأنه خطابات عشوائية تتم في ظل سياسي دامس[2].

2-العمل السياسي: يحتاج أوضاع سياسية مناسبة، أي يجب على النظام السياسي أي يخلق وينتهز فرص الاستقرار، إلا أنه عادة نقطة انطلاق الإصلاح السياسي هي الأزمة التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام السياسي، ولتصد لهذه الأزمة يجب اتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة داخلية أي خلقها النظام السياسي من خلال الكبت السياسي لدى المجتمع، أو تهديد خارجي. فالأزمة هي لحظته تاريخية حاسمة، من أجل التقدم والازدهار وتلاقي المصاعب والأخطار الناجمة

[1]- إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط"، مرجع سابق"، ص 34.

[2]- نبيل عبد الفتاح، "سياسات الأديان الصراعات وضرورات الإصلاح. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأسرة دار ميريت للنشر والتوزيع، سنة 2003، ص 558.

عن عدم الإمساك بتلك اللحظة واستثمارها[1]. أي على النظام الحاكم استغلال الفرص ومعرفة كيف يحلل الأزمة، وكيفية خلق ساحة مناسبة لبث عمليات الإصلاح السياسي وإقناع الجمهور بها.

3-الدعم و التأييد: أي ضرورة حصول المشروع السياسي الإصلاحي على دعم الأغلبية، وبما لا ريب فيه أن الإصلاح لا يمكن إنجازه إلا بمساندة مجموعة كبيرة من شرائح المجتمع، كما أن الإصلاح الذي يأتي من أعلى أي من النظام الحاكم، لابد أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب لها النجاح والاستمرارية، أي خلق جبهة للإصلاح، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، لكي لا تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك بها[2].

4-التحديد الواضح لمجالات الإصلاح: وذلك بتأسيس قاعدة إجماع حول ما يجب إصلاحه وتعديله وما يجب المحافظة عليه وتعزيزه وإن كان الإصلاح مطلب جماعي وضروري أم أنه يأتي من الخارج من دون مراعات إرادات شعوب المنطقة.

5-إقرار مبدأ عدم توريث السلطة: الوارثة شكل من أشكال الحكم يعتمد على أسرة حاكمة أو الملك أو رئيس الجمهورية في تولي منصب الرئيس بعد وفاته، وهذه الحالة تعرقل عملية الإصلاح السياسي في إحدى مهامها هو تقدم المجتمع وتطوره، في مجاله السياسي[3].

من خلال ذلك لا يمكن تصور الإصلاح إلا من خلال:

أ- فلسفة ورؤية شاملة، فهي السبيل الوحيد للطريق الصحيح وهذه الفلسفة لها آليات تطبيقية أي أنها تحتاج برامج وسياسات موحدة.

---

[1]- بني سلامة محمد تركي، "الإصلاح السياسي"، دراسة نظرية. أربيد: جامعة اليرموك، سنة 2010، ص 13.

[2]- محمد مبارك حسن العجمي، " الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991- 2010، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2010، ص 10.

[3]- إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط."مرجع سابق"، ص 35.

ب- منهجية علمية للتغيير المبرمج: في الغالب فإن النخبة الحاكمة والنخبة الإستراتجية المحيطة بها هي التي تضع هذه المنهجية وتكون مسئولة عنها[1]. لهذا فإن الإصلاح السياسي كمشروع يقتضي توفر مرجعية دستورية، وشفافية في أداء السياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للقانون والدستور، ولا يمكن تصور إصلاح سياسي حقيقي دون دستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات، ويكون حصانة ضد تكرار أخطاء الماضي على أن ينسجم ومقتضيات العصر وأصالة المجتمع[2].

آليات الإصلاح السياسي:

يتطلب الإصلاح السياسي آليات متعددة، فالإصلاح هو حالة عامة تقوم في كل دولة، تكون قائمة على تصحيح الخطأ أو تطوير الجيد، وبذلك الوصول إلى الوضع الذي أرادته الجماهير.

- تأكيد وجود ضمانات دستورية وقانونية وأخلاقية، تكفل حق الجميع بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم ومستقبلهم مع مراقبة تنفيذ هذه القرارات.
- إطلاق حرية الرأي والتعبير في المجتمع، باعتبارها حقا لكل مواطن وجزءا لا يتجزأ من مفهوم الحرية التي يقوم بها أي نظام ديمقراطي.
- الحرص على التعددية السياسية والفكرية مع احترام قيام الأحزاب التي تملك برامج إنمائية وتشجيعها، إضافة إلى الاعتراف بدور المؤسسات المجتمع المدني الأخرى المنتخبة بطريقة ديمقراطية، كالتنظيمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني.
- الحرص على دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وتفعيل ذلك عن طريق نظام الكوتا حتى يتسنى لها طرح نفسها باعتبارها قادرة على المشاركة في صنع القرار.
- الاهتمام بدور الشباب على اعتبار أنهم يمثلون أساس المجتمع، من خلال بناء ثقتهم بأنفسهم وتوعيتهم بمسؤولياتهم المطلوبة اتجاه واقع بلادهم ومستقبلها[3].

---

[1]- محمد مبارك حسين العجمي، "نفس المرجع"، ص 11.

[2]- محفوظ محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت، المركز الثقافي العربي، سنة 2004، ص 10.

[3]- محمد مبارك حسين العجمي، "مرجع سابق"، ص 11.

كما أن الإصلاح ليس مرهونا على جانب وترك الجوانب الأخرى، إنما يتوقف على قوة الغير ومبادرته في الإسهام بهذه العملية، ولجدية هذا الأمر تدرجهم في خمس قوى بهذا الشكل:

1-رؤساء الدول: يؤدي رؤساء الدول دورا محوريا وأساسيا في عملية الإصلاح إذا كانوا يملكون الإرادة السياسية، وهذا يتطلب تقليص سلطتهم وامتيازاتهم، لأن أي قرار أو خطوة إصلاحية لابد أن تمس بمصالح الآخرين فهو يحتاج إلى قاعدة استشارية واسعة لكي يستطيع أن يعمم الإصلاح السياسي.

2-النخبة الحاكمة: لهذا العنصر أهمية في عملية الإصلاح السياسي كونها إحدى أهم الدوائر التي يتم فيها صياغة القرارات السياسية للسياسات العليا وإعادة توجيه تلك السياسات في إطار من رؤيتها ومصالحها الخاصة[1]، وقد يكون الإصلاح السياسي بالنسبة لها كالانتحار لأنها ستواجه صعود نخبة سياسية جديدة، إذا لم تكن النخبة الحاكم ضمن قوى الإصلاح السياسي.

3-مؤسسات المجتمع المدني: وهي مؤسسات طوعية تعمل في إطار النطاق العام، وهو يرتبط أساسا بظاهرة المدنية، ويتحدد بجملة مؤسساته المختلفة التي هي عبارة عن نقطة الالتقاء بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي[2]، فوجود المجتمع المدني في أي دولة يدل أن النظام السائد هو نظام ديمقراطي، وهذا يكون فضاءا ملائما للبدء بعملية الإصلاح إذا مارس المجتمع المدني وظائفه بشكل قوي، فهي الأكثر قدرة في الضغط على الحكومة لإجراء أنبر قدر ممكن من الإصلاحات.

4-الأحزاب السياسية: تعتبر الأحزاب تنظيم اجتماعي دائم قائم على مبادئ أهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ويمارس في مختلف النشاطات السياسية وفق البرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية الوطنية الدولية[3]، وعليه

---

[1]-إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. "مرجع سابق"، ص62.

[2]- متروك الفالح، "المجتمع المدني والديمقراطية والبلدان في الدول العربية", دارسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريبي المدني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2002، ص 26.

[3]- عبد الغني يسيوني عبد الله، "النظم السياسية النظرية العامة للدولة الحكومات"، الحقوق والواجبات العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2006، ص 298.

فالحزب السياسي له دور كبير في عملية الإصلاح إن لم ينبع الإصلاح منه، فيمكن لأحزاب سياسية أن تتبنى في برنامجها مشروع سياسة إصلاحية خصوصا إذا كان يملك قاعدة شعبية عريضة تؤمن بمبادئه و إيديولوجياته كما يمكن أن تكون عقبة في وجه أي إصلاح سياسي لا يصب في مصلحتها.

5-النخبة: أدت هذه الطبقة أدوارا عديدة إلى حد كبير في عملية الإصلاح السياسي، التي تتكون من عناصر كل منها يحمل رؤيا خاصة كما تختلف مواقفها القائم والسياسات المتبعة، فبعضها مؤيد للوضع القائم، وآخر معارض يعمل على تغييره، أو بعض جوانبه، وهنا نقصد المثقفين الإصلاحيين تساند الجماهير العريضة من المجتمع[1].

وبذلك لابد من توافر المثقفين كشرط ضروري للنهوض والإصلاح، فإرادة النهوض هي سعي لنقل الأمة من حالة إلى حالة أفضل، وتحتاج إلى تكتيل قوى النهوض وتياراتها ورموزها بغض النظر عن مواقعها السياسية وتوجهها الإيديولوجي وتباين نظرتها للأمور، ولن يتحقق ذلك إلى بسيادة لغة الحوار والتشاور، ونبذ لغة الإقصاء والنبذ[2]، فلتفعيل أي إصلاح يجب أن تلتحم مختلف هذه الآليات ليكون إصلاح سياسي إيجابي، وليس سلبي قد يعود بالضرر على المجتمع السياسي والمواطنين بصفة عامة.

المطلب الثالث: دوافع الإصلاح السياسي:

يحدث الإصلاح السياسي نتيجة لعوامل متعددة ودوافع تكون نابعة من الداخل النظام السياسي أو ضغوطات خارجية بحيث تشكل دافعا للنظام السياسي من أجل التغيير أو الإصلاح في أحد المجالات السياسية ومنه يمكن طرح جملة من الدوافع أهمها مايلي:

1-القيود المفروضة على التعددية السياسية: وهي القيود الكثيرة المفروضة على التعدد السياسية وعلى نشأة الأحزاب السياسية وعملها، ومن هذه القيود فرض قوانين الحزب بمجموعة من العراقيل تحول دون نشأة وظهور هذه الأحزاب بأسس دينية أو عرقية أو

[1]- إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. "مرجع سابق"، ص 66.

[2]- مصطفى كامل السيد، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 519.

طائفية، بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية المجحفة التي تضمنتها أغلب القوانين الانتخابية في الدول العربية التي يمكنها أن تسجل حولها الملاحظات التالية:

- إتاحة المجال للحزب الكبير أو العريق وهو حزب السلطة الذي يتحصل على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.
- القيود التي تفرض من قبل السلطة والتي تدفع لاستخدام العنف في الكثير من الأحيان.
- تسيب النقابات العمالية والمهنية، أي الزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة واستقلالها في مختلف المواعيد الانتخابية[1].

2-تعطيل المشاركة الشعبية الفعالة أو انعدامها، ويكون هذا انطلاقا من انعدام أو وجود الوعي السياسي، لكن لا يكون التعطيل إلا بوجود الوعي السياسي الذي يعبر عن رؤية الأفراد للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين، وأهداف برامج التنظيمات والأحزاب السياسية ومواقفهم منها، أي أن الوعي السياسي هو ما يوجد لدى الأفراد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي[2]، وهو يمنح الفرد الخيار بالمشاركة السياسية أو عدم المشاركة السياسية لانعدام الوعي السياسي، فعندما تعجز المؤسسات عن تمويل المطالب إلى قرارات سياسية فإن هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فاعلة مما يدفع إلى عدم المشاركة أو المساهمة فيها، حيث أنها فقدت مبررات وجودها وهذا ما يدفع بالحركات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها لكي تشارك من خلال منظمات مجتمعية وتطالب بحقوقها وإحداث إصلاحات التي تسعى إلى تحقيقها.

3-ضعف المؤسسات التمثيلية: وهي المؤسسات المتمثلة في المؤسسات الرسمية للدولة وخاصة منها الحكومة وهي تلك الأجهزة الإدارية التي تقع في سلم الإدارة العليا للدولة، وتهتم بتنفيذ السياسة العامة لهذه الأخيرة بشكل أساسي، إضافة إلى أنها قد تشارك في عمليات التشريع وصنع القانون في إطار صلاحيات يحددها الدستور والقوانين المكملة

---

[1]- سعاد عمير، "محددات الإصلاح السياسي"، الملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في الجزائر، الواقع والأفاق، تبسة، 22-23 أفريل، ص 3.

[2]- لطيفة إبراهيم خضر، "الديمقراطية بين الحقيقة والوهم". مصر: عالم الكتب، سنة 2006، ص 167.

له. فعندما تصبح المؤسسات التمثيلية كالبرلمان الذي من المفروض أنه يمثل الشعب والمجتمع ليس في مستوى الوظيفة المنوط بها والمتمثلة في بلورة مصالح الأفراد والجماعات ويتم تمرير القرارات البعيدة عن اهتمام المواطنين وعن قناعتهم الشيء الذي يجعل المواطنين يبحثون باستمرار عن إصلاحات سياسية تهدف إلى تنصيب مؤسسات قادرة على تمرير مطالب الشعب وتمثيله في المجالس المنتخبة والدفاع عن حقوقه[1].

4-عدم تطبيق النصوص القانونية والدستورية: أي أن توضع القوانين ولا يعمل بها كأن يكون الدستور مثاليا لكن ليس مفعلا، فالبرغم من نص الدساتير على التعدد السياسية والحزبية وحرية الرأي إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعددية إلا أنه وعند تحليل الواقع نلاحظ تصادم الحقوق والضمانات بكثير من العوائق التي تعترضها فمعظمها تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين، كما أن السلطة محتكرة في يد فئة هي بذاته التي أقرت التعددية السياسية وحرية الإعلام وفتح باب المنافسة.

5-ضغوطات المؤسسات المالية الدولية: يبرز دور المؤسسات المالية الدولية المانحة للقروض في توجيه السياسات والخيارات الاقتصادية حيث تربط تلك المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مساعدتها المالية والإدارية والفنية بإدخال إصلاحات سياسية على النظم السياسية التي تلجأ إليها سعيا في الحصول على القروض والتسهيلات الاقتصادية كما تشترط عليها تلك المؤسسات أن تتبنى برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائم على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام، ودعم القطاع الخاص وهو ما يعني في النهاية تقليص دور الدولة في شتى القطاعات، فلقد سعت الدول الرأس مالية التي تمسك بزمام المعونة الاقتصادية إلى إعادة تشكيل اقتصاديات الدول النامية على النحو الذي يحقق مصالحها الإستراتجية ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم المساعدات المشروطة المرتبطة ببرامج التكييف الهيكلي والتي يرجع تاريخها إلى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي حيث ظهر ما يعني باسم

[1]- كروفي فريدة، "ظاهرة الاحتجاج ومصادر الإصلاحات السياسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تنظيم سياسي وإداري، ص 20.

الجيل الأول للمشروطية الذي ركز على آليات الإصلاحات الاقتصادية مدفوعا بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية في ذلك الوقت، ثم ظهر بعده الجيل الثاني للمشروطية مع بداية التسعينات والذي تضمن المشروطية السياسية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الراشد[1].

تكمن ضغوطات المؤسسات المالية الدولية في أنها تسعى لفرض مصالحها أي مصالح الدول الكبرى دون مراعات خصوصيات وطبيعة كل نظام سياسي فقد اضطرت هذه المؤسسات العديد من الدول إلى تبني إصلاحات كانت بغنى عنها فلم تكن مهيئة لها لا اجتماعيا ولا سياسيا ولا اقتصاديا فتكبدت الكثير من الخسائر، ومن هنا نستنتج أن الإصلاح السياسي لا يملك جانب ايجابي فقط وإنما جانب سلبي وخصوصا عندما يكون في غير محله وغير أوانه، وهذا قد يهدد النظام السياسي والاستقرار السياسي داخل الدولة. من خلال الدوافع وجل ما درسناه نرى أنه يمكن ترسيخ وتفصيل الإصلاح السياسي من خلال:

1-الإدراك العام لأهمية توفير شرعية تستند إلى القبول الشعبي وفاعلية أداء النظام.

2-وجود منظومة قيمية تعكس ثقافة سياسة تسهم في تحجيم الصراعات المحتملة بين كل من الحاكم والمحكومين وتحد من استخدام العنف في ظل علاقات تنافسية غير صراعية.

3-مواءمة الهياكل الاجتماعية والسياسية للتغييرات الاقتصادية بما يجنب النظام التعرض لمزيد من الضغوطات وعدم الاستقرار الذي يمكن أن يعوق الإصلاح السياسي.

4-إتاحة الفرصة للمنظمات المستقلة للمعارضة خاصة فيما يتعلق بممارسة القوة السياسية وصياغة وتطبيق السياسات[2].

يحدث الإصلاح السياسي نتيجة لعوامل ودوافع متعددة قد تبدأ من جهة أو فئة أو مجال معين ثم تتوسع وتتفرع حتى تصبح عامة، فالإصلاح السياسي الذي ينادي به المجتمع ويؤيده

[1]- محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، سنة 2008، ص 120.

[2]- هدى مينكس، الإتجاهات المعاصرة في دراسة التنظيم السياسي في دول العالم الثالث. "مرجع سابق"، ص 139.

المجتمع السياسي يكون نابعا من الكبت السياسي الذي تعرض المواطنين له، فالإصلاح قد يكون بتغير سياسات معينة أو وجوه معينة لعدم مجاراتها لمصلحة المواطن، وبذلك يجب على النخبة الحاكمة أن تستجيب للإصلاح حتى لا يتطور ويهدد استقرار النظام السياسي القائم، أما الإصلاح الذي يكون من الأعلى أي من السلطة فهو إصلاح جاء لبث التغيير والإصلاح في مجال معين قد فشلت سياسته المنتهجة.

المبحث الثالث: التغيير السياسي وتفعيل البناء المؤسساتي:

تواجه البنى والمؤسسات السياسية مختلف المشاكل والتحديات التي قد تهدد استمرارها لذلك تسعى دائما لتجديد سياساتها وإصلاحها، فقدرة النظام السياسي على التكييف مع المتغيرات أساسي لضمان الاستقرار وتجنب التصاعدات التي قد تؤدي إلى التغيير السياسي الذي يصل جدليا إلى غياب الاستقرار ولا يحدث من دونه، فالأنظمة السياسية تتغير باستمرار لتتكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في البيئة الخارجية وخاصة الداخلية منها. لكن مع تصاعد الأوضاع، وتفاقم المشكلات والتحديات واستبداد النظام السياسي تذهب الحلول إلى ما بعد الإصلاح السياسي، أي وجوب التغيير السياسي.

المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي:

ظهرت العديد من المفاهيم التي أوضحت التغيير السياسي منها:

- يعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية التغيير السياسي على أنه تعبير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ملاذ كل مرحلة سياسية جديدة، وهو تعبير كيفي أو نوعي أو عميق يشرط أن يكون حاسم النتائج[1]، في هذا التعريف ربط المعجم التغيير السياسي بالثورة، أي يجب أن يكون التغيير مبني على الخروج من الوضع الراهن إلى الوضع الأفضل أي الاندفاع بحركة عدم الرضا والتطلع إلى الأفضل لبناء حياة سياسية ونظام مغاير لما كان عليه سابقا.
- فيما تعرفه موسوعة العلوم السياسية على أنه مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[2]، بمعنى آخر أن التغيير السياسي هي مجمل التأثيرات التي تمس مختلف البنى والتفاعلات السياسية التي تؤثر على النظام السياسي وبذلك تتغير مختلف القوى داخل الدولة.

[1]– عبد الفتاح إسماعيل، "معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية". الطبعة الأولى، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، سنة 2008، ص 92.

[2]– محمد إسماعيل صبري، ربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 47.

- كما عرفه عبد الإله بلقزيز أن التغيير السياسي هو التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصحيح إعوجاج[1]، في هذا التعريف أوضح عبد الإله بلقزيز أن مهمة التغيير السياسي هي التغيير نحو مؤسسات ديمقراطية فاعلة خالية من كل أنواع التسلط والفساد.
- كما عرف بأنه كل جديد مختلف عن سابقه يتزامن مع ولادة أي حدث سياسي مخالف لسابقه[2]، يرى الباحث من هنا أن عملية التغيير السياسي هي تحسين وتطوير تحدث داخل كيان الدولة بحيث تكون هذه العملية مختلفة عن وضع سابق.
- التغيير السياسي هو انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتغيير الولاء للشخص أو للحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات[3]، أي هو الانتقال تماما من وضع معين إلى آخر غير محسوم لكن يؤمل أن يكون أفضل.
- كما ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه رغبة نحو التحول التدريجي نحو الديمقراطية، وهو حسب صامويل هنتغتون تحول من نظم سياسية غير ديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية[4]، أي الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي.
- هناك من ركز على تعريف التغيير السياسي من حيث النمط أو النوع، حيث أن التغيير السياسي هو حالة من الكبت التي يصنعها النظام السياسي الذي أغفل دعوة الإصلاح السياسي فتبدأ الدعوة إلى التغيير السياسي، الذي ينطلق من شرائح اجتماعية وسياسية توجه هذا التغيير وتتبناه لنظام ديمقراطي عادل، من هنا يكون تحديد نوع التغيير

---

[1]– بلقزيز عبد الإله، أسئلة الفكر العربي المعاصر. "مرجع سابق"، ص 13.

[2]– الهزايمة محمد، الاديولوجية السياسية. تونس: الجامعة التونسية، سنة 1994، ص 49.

[3]– محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2000، ص 197.

[4]– إنصاف جميل الريفي، "التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية". الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع، سنة 1995، ص 58.

المطلوب، فهو إما تغير جذري شامل عميق أو تغيير جزئي محدود، وذلك تقييدا لمدى الرغبة في التغيير وحجم المشكلات التي خلقها النظام القائم.

1-التغيير الشامل العميق: أي إحداث تغيير شامل في حالة عجز القوى التقليدية بمختلف أنماطها وأشكالها عن مواجهة التحديات ومتطلبات التنمية والتقدم أي إعادة البناء انطلاقا من الجذور[1]، أي هو التغيير الذي يبدأ بتغيير القيادة الفاشلة أو السلطة الحاكمة المستبدة ليمتد ويشمل جميع مجالات الحياة الاجتماعية، فهو يعتبر أو يمثل الخطوة الأولى الفاعلة نحو التحولات النوعية الكبرى التي تقفز بالدولة إلى الأمام.

2-التغيير الجزئي المحدود: يتمثل هذا الأسلوب في الترميم والإصلاح والتحسين لما هو قائم فعلا دون المساس بالجذور أو الأصول[2]، هذا النوع من التغيير يتناول جزء من الكل أي يتناول مجال معين، ويحدث فيه التغيير كالإصلاح التعليمي أو الدستوري أو العسكري، أو غير من التغييرات التي تتطرق إلى جانب من الوضع الكلي للمجتمع، دون المساس بالجوانب الأخرى أو تطولها نسبة ضئيلة من التغيير.

تحديد نوع التغيير من طرف القياديين أو الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين يمثل الأولوية في عملية التغيير السياسي، لتحديد المسار الذي سيسلكه التغيير، ولضمان نجاحه وفاعليته.

- مما سبق، وما تطرقنا له من تعاريف، فإن التغيير السياسي يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في نظام سياسي معين، تتبناه جهة سياسية أو اجتماعية معينة بهدف القضاء على نظام استبدادي أو نظام ديمقراطي فاسد، وبناء نظام ديمقراطي عادل إنطلاقا من المجتمع، ويكون التغيير السياسي إما تغيير شامل عميق يمس المؤسسات نظام السياسي وكل المجالات أو تغيير جزئي محدود يكتفي بإصلاح أو تغيير مجال معين فاسد.

[1]- ثناء فؤاد عبد الله،" آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص 49.

[2]- "نفس المصدر"، ص 50.

المطلب الثاني: عوامل وآليات التغيير السياسي:

إن مفهوم التغيير السياسي يتجسد في التغيير نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، خصوصا فيما يخص السلوكيات وممارسات النظام السياسي، فلا يمكن اعتباره قفزة فجائية، أو مجرد استجابات لرغبات عابرة، بل هو مبني أو ناتج عن عوامل معينة ويكون وفق آليات محددة.

عوامل التغيير السياسي:

- يمثل التغيير السياسية قفزة نوعية تراكمية تنقل المجتمع بأسره إلى وضع جديد، وهي تتاح لعدة عوامل تراكمت وتجمعت عبر الزمن، حيث أنه لم يكن بمقدور كل عامل على حدى إحداث حراك جماهيري واسع وشامل للوقوف بوجه الظروف والأحداث السياسية السلبية في المجتمع، حيث يبرز كل هذه العوامل دفعة واحدة محدثة التغيير السياسي، حيث يكون الهدف من هذا التغيير أكبر من مجرد إسقاط نظام استبدادي، أو حكم مطلق فاسد، بل يصب في هدم أركان نظام القديم وبناء نظام جديد شكلا وموضوعا[1].
- إن سياسات وممارسات النظام الحاكم وأدواته المختلفة وخاصة منها الأمنية، وهي القائمة بالأساس على الاستبداد والقمع، انتشار الفساد والوساطة، المحسوبية، والسياسة الاجتماعية والسياسة الفاشلة، وتركيز الثروة بأيدي فئة قليلة مرتبطة ارتباطا عضويا بالنظام الحاكم، كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسب ومعدلات البطالة والجهل والفقر، وتراجع التعليم والصحة والخدمات الأساسية والحيوية الأخرى في الدولة، حيث يصبح المواطن مع كل هذه الظروف يشعر بغياب المواطنة الكرامة ويبدأ بالعداء للنظام القائم، ولن يضيع الفرصة عندما تكون سانحة في أن يقوم بالتغيير هذا الوضع، وبالتالي فإن هذه الظروف والأسباب تكون أرضية خصبة لعمليات التغيير السياسي.

كما يأتي التغيير السياسي عادة استجابة لعدة عوامل أخرى هي:

[1]– بني سلامة محمد تركي، الإصلاح السياسي"مرجع سابق"، ص 11.

1-الرأي العام: وهي مطالب الأفراد من النظام السياسي، وهي مطالب لا يمكن تحويلها دون تبنيها من قبل أحزاب وجماعات ضغط[1].

2-تغيير نفوذ وقوة بعض الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أي تغيير في أهدافها ووسائلها[2].

3-ضغوط ومطالب خارجية، من قبل دول أو منظومات قوية ونافذة في السياسة الدولية بمختلف أشكالها سواء ضغوط اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو مالية، أو حدث تحولات خارجية تؤثر في إعادة صياغة العلاقات الداخلية، في إطار التعامل مع الأوضاع الجديدة[3].

4-تداول السلطة في حالة الديمقراطية عن طريق التداول السلمي على السلطة بواسطة انتخابات دورية، أو عن طريق العنف المتمثل بالانقلابات، وهو ما يعني في كل الحالتين بداية تشكل عهد سياسي جديد في الدولة[4].

- كما أن الدكتور عبد الرحمن توفيق أوضح في كتابه بأن التغيير السياسي استجابة لواحد أو أكثر من الأسباب والعوامل التالية:

1-الأزمة: وتعني الإدراك بأن الأمور لابد أن تغيير وذلك نتاج لأزمة مر بها النظام السياسي بحيث يصبح التغيير معها حتمي وضروري

2-الرؤية: وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغيرية صورة واضحة للمستقبل ليمكن عملية التغيير من إحداث تطورات إيجابية في المجتمع.

3-الفرصة: وذلك حينما نرى القوة الفاعلة في العملية التغيير بأن التغيير سيحمل نتائج ايجابية وواقع أفضل، وبذلك فيجب استثمار فرصة لإحداث التغيير المنشود.

4-التهديد: أي التنبؤ بحدوث تغييرا سلبيا على بنية النظام السياسي وعلى المجتمع ككل وبالتالي فإن إحداث تغييرات في بنيته ذو أهمية عالية[1].

---

[1]- بركات نظام وآخرون، "مبادئ علم السياسية". الطبعة الأولى، عمان: درا الكرمل للنشر والتوزيع، سنة 1987، ص 265، ص 270.

[2]- الشويكي بلال، "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، سنة 2007، ص 36.

[3]- محمد إسماعيل صبري، ربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، "مرجع سابق"، ص 47، ص 48.

[4]- شفيق منير، "في نظريات التغيير". الطبعة الثانية، بيروت: دار العرب للعلوم، سنة 2005، ص 57.

من خلال الأسباب والعوامل التي قدمها عبد الرحمن توفيق نجد أن التغيير السياسي ليس فجائيا أو يأتي صدفة بل هو منظم تتبناه جهة معينة تملك رؤية تطويرية لتجاوز أزمة خلقها النظام القائم.

آليات التغيير السياسي:

إن كان إجراء التغيير السياسي يعني في عمقه وشموليته تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسة القائمة في المجتمع، فإن العملية تنطوي على إجراء قدر كبير من التغيرات في النظام السياسي، كأن يحدث تغيير في القيادة السياسية يليه تغيير في ممارسة السلطة ومن ثم توجهات السياسة العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية بنيوية تأثر على مخرجات النظام السياسي.

فوسيلة التغيير تنال دوما قسطا كبيرا من الاهتمام فالوسيلة التي يحدث بموجبها التغيير السياسي هي التي تحدد مسار التغيير، ففي علم السياسية، والواقع السياسي المعاش في العالم توجد مجموعة من الآليات أو الوسائل للتغيير السياسي، لابد أن يسلك قادة التغيير أو الجماهير إحداها إذا أرادوا فعلا إحداث تغيير سياسي على أرض الواقع وهذه الوسائل تعتمد إما على مقدرة قادة التغيير أو الجماهير في تبنيها وترجمتها لواقع حقيقي، وإما على النظام السياسي القائم ومدى استجابته لمتطلبات التغيير السياسي[2]، ويمكن توضيح أهم الوسائل في مايلي:

1-التغيير السياسي الدستوري: المعروف بالتداول السلمي للسلطة، هذه الوسيلة في الدول المجتمعات الديمقراطية الراسخة، وتقوم على فكرة ومبدأ الانتخابات الحرة المباشرة الدورية، بحيث يكون النظام السياسي في الدولة نظاما مستقرا، والدستور ينص صراحة على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات العامة المباشرة الحرة، وهو أفضل

[1]- توفيق عبد الرحمن، "التغيير". الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، سنة 2008، ص 20.

[2]- صامويل هنتفتون، "الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين". ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، سنة 1999، ص 57.

آليات التغيير السياسي وأكثر أمنا وضمانا للدولة والمجتمع والفرد، ولكنه لا يتوافر إلا في دولة ديمقراطية تعددية حقيقية[1] ذات مؤسسات ديمقراطية فاعلة.

2-التغيير السلمي الشعبي: يحدث هذا النمط السلمي للانتقال من نظام سياسي لأخر دون اللجوء إلى العنف أو الثورة كوسيلة للتغيير[2]، وهو قائم على انتفاضات الجماهير و ثورتها سلميا على النظام الحاكم القائم وعلى الاستبداد وغياب الحرية وسوء الظروف والأوضاع المعيشية والاقتصادية، والاجتماعية وهذه الوسيلة تتطلب تراكم الظروف الصعبة الدافعة لحدوث الثورة، كما تتطلب حدث صاعق يفجر كل هذه التراكمات، وتتسم هذه الوسيلة بالسلمية بحيث لا تحمل الجماهير السلاح إنما تطالب بحقوقها وبالتغيير السياسي سلميا بالتظاهر والاعتصام والعصيان المدني وغيرها من الوسائل السلمية[3]، هي وسيلة سلمية تسمح وتمنح الشعب بالتنديد والمطالب بالتغيير لوضع سياسي قاهر ونظام فاسد وفاشل من خلال التظاهرات والانتفاضات السلمية ورفع شعارات التغيير.

3-التغيير السياسي العنيف: يحدث عندما يتم اللجوء إلى السلوك العنيف كونه الوسيلة الوحيدة المتاحة للتغير، وينشأ العنف في حالة العجز عن تغيير الوضع القائم بوسائل سلمية[4]، فهو انقلاب على الحكم القائم بقوة السلاح أو الثورة المسلحة، وهو شائع الحدوث في الدول الاستبدادية ودول العالم الثالث بصفة خاصة، وعادة ما ينفذ من جنرالات أو قطاعات في الجيش، مثل الانقلابات العسكرية التي شاهدتها سوريا والجزائر أو عبر سياسات وفصائل مسلحة مثل حركة حماس على قطاع غزة، أو عبرة عسكرة انتفاضة شعبية سلمية نتيجة القمع المفرط الممارس ضدها بقوة السلاح، كالنموذج الليبي في الإطاحة بحكم القذافي[5].

---

[1]- جارتون أش تيموثي، "الثورة المخملية.....هل هناك تغيير بلا عنف"، القاهرة، مجلة وجهات النظر، العدد 135، نيسان 2010، ص 7، ص 8.

[2]- محمد عابد جابر، إشكالية الدمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. "مرجع سابق"، ص 57.

[3]- أبراش إبراهيم، "الثورة في العالم العربي كتتاح لفشل الديمقراطية الأبوية والموجهة"، موقع المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ص 12.

[4]- عياد محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسة والتحول السياسي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة شلف. سنة 2008، ص 10.

[5]- محمد عابد جابر، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي. "مرجع سابق"، ص 59.

وغالبا ما يبدأ التغيير من التغيير السلمي الشعبي بتطور لعوامل كعدم استجابة النظام السياسي للمطالب أو انتفاضات المجتمع والتمسك بالحكم أو عدم التنازل والتفاوض مع مطالب المجتمع، أي عدم الاستجابة لدعوات التغيير السلمي، فعدم الثقة، أو انعدام الثقة بين النظام السياسي والمجتمع،وتراكم الوعود أو السياسات الكاذبة الآتية من النظام، ومع تشبثه بالسلطة واستعمال مختلف أدوات الاستبداد والتعصب خاصة الأمنية منها يولد لدى الجماهير حب الدفاع عن حقوقهم باسم الوطن والمواطنة وروح التعاون ضد ما يرون أنه يهدد مصالحهم فتتحول الإحتجاجات السلمية إلى انتفاضة مسلحة، بهدف استرداد ما يعتبره المجتمع حق لهم.

- يعتبر صمويل هنغتون أن دراسة التغيير السياسي تتم من خلال فهم آليات التغيير التي تحدد من خلال النسق السياسي في ضمن مكونات:

1-الثقافة: وهي تصنع القيم والمواقف والرموز والمعتقدات التي تؤكد السياسات المتبعة وطبيعتها، وتعرض هيمنتها في المجتمع.

2-البنيات: أي المنظمات الرسمية التي من خلالها يصوغ من خلال المجتمع القرارات المتعلقة بالسلطة كالأحزاب السياسية، الهيئة التشريعية والتنفيذية.

3-المجموعات: أي التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية.

4-القيادة: وهم الأفراد الذين يلعبون أدورا الريادة في التوجيه والتأطير والتقرير.

5-السياسات: وهي مختلف أنماط وأشكال العمل الحكومي.

فالمقاربة صمويل، تتم عبر تحليل آليات عمل هذه المكونات فالتغيرات التي تحدث في تلك المكونات الخمس، وكذلك التأثير المتبادل فيما بينها، يكشف عن آلية التغيير في النسق السياسي.

كما أنه قدم طرق وأساليب تجسد التغيير السياسي في مايلي:

أ- وجود تيار إصلاحي: هناك علاقة وطيدة بين التحول كأسلوب وبين النخبة السياسية الموثقة والمؤمنة بالديمقراطية والقادرة على السير في طريقها والمتحمل تبوؤها مقاليد الحكم الفاسد باعتبارها مؤمنة بضرورة وحتمية التغيير وإقامة نظام سياسي صالح.

ب- تغيير القيادة: إن ظهور إصلاحيين غير كاف ما لم تتوفر لهم سلطة اتخاذ القرار، أي أن التغيير السياسي مرهون بوصول التيار الإصلاحي إلى سدة الحكم والمشاركة في رسم السياسة العامة للبلاد.

ت- قوة الحكومة على المعرضة: أي احتفاظ الحكومة الإصلاحية بالمبادرة والسيطرة على عملية التغيير بالتالي قدرة الإصلاحيين على التغيير السياسي[1].

المطلب الثالث: معوقات التغيير والإصلاح السياسي:

التغيير السياسي مرتبط بعملية الإصلاح وله أبعاد سياسية واقتصادية اجتماعية، التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل التنمية السياسية أو التحديث، فالعالم حقيقة متغير وكذلك بالنسبة للأنظمة السياسية، لذلك فإن الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لابد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بواقع أفضل، ولابد من توافر بعض الشروط ليعتبر أي تغيير في وضع ما إصلاح.

1-أن يكون وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح، إذ أنه في ظل غياب العلة فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف، فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض أو عدم الاستقرار، فالعلة تساهم في تجديد مواطن الخلل لكي يتم اختبار العلاج الشافي.

2-أن يكون التغيير نحو الأفضل مثلا: تسود الحرية محل الاستبداد والعدالة محل الظلم.

3-أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية، ولا يتم التراجع عنه فالتغييرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحا بالمعنى الحقيقي فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش، يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحا أو تغيير سياسي[2].

تعد عملية الوصول إلى التغيير السياسي المنشود أو تحقيقه عملية صعبة معقدة ومليئة بالألغام في المجتمعات، وذلك لمن لا يرغبون في التغيير أو يعملون على استبعاده أو تحويله إلى مجرد إصلاحات رمزية وشكلية تحافظ على مصالح مختلف الموجودون لارتباطهم بالنظام الحاكم وأجهزته، ورغم الفئات الواسعة العريضة المطالبة بالتغيير، إلا أن

[1]- صمويل هانتغتون، التحول الديمقراطي أواخر القرن العشرين، "مرجع سابق"، ص 195، ص 199.

[2]- جاسم الصغير، "الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 1921، بتاريخ 7 يونيو 2005، ص 2.

هناك من يرفضون تحقيق واقع سياسي واقتصادي واجتماعي جديد للجماهير، وكلما ازداد تردي الأوضاع وارتفعت الأصوات المطالبة بالتغيير، يقف أعداء التغيير، لأنهم يرون فيه تهديدا لمكاسبهم وأوضاعهم[1].

وهؤلاء لهم مصلحة في بقاء النظام والبنى السياسية على حالها دون أي تغيير حقيقي، بل فقط إظهار إصلاحات شكلية تأوي الجماهير وتخمد المعارضة، لأن لديهم مكتسبات ومصالح يحققونها في ظل سياسات النظام الحاكم فهم جزء من تلك السياسة والمنظومة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هم دائما متمسكون بالنظام القائم ودائما مستعدون لتعطيل عملية الإصلاح أو التغيير، بمختلف الوسائل والأساليب، سعيا للحفاظ على مصالحهم وحمايتها من أي تغير حقيقي.

ويمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تعيق اندفاع حركات الإصلاح والتغيير السياسي في مايلي:

أولا: العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية الأهم في مجال معيقات عملية التغيير السياسي، كونها ترتبط بشكل مباشر ببنية الدولة والمجتمع والمؤسسة ودوما ما تشكل العوامل السياسة عوامل كبح وتأخير للتغيير السياسي وتعمل كثير من الأنظمة السياسة التسلطية على احتواء الدعوات والحركات التغيرية أو حتى مجرد المبادرات الإصلاحية، ساعية من وراء ذلك لإفراغ مضمونها، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم.

وتعدد العوامل السياسية ويمكن تصنيفيها في مايلي:

1-جمود النظام الحاكم وهو النظام الذي يبدو وكأنه يعارض إجراء أي تغيرات أو إعادة تشكيل الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحيث هذا الجمود ينعكس سلبيا على محاولات التغيير، كون التغيير سيمس بشكل مباشر الأوضاع العامة، وسيهز مختلف الطبقات، خاصة تلك المستفيدة من ذلك الجمود[2].

---

[1]- بني سلامة محمد تركي، الإصلاح السياسي."مرجع سابق"، ص 19.

[2]- فرسون سميح، "البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر العقد العربي القادم، المستقبلات البديلة، المحرر هشام شواي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1986، ص 281.

2-غياب المؤسسات الدستورية او ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة، اتخاذ القرار وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات وتتني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير.

3-وجود قوى مستفيدة من بقاء النظام حيث تراه مناسبا لها وترى في تغييره تهديدا لمصالحها وقد تكون هذه القوى داخلية متمثلة في نخبة معينة او قوى خارجية لها مصالح استمرار الوضع كما هو[1].

4-النمو المتواصل للأمن على حساب السياسة، والرغبة في نظام أمني نخبوي بحيث تصبح الدولة تديرها أجهزة امنية تحمي السلطة، ووسيلة لقمع المعارضة وبالتالي تصبح الدولة امنية تحمي الحزب او العائلة وهي تخفي جوهرها الاستبدادي ببعض شكليات ديمقراطية مزيفة[2].

5-عدم الاستقرار السياسي والتطرف والفوضى والإرهاب والازمات والحروب الاهلية

6-دور الاعلام الرسمي في الدعاية للنظام الحاكم وتبرير اعماله وتجميلها والدفاع عن النظام السياسي والوضع القائم، والهجوم المستمر على أي رأي معارض واستخدام أساليب الكذب والمراوغة والتضليل الإعلامي على الجماهير من خلال إخفاء الحقائق وقلبها[3].

7-ضعف او غياب المعارضة السياسية وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة من خلال الحلول والبدائل لمواجهة الازمات المختلفة، وغياب رأيتها لما بعد عملية التغيير السياسي وهي ما يعرف بفترة انتقالية والتي تنفجر فيها كل الازمات مرة واحدة، وتعتبر الفترة الأهم والأخطر في عملية التغيير السياسي[4].

[1] الشوكي بلال، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي، مرجع سابق، ص 34

[2] ابراش إبراهيم، الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية الموجهة، مرجع سابق، ص 14

[3] محمد مبارك حسن العجمي، الإصلاح السياسي في الكويت و اثره في التغيير (2010/1991). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كانون الأول 2010، ص 43.

[4] ابراش إبراهيم، مرجع سابق، ص 14

ثانيا: العوامل الثقافية:

حيث تلعب العوامل الثقافية دور بارزا مؤثرا على الإصلاح السياسي إما بدفع ميسرته إلى الأمام أ العكس بوقف إعاقة عملية الإصلاح، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمة وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلبا أو إجابا.

ويعتبر الدين في المجتمعات المحافظة من العوامل الثقافية التي تقف عقبة في طريق الإصلاح، حيث أن عدم دعم ومباركة رجال الدين للكثير من الإصلاحات والتغيرات يفقدها شرعيتها، وبالتالي يتم رفضها.

كما أن للمجتمعات القبلية تأثير على مسار الإصلاح أ التغيير السياسي، فلديها عقلية معادية للديمقراطية التعددية، وتكون عملية التغيير فيها شاقة، فمثل هذه الشعوب تعيش في عالم خاص بها محدود وتقاوم التحديث والتغيير فهي مجتمعات أبوية تعتمد على شيخ القبيلة أو الحاكم[1].

كما أن غياب أو الضعف الواضح في مفهوم المواطنة، وهو الذي يعني العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها القانون، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة، متضمنة حقوقها السياسة، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة[2]، فالمواطنة تضبط العلاقة بين الدول والفرد داخل الدولة وتوضح حقوق وواجبة الفرد نحو الوطن والدولة نحو الفرد، فالمواطنة تجمع بين الأفراد داخل المجتمع الواحد في البلد الواحد لاعتبارات تتعدى الدين أو القبلية أو غيرها من الروابط العرقية أو حتى روابط الدم، فالمواطنة تجمع بين الأفراد لتاريخهم الواحد ومصالحهم المشتركة وحاضرهم ومستقبلهم الذي يشتركون في بناءه، لهذا فعند فهم المواطنة بالمعنى الصحيح تساعد في عملية التغيير والإصلاح السياسي، والعكس صحيح، فعند التخلي عن المواطنة أو حصرها في طابع معين، قد تشتت الدولة وتخل بأمنها واستقرارها.

---

[1]– أبو طالب، محمد نجيب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية" مقاربة سيولوجية للثوريين الليبية والتونسية. الدوحة: المركز العربي للدراسات السياسات، سنة 2011، ص 1، ص4.

[2]– الكواري علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية". الدوحة: من منشورات الجامعة العربية للديمقراطية، سنة 2000، ص 9.

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

تعاني العديد من الدول أو الشعوب من أزمات اقتصادية كالضعف في الإمكانيات المادية والبشرية في استغلال ثرواتها، أو قلة في الموارد وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الأمية والفقر والبطالة، وتفاقم الهوة بين طبقات المجتمع، والزيادة السكانية المرتفعة، وغيرها من المشكلات الاقتصادية، هذه المشكلات تحول دون الاهتمام العام بالتغيير السياسي الذي يصبح الحديث عنه أشبه بالترف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير لقمة العيش والحاجة الأساسية الأخرى من مأكل ومشرب ومسكن وغيرها[1]، كما أن هذا العامل بالأخص يعتبر عامل مشجع للتغيير فمع تدهور الأوضاع الاجتماعية التي هي تتاح للعامل الاقتصادية تبدأ الجماهير في البحث عن حلول غالبا ما تجدها في فشل وضعف وفساد النظام الحاكم فترى أن وجوب التغيير السياسي هو الحل لكل مشاكلها.

[1]– مشاقية أمين، "مرجع سابق"، ص 4.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم المواضيع المتعلقة بالدراسة في إطار النظري وهي كمايلي:

- تعتبر الديمقراطية كمبدأ للإصلاح والتغيير من حيث أنها تعتبر الحيز الوحيد الذي يسمح فيه بتطبيق مبادئ الديمقراطية من المشاركة السياسية وحرية التعبير، والتعددية وغيرها، فدائما ما يكون التغيير أو الإصلاح خاضعا لمبادئ ومفاهيم الديمقراطية، كما أن التحول الديمقراطي أصبح من المعطيات الحالية الهامة الذي ارتبط كثيرا بالإصلاح والتغيير السياسي، حيث أن هذه المصطلحات تؤدي الغرض نفسه وهو البحث عن نظام ديمقراطي تسوده الحرية والمساواة وتسعى لبناء دولة الحق والقانون.
- إن الإصلاح السياسي الفعال الذي يؤدي إلى ترشيد القرار يأتي نتاجا عن جملة من الفواعل من أهمها الإرادة السياسية الآتية من القيادة داخل النظام السياسي، وتكون هذه الإصلاحات نابعة من السياسات الفاسدة أو الضعيفة القائمة، لتقويم وإصلاح السياسات القادمة، فالإصلاح السياسي الذي يقوم القرار السياسي يكون جذري وبصورة مستمرة ومتطورة، ومواكبا لجميع التطورات، ويكون نتيجة الحراك الدائم الهادف لتحسين الظروف، بإعادة ترتيب العلاقات بين السلطة الحاكمة المجتمع نحو الأحسن.
- يعبر التغيير السياسي عن إرادة المجتمع في تغيير الأوضاع الراهنة وتحسينها، من خلال حراك اجتماعي بقيادات سياسية، فالتغيير يحصل من خلال الشركاء المحليين وخاصة الفواعل غير الرسمية وبعض من الجهات الرسمية، فالتغيير السياسي يهدف إلى تأمين استقامة واستدامة المؤسسات السياسية لأن تعزيزها بالشرعية والمشروعية الأزمة، يسمحان بتعزيز قدرة المجتمع على الإيمان بهته المؤسسات.

الفصل الثاني

البناء المؤسساتي في تونس

تمهيد:

تعتبر الديمقراطية في أدق تحليل لها تعني أكثر من حكم الشعب، والمشاركة في اتخاذ القرار وتنفيذه، وهذا الحكم لا يتحقق في صورته العملية إلا بوجود مجموعة من القوى الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في ممارسة السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إذ يفترض في إطار الدولة والنظام السياسي أن تتأس علاقة متوازنة بين أطراف الفواعل المؤثرة في رسم السياسية العامة للدولة ومنه يجب تحديد هذه الفواعل وطبيعة العلاقة بينها للوصول إلى شكل نظام سياسي معين وما يميزه ومدى فاعلية المؤسسات الديمقراطية فيه.

كباقي الأنظمة السياسية تميز النظام السياسي التونسي بجملة من الخصائص التي تظهر من خلال طبيعة النظام السياسي وسمات العملية السياسية وتكوين مؤسسات الدولة وطبيعة العلاقة بينها، ومنه في هذا الفصل سوف نتعرض بالدراسة والتحليل للبناء المؤسساتي في تونس من خلال العناصر التالية:

- بناء النظام السياسي في تونس.
- السلطات الرسمية في النظام السياسي التونسي.
- الفواعل غير الرسمية في تونس كفاعل سياسي.

المبحث الأول: بناء النظام السياسي في تونس:

يتأثر النظام السياسي بمختلف العوامل إما داخلية أو خارجية التي تدفعه في معظم الأحيان إلى تبني سياسة ما وإن لم تكن ضرورية أولا تتماشى مع طبيعة النظام سياسيا أو اجتماعيا. فتونس كباقي الدول العربية مر نظامها السياسي بعدة مراحل وتجارب ساهمت في بناء مؤسسات نظامها السياسي واكتساب المهارات السياسية، وبذلك فقد وضحنا عملية بناء النظام السياسي في تونس من خلال:

المطلب الأول: عملية صنع القرار السياسي في تونس:

تعتبر عملية صنع القرار السياسي، مدخلا مهما لفهم طبيعة النظام السياسي في جميع دول العالم وخاصة الدول العربية فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في دولة ما، ودرجة تطور هذه الأنظمة، والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومن هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟ وكيف يدورون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة ولصالح من؟ وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرار؟

مفهوم عملية صنع القرار:

صنع القرار السياسي هي صيغة عمل معدة لم تتراجع إلى صيغة عمل مقدرة ويتم فيها تحديد التوجهات التي يتم بعد ذلك وضعها موضع التنفيذ من خلال تبني سياسة معينة فهي تعتبر بمثابة العنصر الإجرائي والموضوعي في عملية وضع السياسات المختلفة داخل الأجهزة الرسمية للدولة أو خارجها وتقصد بها دور السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك الدور الذي تلعبه جماعات الضغط الأخرى على اعتبارا أن القرار يصنع في الغالب من قبل السلطة التنفيذية[1].

عملية صنع القرار السياسي هي مجموعة من الإجراءات المعقدة، تنطوي على التداول والمساواة والتفاوض للوصول إلى حلول توفيقية توفر الحد الأدنى المطلوب من التوافق بين

[1]– سامية الجمل، "النخبة السياسية في مصر"، دراسة حالة النخبة الوزارية. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1998، ص 120.

الجهات ودوافع المصالح المتعارضة[1]، وهو "محصلة التفاعلات الرسمية وغير الرسمية تتم بين الفاعلين السياسيين في إطار الايدولوجيا والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة[2]، فهذا التعريف يؤكد على عنصر التنافس والتوفيق بين الآراء والمواقف والمصالح المختلفة.

يقدم جوليان فروند القرار السياسي على أنه "التوفيق بين إرادات غالبا ما تكون متنافرة لأن مصالح مختلفة الكتل والتجمعات، كثيرا ما تكون متناقضة والخيارات السياسية غالبا تظهر بصورة تسويات أو حلول بسيطة[3].

فالقرار السياسي وإن صدر في نهاية المطاف عن القيادة السياسية، إلا أنه محصلة التفاعل بين مجموعة من المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية والقرار السياسي بالنسبة لجان وليوم لابير، هو استجابة في مرحلة معينة للمطالب مع بقية مدخلات هذا النظام[4]، هذه المحصلة تنطوي دائما على اختيار بعد عدة أهداف ممكنة، أو بين عدة وسائل لبلوغ هدف محدد.

يمكن تعريف عملية صنع القرار السياسي: بأنها علية ديناميكية تتألف من مجموعة العناصر والأبعاد والمراحل، وتتضمن كل السلوكات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تفضي إلى اتخاذ القرار، بما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف المبتغاة بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المتاحة ماديا وفنيا وبشريا.

إن عملية صنع القرار السياسي هي تحويل المطالب إلى قرارات، من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين النسق السياسي والوعاء الاجتماعي الذي يحتضنه ويتفاعل معه، ومجموعة من السيرورات ذات أنماط متعددة ومتدخلة ومتعلقة بفئة محددة من النشاط السياسي هي عملية صنع القرار في المجتمع، ويقصد بالسيرورات السياسية سلسلة متتابعة من العلاقات

---

[1]– علي الدين هلال، نفين سعد، "النظام السياسية العربية"، قضايا الاستمرار والتغيير". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2000، ص 148.

[2]– السيد علي، "صنع القرار السياسي في منظمة الإدارة العامة"، القاهرة، طابع الهيئة الرسمية للكتب، سنة 1987، ص 382.

[3]– جوليان فروند، "ماهي السياسية". ترجمة يحي علي أديب، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، سنة 1981، ص 98.

[4]– Jean, wiliam lapiere, l’analyse des systems politique, paris, p.v.f, année 1973, p10

المترابطة والتفاعلات بين أدوار سياسية يؤديها فاعلون سياسيون هم الأفراد والجماعات السياسية[1].

إن عملية صنع القرار السياسي هي تحويل المطالب إلى قرارات صادرة عن النسق السياسي، ومن شأنها تعديل بعض عناصر الوعاء الاجتماعي لهذا النسق، وربما بعض عناصر النسق نفسه ومكناته، ولهذه القرارات أثار ومفاعيل ارتجاعية تتجسد في محيط النسق بما يضمنه من مكونات وأنساق فرعية، وتؤثر على آلية عمل النسق السياسي وعلاقته التأثيرية المتبادلة مع محيطه، حيث أن عملية صنع القرار السياسي تمر بمراحل معينة وهي:

1-صياغة المطلب السياسي: المطالب السياسية تعبر من وجهة نظر ديفيد أستون عن الحاجات الاجتماعية، كما يمكن أن تعبر عن رغبات أو تطلعات وغيرها.

أما كابريال ألموند، فيميل إلى استعمال مفهوم المصلحة من منطلق أنه يشير إلى الطابع التنافسي بين الأشخاص والمجموعات التي تسعى في إشباع رغباتها وتحقيق أهدافها ومصالحها، دون وجود ما يضمن انسجام هذه الأهداف والمصالح[2]، وقد حدد ألموند أربعة أنواع من المطالب السياسية التي يمكن بلورتها وتوجيهها إلى النسق السياسي، وتتمثل في مطالب السلع والخدمات، المطالب الخاصة بتنظيم السلوك ومطالب المشاركة السياسية، ومطالب الحصول على المعلومات والاتصال من أجل بيان السياسة[3].

ومن أهم مصادر أنماط صياغة المطالب السياسية هي المنظمات السياسية، النخبة السياسية (كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية)، والرأي العام وهي متغيرات وقوى أساسية فاعلة في عملية صنع القرار السياسي.

2-تحويل المطالب السياسية: إن صياغة المطالب من قبل القوى السياسية لا تكفي ولا تعني دخولها فعلا وبشكل تلقائي إلى التنسيق السياسي، فهذه المطالب تخضع (بعد صياغتها) لمجموعة من إجراءات الفرز والتصفية والتقليص والتنسيق، ليتمكن بعضها

---

[1]- J.W, lapiere, op, p 30

[2]- cite par h. brochiner, les brsoins humains, esprit n02, année 1969, p870.

[3]- Gabuil almomd, B powel, comporative potities, Aderelopentapproach, boston and tornto, Littele brown and company année 1966, p 234

فقط من اختراق النمط السياسي، لأنها دائما ما تكون انتقائية وتختلف بالاختلاف طبيعة النظام السياسي [1].

3-اختيار البدائل وسيرورات الأثر الارتجالي للقرار السياسي: تبدأ هذه المرحلة باختيار البدائل وتصنف إلى مجموعة القواعد والأساليب التي يستخدمها مركز القرار لتقويم بدائل التصرف المتاحة على صعيد الأغراض والوسائل وإجراء المفاضلة بينها واختيار أكثرها صلاحية لتحقيق الأهداف المبتغات، فالقرارات السياسية التي تصدر عن النسق السياسي وتنفذ بشكل سليم ينجم عنها نتائج وأثار يحصل بعضها بشكل مباشر وبعضها الأخر بشكل غير مباشر من خلال التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين مختلف الأنساق الفرعية وردود فعلها على القرارات المنفذة.

تدعى النتائج غير المباشرة انعكاسات أو ارتدادات وهي منطقيا العنصر المحتمل للقرار السياسي[2]، كما أن القرار السياسي الذي يكون موجها بشكل خاص نحو أحد الأنساق الفرعين يؤثر أيضا في بعض الأحيان في الأنساق الأخرى ويعدل على بعض عناصرها، وهذا التأثير يدعى النتائج الترابطيين التي تدخل ضمن إطار الآثار الارتجاعية وتضاعف من عدم يقينة الخيارات السياسية[3].

آليات صناعة القرار السياسي:

تعد منظومة صناعة القرار أجهزة عملية صنع القرار وتقصد بمنظومة صنع القرار الإطار التنظيمي الذي تتفاعل في أفكار صانعي القرار ويتم فيه اتخاذ القرارات المهمة باعتبارها هي المسئولة عن تنظيم علاقة هياكل النظام السياسي فيما بينها من جهة والنظام السياسي عموما مع الأنظمة السياسية الأخرى وهذا نابع من كونها تتخذ القرارات في ضوء تفاعل المتغيرات الداخلية والخارجية، فمنظومة صناعة القرار، تعكس طبيعة النظام السياسي الذي يحدد إطارها المتلائم مع طبيعة هذا النظام وعقيدته وغرسته والهيكل المؤسساتي العام الذي يتحرك داخلة

[1]- David eston, systems ana lysis of poltical life, newyork: j, welrey and sons, année 1965, p 86

[2]- J .W , lampiene, op, p 230

[3]- 235J .W , lampiene, op, p

فهي تختلف من ناحية الشكل والمضمون و من حيث السعة وحدود المنافسة في النظام المفتوح و في النظم المغلقة تكون العلاقة ما بين الوحدات القرارية للنظام السياسي في عملية صناعة القرار السياسي[1]،وتتخذ ثلاثة أشكال من العلاقة وهي:

1- علاقة خاصة تماما للنظام السياسي أو للحاكم وتطبق هذه العلاقة على الأنظمة الشمولية أو الأنظمة غير الديمقراطية.

2- علاقة استقلال أي تمتع الوحدات القرارية بصلاحيات واسعة مصدرها النظام السياسي لكن هذا النوع أيضا غير فعال في عملية صنع القرار السياسي على اعتبار أنه يتم اتخاذ قرارات بمعزل عن النظم السياسي بسبب سطحية العلاقات فيما بين الوحدات النظام السياسي.

3- علاقة تفاعل وانسجام فيما بين الوحدات القرارية والنظام السياسي انطلاقا من وضوح الأسس والمبادئ التي يقوم كلاهما وتتبلور علاقة تقوم على أساس الإنصات إلى ردود الأفعال وقبول النقد الموجه البناء ويعد هذا الشكل من أفضل الأنواع ويوجد عادة في الأنظمة الديمقراطية[2].

منظومة صنع القرار:

إن عملية صنع القرار السياسي تتطلب توضيح الهياكل المساهمة في عملية صنع القرار سواء كانت هياكل رسمية أو غير رسمية:

1- الهياكل الرسمية في عملية صنع القرار:

أ- الدستور: وهي مجموعة القوانين والقواعد التي تبين شكل الحكم وكافة القواعد المتصلة بالتنظيم السياسي للدولة فيما بين السلطات العمومية لا تملك سلطات الدولة أن تقوم بالخروج على أحكام الدستور فيما تقوم به من أعمال لأنها لو خالفت أحكام الدستور فقد صفتها الشرعية ولا تتصف أعمالها بقيمتها القانونية لمبدأ أعلو الدستور فهو الوثيقة الأولى

[1]- هاني إلياس خضر الحديثي، "في عملية صنع القرار السياسيي الخارجي"، الطبعة الأولى، بغداد، دار الرشيد للنشر، سنة 1982، ص 99.

[2]- "المرجع نفسه"، ص 101.

في البلاد[1]، ومع وجود الدستور لا يعد ذلك ضمانا كافيا لاحترام نصوصه لذلك وجب جود رقابة دستورية على القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات العامة، ويعد هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية لأنه يستند إلى مبدأ المشروعية أي التفرقة ما بين الحكومة القانونية وغير القانونية، وهذه الرقابة تفرض على جميع السلطات احترام قواعد الدستور بما فيها السلطة التشريعية، فيجب أن تكون القرارات المتخذة على اختلاف أنواعها أو مستوياتها مطابقة لأحكام الدستور[2].

ب- السلطة التشريعية: تعد السلطة التشريعية من أهم السلطات في أي نظام سياسي، إذ يقوم يبين وتشريع القوانين مطابقة لأحكام الدستور، و من ثم يتم تنفيذ هذه القوانين من قبل السلطتين التنفيذية والقضائية، والسلطة التشريعية مهمة أكثر تضم ممثلي الشعب[3].

ت- السلطة التنفيذية: هي السلطة المنوطة بها عملية تنفيذ القوانين التي تضمها السلطة التشريعية، كما أنها تقدم برنامج مسطر لتسير البلاد، وتتكون هذه السلطة من رئيس الدولة ورئيس الوزراء والوزراء وجميع موظفي الدولة من كافة الدرجات وقد يتأثر بشأن طبيعة الهيكل التنظيمي لعملية صنع القرار كطبيعة العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية من ناحية مدى خضوع الأولى والضوابط التشريعية عند اقتراح السياسات، فالسلطة التشريعية هي التي تصادق مثلا على المعاهدات الخارجية وهي التي تملك أن توافق أو ترفض، أولا توافق على الاعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج سياسية حكومية، وتصدر منها توصيات تنتقد فيها أو تحتفظ بها على سياسية معينة أو تؤيد أو تضفي مشروعية على السياسة العامة للدولة عموما كما هو حادث في دول العالم الثالث، ومن ثم فإن تبيان طبيعة العلاقة بين السلطتين تعتبر على الأهمية في هيكلة التنظيم الرسمي لعملية صنع القرار السياسي[4].

---

[1]- علي الدين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية، مرجع سابق"، ص 49.

[2]- محمود حلمي، "المبادئ الدستورية العامة"، الطبعة 2، ب، م، ن، ب، د، ن، سنة 1982، ص 6.

[3]- بطرس غالي، محمود خيري عيسى، "المدخل في علم السياسة". الطبعة 5، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، سنة 1986، ص 262.

[4]- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية دراسة الأصول والنظريات. القاهرة: مكتبة الأكاديمية،1991، ص 153.

الهياكل غير الرسمية في عملية صنع القرار السياسي:

حيث تتلخص هذه الهياكل بالمتغيرات التي تساعد في التأثير والتفاعل مع المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار السياسي وهي:

أ- الأحزاب السياسية: بوصفها قنوات المشاركة السياسية وأدوات لبلورة الخيارات والبدائل أمام صانعي القرار كأطر لتفعيل المشاركة الشعبية وقيامها بدور مكمل لدور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية وتعبئة الرأي العام[1].

ب- جماعات الضغط: هي منظمات تمارس الضغط على السلطة، كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني وهي تلك المنظمات القائمة للدفاع عن مصالح معينة وتمارس عند الاقتضاء ضغط على السلطات العامة ليس للوصول إلى السلطة وإنما للحصول على قرارات تخدم مصالح تلك التنظيمات[2]، وهي تقوم بعدة وظائف كالاتصال المباشر بالحكومة وتعبئة الرأي العام، ويكون لهذه الجماعات دور هام في بلورة الاتجاهات أمام صانعي القرار السياسي، فهي منظمات غير الحكومية التي تمارس ضغط في عملية صنع القرار السياسي بهدف الوصول إلى ما يتناسب ومتطلبات جماعة معينة وأفراد الشعب[3].

ت-الرأي العام: ويعد مقياس هام لما تتطلع إليه الشعوب من اتجاهات ويقاس مدى مشروعية أي تنظم سياسي بمقدار ملائمته وتطبيقه لمطالب الشعب فيجب أن يكون الرأي العام دليل عمل واضح أمام صانعي القرار لتكون قراراتهم مكتسبة الشرعية والقبول والتنفيذ الطوعي من قبل الشعب.

ب-الصحافة ووسائل الإعلام: عند وجود صحافة حرة ووسائل إعلام فعالة تعبر عن تطلعات الشعوب فمن واجب الأنظمة السياسية وصانعي القرار الاسترشاد بما تنشره الصحافة ووسائل الإعلام في عملية صنع القرارات لأنها المعبر عن تطلعات الشعب بحيث تكون الصحافة ووسائل الإعلام على أوسع نطاق وتكون حرة ونزيهة في أطروحاتها، وغايتها الوحيدة هي

[1]- إسماعيل الشطي وآخرون، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية". الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2004، ص 287.

[2]- محمد أبو ضيف باشا خليل، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية"، ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها. الادزاريطة: دار الجامعة الجديدة، سنة 2008، ص 13.

[3]- ياسين محمد العيثاوي، "السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية". عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، سنة 2009، ص 71.

البحث عن الحقيقة، وبالطبع فلكل نظام سياسي جماعات ضغط أو مصالح تخص به عن الأنظمة الأخرى[1].

المطلب الثاني: طبيعة البنى في الدولة التونسية:

يرى جارنر Garner أن الدولة هي مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عددا، ويشغلون بصفة دائمة قطعة أرض. ويكنون مستقلين تماما أو تقريب من السيطرة الخارجية، ويملكون حكومة منظمة تدين لها هيبة المواطنين بالطاعة المعتادة[2]، ومنه فإن كل دولة لها خصوصيتها وطبيعة معينة صقلتها ما مر على شعبها من تجارب مشتركة.

فطبيعة النظام السياسي في المغرب العربي كما قدمها ابن خلدون أن بنية الدول نفسها تحكم عليها بعدم الاستقرار المتواصل، وبذلك أن دينامكية النسق تتضمن التحول المتواصل للنخب[3]، فنظرية ابن خلدون ترتبط في حد ذاتها وفي جوهرها بنتاج الدورة التاريخية، التي تتوصل فيها القبيلة التي ربطها ابن خلدون بالعصبية إلى السلطة لكي تكون ضحية للدورة التاريخية القادمة، فقد مرت على البلاد المغرب دويلات توالت على حكمها دون تغيير طبيعتها المتغيرة، حتى مع حكم النظام الاستعماري الذي أفرز مبادئ والمؤسسات الديمقراطية كالأحزاب السياسية، النقابات، الحرية والمساواة التي كانت تقوم عليها الحركات التحررية بهدف الاستقلال الوطني واسترجاع الدولة وإعادة بناءها.

فتونس وكباقي دول المغرب العربي فقد مرت بمراحل تاريخية لبناء دولتها تعد تونس من أصغر بلدان المغرب العربي مساحة وهي عبارة عن جيب جغرافي بين الجزائر وليبيا، تمتاز تونس بسهولة الوصول إليها برا وبحرا مما جعلها عبر التاريخ عرضة لتأثيرات الخارجية لعبت دورها في طبيعة نظامها، يبدأ تاريخ تونس مع إقامة المستعمرات الفينيقية وإنشاء إمبراطورية قرطاج على شواطئها، ثم سيطر عليها الرومان ثم استعمرها البيزنطيون، حتى الفتح العربي الإسلامي مع فتح قرطاج وتأسيس مدينة تونس الإسلامية[4]، كباقي الدول العربية مر على

[1]– إسماعيل الشطي وآخرون، "المرجع السابق"، ص 288.

[2]– عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم الاجتماع السياسي"، النشأة التطور والاتجاهات الحديثة. بيروت: دار النهضة العربية، سنة 2001، ص 294.

[3]– محمد عبد الباقي الهوماسي، "المجتمع والدولة في المغرب العربي. (ب،د،ن)، سنة 1987، ص 18.

[4]– يحي أبو زكريا، "الحرية الإسلامية في تونس (من الثاعلبي إلى الغنوشي)". تونس: حقوق النشر محفوظة لناشري. سنة 2003، ص12، ص13.

تونس الاستعمار وهو الاستعمار الفرنسي، وقد ظهرت فيها مقاومات وحركات تحررية أفلحت في تحرير بلادها وبناء الدولة التونسية، ففي 20 مارس 1956م وقعت فرنسا وتونس بروتوكولا أقرت فيه فرنسا رسميا استقلال تونس وحقها في تولي سيادتها الكاملة بعدما كانت تحت الانتداب وفي 1 جوان 1959م تم وضع دستور جديدا في تونس كرس بشكل مطلق النظام الرئاسي، حيث بات الرئيس بورقيبة يتمتع بصلاحيات واسعة بدون منازع[1]، لكن خلال دستور 1959 تتضح إقامة دولة أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي يرتكز على قاعدة تعريف السلطة أي أنها ديمقراطية على النمط اللبرالي، التي تهدف كغالبة دول حديثة العهد بالاستقلال إلى بناء الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

إن دراسة النظام السياسي التونسي تنطلق من ملاحظتين أساسيتين:

1- هي أن المؤسسات الحالية لم تكن وليدة تطور تاريخي متواصل بل جاءت نتيجة تمخضات كبيرة في الخمسينات من القرن العشرين أعطت للنظام السياسي الحالي خصائصه المميزة، بل وجعلته في قطيعة مع كل الأنظمة التي عرفتها تونس عبر التاريخ، فلقد أصدر الباي في 21 سبتمبر 1955 أمرا عاليا يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية، وكان هذا الأمر استجابة للوضع الجديد المتمثل في الاستقلال الداخلي للبلاد التونسية بمقتضى اتفاقيات 3 جوان 1955، وفي نفس هذا السياق جاء الأمر العالي المؤرخ في 25 ديسمبر 1955، والمتعلق بإحداث مجلس قومي تأسيسي، ولهذا النص أهمية كبيرة في تأسيس النظام السياسي في تونس إذ على أساسه وقعت لأول مرة في تاريخ تونس دعوة للشعب لانتخاب نوابه في المجلس عن طريق الاقتراع الحر المباشر، وقد كان لهذه المشروعية الشعبية التي حضا بها المجلس أهمية محددة في قيامه باسم الشعب بإلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957، ومن هذا الإعلان اتخذ التنظيم السياسي في تونس منعرجا جديدا تكلل بدخول الدستور التونسي حيز التنفيذ يوم 8 نوفمبر 1959[2].

---

[1]- "المرجع نفسه "، ص 18.

[2]- محمد شفيق صرصار، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية "مناظرة الدخول إلى المرحلة العليا بالنسبة لحاملي الشهادات الوطنية لمهندس"، تونس، المدرسة الوطنية للإدارة، سنة 2007، ص46.

2- هي أن واضعي الدستور التونسي حاولوا التوفيق بين هدفين: يتمثل الأول في إقامة ديمقراطية أساسها سيادة الشعب وقوامها نظام سياسي يرتكز على قاعدة الفصل بين السلطات، أي أنها ديمقراطية على النمط اللبرالي، أما الثاني فهو هدف مشتركة فيه أغلب الدساتير الدول حديثة الاستقلال وهو الاضطلاع بناء دولة تقوم بإصلاح وتنمية في مختلف المجالات.

والصعوبة هنا هي أن الهدفين ينطلقان من فلسفتين مختلفتين فلسفة تعطي للدولة الريادة في كل المجالات، وفلسفة ذات مرجعية لبرالية، لهذا أكد المجلس القومي التأسيسي على ضرورة إقامة سلطة تنفيذية قوية، وقد انعكست إرادة التوفيق هذه على الخيار الذي أقره المؤسس في النص الأصلي الدستور 1959، إذ وقع الأخذ بأهم مبادئ النظام الرئاسي مع تقويته لصلاحيات رئيس الجمهورية في تونس، وقد استمرت هذه الرؤية مع التعديلات الخمسة عشر التي عرفها الدستور التونسي[1] من خلال الدستور التونسي نجد أن النظام السياسي التونسي، أخذ ببعض خصائص النظام الرئاسي، وإضافة إلى تكريس لبعض آليات النظام البرلماني لكن تبقى مؤسسة رئيس الجمهورية المؤسسة الأهم وزن ضمن النظام التونسي.

عليه فقد تطلب بناء الدولة الحديثة وفق النمط وتوجهات الرئيس في البداية إلى تكميم فم المجتمع بصفة عامة والمجتمع السياسي بصفة خاصة[2]، متجاهلا كل الأطراف السياسية وهذا لما كان عليه الوضع السياسي أن ذاك أي لما يملكه الحزب الحاكم والرئيس من مساندة شعبية، الأمر الذي كان مبررا لبسط نفوذه وشرعيته على كل البلاد وبالتالي القضاء النهائي على التعددية السياسية وتبني تجربة الحزب الواحد حيث تم وضع أسس الأحادية الحزبية، ورغم رفع شعارات الاشتراكية من خلال تحول الحزب الحر الدستوري

[1]- " المرجع نفسه"، ص 48.

[2]- محمد كرور، "المثقفون والمجتمع المدني في تونس في الاتتلجنسيا العربية. ليبيا: دار العربية للكتاب، سنة 1989، ص 314.

إلى الحزب الاشتراكي الدستوري فإن الحزب الحاكم ظل محتفظا بمبدأ الأحادية الحزبية وتدرج شيئا فشيئا إلى التوحيد بين النظام السياسي (الحزب) والرئيس[1].

ولكن بعد 13 سنة، ومع سقوط المعسكر الشيوعي، فكباقي الدول الاشتراكية وتماشيا مع رغبة الدول الرأس مالية، اضطر الحزب الحاكم إلى إقرار التعددية الحزبية.

وعليه ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا نستطيع تحديد طبيعة الدولة والنظام السياسي في تونس من خلال:

- السعي نحو انجاز دولة علمانية، والدفاع عن مبدأ استقلالية الذاتية التونسية مرجعا وفكريا.
- الطابع الشيوعي بحكم انتماء الطبقة السياسية في تونس إلى البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى.
- النزعة التوفيقية بين مختلف شرائح المجتمع بهدف توحيدها حول جهاز الدولة الوطنية، وطمس الفوارق الاجتماعية والطبقية.
- اعتماد مبدأ مركزية الدولة كجهاز سياسي لا تخترقه القوى الاجتماعية أو سياسية باعتباره لا يستمد سياسة من أي منظومة طبيعية معينة، بل إنه يستمدها من مراحل النضال التاريخي[2].

المطلب الثالث: العملية السياسية في تونس:

إن عملية بناء المؤسسات تعني بلوغ النظام السياسي إلى مستوى معين من التكوين التنظيمي سواء فيما يتعلق بالمؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، إذ أن العملية السياسية لا تجري إلا من خلال منظمات وإجراءات سياسية لتصبح هذه المنظمات والإجراءات أنماطا من السلوك الدائم والمتواتر المتعرف به تصير مؤسسات سياسية تعمل على بنائها وهي عملية تتطلب إعادة هندسة البناء الاجتماعي والسياسي للسلطة وأدواتها، وهذا يتوقف على مدى جدية

[1]– سالم البيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي"، مثال تونس (1957، 1987). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001، ص 255.

[2]– فيصل دراج وآخرون، "الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية". الجزء2، سنة 2000، ص 780.

القوى الفاعلة في السياسية والحياة العامة، وبدور وفاعلية الهيئات النظامية في القيام بواجباتها وذلك بضبط إيقاع الحياة بأطيافها المختلفة بصورة عادلة ومتقنة[1].

إن متابعة العملية السياسية للدول النامية كما يشير إليها (لوسان باي)، يفترض تحليل طبيعة التفاعلات بين الجماعات الصغيرة والأجنبية والشكل والعلاقات والشخصية والممارسة السياسة يجعل للعناصر واللواءات الشخصية والأسرية والقبلية دورا حاسما في صنع القرارات السياسية ويجعل القائد يمارس السلطة استناد إلى هذه العناصر الشخصية دون تدخل من جانب التنظيمات والمؤسسات الرسمية، ويأتي ذلك من كون الغلبة للعنصر الشخصي أو الكارزما لدي الفرد أو القائد والعلاقات الشخصية على حساب النواحي السياسية مما ينزع عن العملية السياسية طابعها السياسي[2].

وعليه وحسب لوسان باي أن العملية السياسية ترتكز على العناصر والمؤسسات والمنظمات المشاركة في صنع واتخاذ القرار على اعتبارات المصلحة العامة لا تقوم على الفرد أو الشخص الذي يتولى السلطة بصيفة استبدادية ولو كانت لديه المشروعية وعليه يمكن استخلاص السمات الرئيسية للعملية السياسية في تونس:

- سلطوية عملية اتخاذ وصنع القرار السياسي:

إن الشخصيات تمثل الطابع الأكثر تمييز للعملية السياسية في تونس، حيث تطفي على كل مستويات السياسة العامة وشرعية هذه الزعامة الفردية لم تأتي من فراغ بل هي مكرسة في كل الدساتير التونسية، إضافة إلى الاستناد على المورث التاريخي، والديني الذي يميز طبيعة الدولة حيث ينظم الدستور التونسي طبيعة وموضوع رئاسة الجمهورية واختصاصاته صلاحيات واسعة، حتى أن الرئيس بورقيبة أدخل نصا على الدستور التونسي يشير تولي رئاسة الجمهورية مدى الحياة[3]، إن ثقل وهيمنة رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات

[1]– بوحنيلة قوي، "ثقافة الديمقراطية للعدالة الانتقالية"، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 75، مارس، ص 211.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، "الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقة التفاعل والصراع". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001، ص 185.

[3]– أماني مسعود، "المؤسسة التشريعية في تونس"، البحث عن الدور في أحمد الراشدي،العدد19،أكتوبر، ص 44، ص 45.

تولى عند شخصيته السلطة وقد صرح الرئيس بورقيبة "النظام هو أنا"[1] je suis le systeme.

- هشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية كتنظيم اجتماعي دائم قائم على أهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير فيها، ويمارس مختلف النشاطات السياسية على جميع المستويات[2]، فهو صوت المجتمع والنخبة السياسية معا، لكن يبدو أن الأحزاب السياسية في تونس آثرت خدمة النخب السياسية على حساب خدمة المجتمع، فهي أدوات أنشأتها الدولة وتعمل لصالح النظام السياسي كظم الأنصار إلى النظام واستعباد القوى المعارضة، فهي إذا وسيلة إعلان خاوية، تنقل مطالب الأعلى إلى الأسفل دون العكس[3]، فكل هذا لم يؤهلها لإرساء سياسية فعلية، وهذا راجع لعدم استقلالها إديولوجيا وفكريا عن النظام السياسي ومنهجيته، وكذا عجزها على تعبئة الجماهير لغرض التغيير الاجتماعي[4]، أي احتكار الدولة للفضاء السياسي رغم وجود أحزاب شكلية فقط تخدم توجها النظام فالتعددية الحزبية مستبعدة من الساحة الدولية.

- تهميش المعارضة السياسية:

المعارضة السياسية هي جهة معينة تقتضي مراقبة أجهزة الدولة ومتابعة مواقفها ومخططاتها، ومحاولة توعية وإثارة الرأي العام الدائم من أجل اليقظة على أموره والتنبيه لمل يمر به من أحداث وما يجب عليه من مواقف، أي أن المعارضة تهدف إلى حماية حرية وحقوق الشعب من خطر الاستبداد والعدوان السلطوي الذي قد تسببه له الحكومة في غفلة من الشعب[5]، وذلك من خلال التنافسية أي السعي الوصول إلى السلطة، ومراقبة سياسات وتصرفات الحكومة، التقويم أي السعي لبناء دولة مؤسسات.

---

[1]- أماني مسعود، "نفس المرجع"، ص 57.

[2]- قحطان أحمد سليمان الحمداني، "الأساس في العلوم السياسية". عمان: دار مجدلاوي للنش والتوزيع، سنة 2004، ص 301.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، "المرجع السابق"، ص 186.

[4]- حسن توفيق إبراهيم، "النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها". الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005، ص 83.

[5]- فاضل الصقار، "الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات". الطبعة الأولى، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، سنة 2008، ص 244.

ففي تونس لا يوجد المجال الطبيعي لعمل المعارضة، وإن وجد فهو ضيق أو محفوف بمجموعة من القوانين بحجة حفظ الأمن العام والهوية الوطنية، أي المعارضة الدستورية، حيث أن النظام السياسي في تونس لو يكن يسمح بإقامة أحزاب سياسية على أسس عرفية (أثنية) أو دينية أو إيديولوجية معينة، خاصة في الحقبة الاشتراكية، ولكن مع مرور الوقت وحتى تتفادى أي ضغط داخلي فقد أنشئت مجموعة من الأحزاب الصورية وضعت لها مجال العمل سياسي المحدود.

وبما أن تاريخ المغرب العربي ما قبل الاستقلال تصف بالتداخل المستمر ما بين الدين والسياسية، ومن بينها تونس فقد أخذت الاحتراز من القوة الدينية وبادرت بعدة إصلاحات لإضعافها، وتفاديا لأية معارضة، فقد حرصت حكومة تونس على التأكيد على أن الإسلام هو دين الدولة، رغم ذلك ورغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها لم تستطيع انتشار حركات الإسلام السياسي، التي أخذت حيزا وافرا من الفضاء الاجتماعي والسياسي والثقافي فيها، وأصبحت تشكل أقوى مظاهر المعارضة فيها[1].

حيث أن المرجعيات التي انطلق منها الإسلام السياسي في تونس هو الوصول إلى الحكم وإحداث التغيير السياسي وهذا انطلاقا من رفضها للواقع المعاش وسياسة قادتهم حيث أن الحركات الإسلامية التونسية كانت رافضة ومعارضة للفكر اللبرالي الممارس في بلادها[2].

- التدخل العسكري في الحياة السياسية:

حسب النظام السياسي التونسي وما مر عليه من انقلابات وسيطرة من طرف المؤسسة العسكرية وحسب المادة 44 من الدستور التي تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوة المسلحة، هذا يعني أن هناك تداخل بين الحياة السياسية العسكرية[3]، فإن الجيش عند وصوله إلى السلطة يحكم ويضبط كل زمام البلاد احتراس من أي انقلاب ضده كما أن الانقلاب السلمي بقيادة بن علي، هذا راجع إلى الصفوة العسكرية وكذا

[1]- Tayeb chantouf, le Maghreb au présent, Alger, office des publication universitaire, année 2003, p 120, p121.

[2]- Liss boukare, Alger la terreur sacrée, paris, édition jarre, année 2003, p 97.

[3]- ألبيزت بكار، "العسكريون العرب في السياسية من المؤامرة الثورية إلى السلطونية". الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،2005 ص592.

لأصوله التاريخية ونشأته بفعل واقع مؤزم ملك فيه زمام الأمور السياسية والعسكرية ويبقى هو المسيطر.

فالتدخل العسكري يبدأ دائما من خلال الاستيلاء على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة، وتغيير النظام الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين[1]، وهذا دائما ما يلقى استحسانا من قبل الشعب لأنه يملك القدر الكافي من الشرعية والمشروعية.

- التدخل الأجنبي:

هو كل ضغط يمارسه شخص دولي على الدولة ذات السيادة، يقصد إرغامها على إتباع سلوك معين أو الامتناع عنه بغض النظر عن كيفية ونوع الضغط[2]، وهذا دائما يكون من القوية والسائدة في الساحة الدولية على الدول الأقل قوة أو الضعيفة.

المطلب الرابع: النظام الجمهوري في تونس:

هناك أكثر من معيار لتصنيف أنظمت الحكم في الوطن العربي، إذ يمكن تصنيفها إلى: أنظمة جمهورية، وأنظمة تقدمية وأنظمة محافظة وأنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، وأنظمة الأقطار النفطية، إلا أن معظم الدول المغربية تتقاسم نفس المضمون والدور السياسي، التي تهدف إليه.

فالدولة التونسية وكغيرها من الدول العربية انتهجت النهج أو الإديولوجية الاشتراكية، وكانت تتبنى مبدأ الحزب الواحد، ثم بسبب مجمل العوامل الداخلية والخارجية انتهجت اللبرالية وبدأت معالم الديمقراطية تظهر على الفعل السياسي في تونس وتبنت نظام الجمهورية وأصبح نظامها جمهوري.

باستثناء عدد قليل جدا من دول العالم الثالث، أخذت هذه الدول جميعا بنظام الحكم الجمهوري، بنوعيه البرلماني والرئاسي، وقد ثبت هذا النظام في إطاره الدستوري مدون، والأعراف الدستورية غير موجودة أو ضعيفة في الأغلب، لأسباب لعل أهمها عدم ثبات القواعد الدستورية، مدونة كانت أم عرفية، فالنظام الجمهوري هو نظام ديمقراطي يقوم

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"، عربي- انجليزي. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، سنة 2005، ص 35.

[2]- ياسر الحودبث، "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية". بيروت: منشورات الجلي الحقوقية"، سنة 2005، ص 213.

اختبار الشعب وإدراجه ضمن الحياة السياسية كما أنه يفعل دور المؤسسات الديمقراطية، ويتكون النظام الجمهوري من الأنظمة البرلمانية والأنظمة الرأسمالية.

على الرغم من تعدد أشكال وصيغ ممارسة السلطة ضمن هذا النموذج من الحكم، إلا أننا نرى السلطة غالبا ما تحرك من قبل مجلس قيادة، أو الجبهة وطنية، أو تحالف قوى الشعب العامل، أو لجان الثورة، أو الحزب الواحد. كما نرى أيضا بأنه كثيرا ما يرافق صيغ الحكم هذه، أجهزة تشريعية مثل المجالس النيابية أو المجالس المحلية أو غير ذلك، والتي يتم الوصول إليها عادة عن طريق الانتخابات تجري في مستويات مختلفة، أو في حدود ما تقره السلطة أو تراه مناسبا لظروف مجتمعها ضمن فترة تاريخية محددة[1]، حيث أن تونس ومن خلال دستورها أعلنت على أن النظام الجمهور خير كفيل لحقوق الإنسان وإقرار المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ولتوفير أسباب الرفاهية[2] وبذلك أعلنت تبنيها للنظام الجمهوري منذ 1959م لكنها لم تعمل به من حيث جميع الجوانب حيث كان للرئيس أكبر الصلاحيات فبذلك أصبح نظاما مستبدا، كما أن النظام القائم لم يكن يعتمد على التعددية بل كان يسيطر بصفة تامة على أنماط الحكم من خلال حزب أو توجه سياسي واحد، وأصبحت السلطة تتمركز في يد نخبة معينة مختارة مع تهميش جميع الفئات الأخرى.

تحول الحزب الواحد أو الحاكم من حزب يمثل شعب باعتباره رمزا لتجربة نضالية طويلة، إلى حزب يمثل الحكومة، ويتطلع إلى تصفية المنافسين والخصوم، ومن ثم ظهرت الثنائية، الحزب–الدولة، فأصبح كوادر الحزب الدستوري كوادر الدولة، وأصبحت قواعد الحزب وأطره لا تفرق بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الحزب[3].

اتجهت النخبة البورقيبية إلى اعتبار كل شكل من أشكال المعارضة السياسية ضربا من الفتنة كما انتهجت إلى نعت المعارضين والمنافسين السياسيين بنعوت منفرة كمثيري الفتنة

[1]– عدنان كويد، "الديمقراطية بين الفكر والممارسة". دمشق: دار للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2006، ص 73.

[2]– دستور الجمهورية التونسية بمقتضى قانون عدد 57 لسنة 1959 مؤرخ في 1 جوان 1959، التوطئة، ص 01.

[3]– فدوى مرابط، "السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي". الطبعة الأولى، دراسة قانونية مقارنة. بيروت: مركز الوحدة العربية، سنة 2010، ص 62.

والمارقين والانقلابين وما شابه ذلك، أي أن بورقيبة لم يعمل على تصفية المعارضة وخصومه السياسيين بقوة الدولة والظهير الخارجي فقط، بل عمل في الوقت ذاته على إلغاء مبدأ المعارضة أصلا، باعتبارها عنوان للفتنة والمروق على الإجماع الوطني المتشكل حول الزعامة للرئيس بورقيبة[1].

عوامل التحول الديمقراطي في تونس:

لم يكن هناك أي وجه للديمقراطية، فكان يجب أن يتغير النظام وذلك لعوامل نذكر منها:

الأسباب الداخلية:

تتمحور الأسباب الداخلية، حول جملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تمر بها تونس في عهد الرئيس بورقيبة إذ مظاهر الهرم والشيخوخة بدت واضحة على الرئيس ونظامه على حد سواء ومن مظاهر.

1-تدهور الأوضاع الاقتصادية: حيث رغم الإصلاحات التي اتخذتها تونس من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال فتح المجال لقطاع الخاص، إلا أنها لم تعالج الوضع واستمرت الأوضاع في التدهور خاصة بعد رفع دعم الأسعار المواد الأساسية بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة وتدهور الأوضاع الاجتماعية للمجتمع التونسي.

2-تصاعد قوة ونفوذ المجتمع المدني التونسي: المتمثل خاصة في الإتحاد العام التونسي للشغل الحليف الرئيسي للحكومة، الذي كان يدعم الإصلاحات داخل القطاع العام، ودعم مطالب العمال في تحسين الأجور، مما أدى إلى توتر العلاقة بين الحكومة والاتحاد.

3-ممارسة العنف ضد المعارضة فقد استند النظام السياسي إلى القوة للحد من المعارضة وإضعافها

4-انهيار شرعية النظام السلطوي: ذلك لضعف فاعلية النظام الحاكم إذ مع مرور الوقت أصبح غير قادرا على فرض الاستقرار وإشباع الحاجيات المجتمعية إضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي على ستعاب التحضيرات الجديدة في المجتمع وفي مقدمتها ظهور فئات اجتماعية جديدة للمشاركة السياسية، كما أن ضعف دور ومكانة البرلمان في النظام السياسي

[1]- بشير محمد الخضر، "النمط النبوي الخليفي في القيادات السياسية الدولية والعربية". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005، ص282.

التونسي قد خلق فجوة بين النظام والمجتمع والإرادة المعبرة عن الشعب أي البرلمان[1]، فبذلك توضحت أسباب عدم شرعية السلطة لسيطرة نخبة وتهيمش فئة عريضة من المجتمع.

5- تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة: إذ بالموازنة مع حالة انهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي والمجتمع التونسي، فلم تكن وضعية الرئيس الصحية تخوله لمزاولة مهامه، وبذلك وجد زين العابدين بن علي الفرصة مواتية للوصول إلى سدة الحكم، ومستقيلا من عمله كرئيس للوزراء نائبا للرئيس (الأمين العام للحزب الاشتراكي)، في تلك الفترة لتوليه الرئاسة وهذا حسب المادة 57 من الدستور التي تنص على أن يتولى رئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية وفاة، استقالة، عجز تام[2]، واعتماد على ذلك قام زين العابدين بانقلاب سلمي في السابع من نوفمبر 1987م، وبذلك دخلت تونس عهد الرئيس الجديد.

الأسباب الخارجية:

1-الضغوطات التي فرضتها الدول المانحة للقروض حيث تربط المساعدات الاقتصادية بضرورة توسيع عملية المشاركة السياسية وقاعدة الحريات العامة في الدولة.

2-إتباع مساحة الديمقراطية على الصعيد الدولي بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتأثير العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية، حيث سارعت الدول المغاربة عامة وتونس على وجه الخصوص إلى القيام بإصلاحات اقتصادية سياسية واجتماعية وثقافية[3].

3-التدخل السياسي الأمريكي في الشؤون الداخلية التونسية نظرا لأن أمريكا كانت الراعي الرئيسي للإصلاحات في فترة بورقيبة، ولقد تعزز الدور الأمريكي في تونس بعد أحداث سبتمبرو 2001، حيث أعلنت إستراتجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حروب ضد الإرهاب[4].

---

[1]- أحمد مينسي، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي".القاهرة: مركز دراسات السياسية و الإستراتجية للأهرام"، سنة 2004،

[2]- خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 44، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2003، ص 154.

[3]- أحمد منسي، "المرجع نفسه"، ص 306.

[4]- السيد ياسين، "الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي"، الطبعة الأولى، مصر، دار ميراس، سنة 2005، ص 262.

كل هذه العوامل فرضت على تونس، ضرورة التغيير، وتبني الديمقراطية كخيار وحيد لا رجعة فيه.

وصل الجنرال زين العابدين بن علي إلى الحكم في تونس 07 نوفمبر 1987، وأصبح يعرف برجل النظام القوي الذي أطاح بالمجاهد الحبيب بورقيبة، وهو رجل عسكري محترف، وغداة توليه الرئاسة قال زين العابدين بن علي أن برنامجه يمكن من بناء مجتمع مزدهر ومنفتح، ويسوده السلام، وقد لاقى هذا الطرح ترحيبا من قبل المعارضة بشكل عام وحتى المعارضة الإسلامية وقد بد الرئيس حكمه بالكثير من الانفتاح على المعارضة وأطلق العديد من السجناء السياسيين من مختلف التنظيمات والانتماءات الاديولوجية.

لكن هذا الانفتاح لم يدم طويلا الأمر الذي جعل الطبقة السياسية في تونس والمعارضة منها على وجه التحديد ترى أن الرئيس السابق والحالي هما وجهان لعملة واحدة.

فالتغيير الحاصل لم يطال النهج السياسي بل طال أشخاص والوجوه لا أكثر ولا أقل، والديمقراطية التي وعد بها بن علي كانت حكرا على الحزب الدستوري الحاكم ومن يدور في فلكه، وبناءا عليه فالتغيير الذي حصل هو تغيير شكلي وليس مركزيا لأجل ذلك بقيت الأزمة السياسية تراوح مكانها في تونس[1]، فالنظام في عهد بن علي هو استمرار ووريث للعهد السابق.

وعلى مدار تلك السنوات العُجاز لم تكن هناك انتخابات تشريعية ولا رئاسية نزيهة وقد أعيد انتخاب بن علي عام 1994م، 1999م، وفي 2002، أجرى تعديلات دستورية مكنته من الترشح لفترة رئاسة جديدة في 2004، وفاز فيها بنسبة 94.4% ثم ترشح مجددا عام 2009م لولاية خامسة وفاز فيها بنسبة 82.62% من الأصوات الناخبين، وقد عرفت فترة تقلده السلطة بتوترات سياسية واقتصادية أبرزها تصاعد الاتجاه الإسلامي[2].

[1]– يحي أبو زكريا، الحركية الإسلامية في تونس (من الثعالبي إلى الغنوشي)، مرجع سابق، ص 49.

[2]– راغب السجاني، "قصة تونس من البداية إلى الثورة". الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأفلام للنشر والتوزيع والترجمة، ص 2011، ص 61.

الإصلاحات في المجال القانوني والدستوري:

بعد التحول الديمقراطي ظهرت مجموعة الإصلاحات السياسية المتمثلة في:

يقصد بهذا الإطار مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة للحياة السياسية من خلال التعديل الدستوري 2002 حيث تضمن 39 فصل من جملة 78 فصل.

1- مبدأ التداول على السلطة شرعيا وسلميا: حيث تم تعديل المادة التي تنص على الحكم المدى الحياة، وذلك بانتخاب رئيس كل خمس سنوات وجواز تجديد انتخابه مرتين متتاليتين فقط، ثم أصبحت غير محدود بموجب تعديل أخر[1].

2- الفصل بين السلطات الثلاث: يلاحظ أن الدستور التونسي أخذ بالنظام الرئاسي والفصل بين السلطات، حيث ضبط صلاحيات كل سلطة على حدى، وقد جاء في المادة 6 من الدستور الخاص بالسلطة القضائية أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير قانون[2]، وتم تعزيز ذلك من خلال دستور 2002 الذي نص على إقامة نظام رئاسي متجدد قائم على تفعيل علاقة الحكومة، إذ فقط تم التخصيص على تخصيص جلسات دورية للأسئلة الشفهية، إضافة إلى تطور نظام التمثيل بإحداث مجلس المستشارين حيث نص أن الشعب يمارس سلطته الشرعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق الاستفتاء، وبذلك يكرس الدستور أول مرة الثنائية السلطة التشريعية[3].

3- مبدأ التعددية السياسية: رغم أن التعددية السياسية قد أقرت في 1981، إلا أن تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية في 1988 كي يعطي للمجتمع السياسي دفعا ليصبح أكثر فعالية، مع اشتراط على الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة، ورفض قيامها على أسس عرقية أو دينية، وكذا فقد وضعت مجموعة اللجان لتنظيم الانتخابات التشريعية مع زيادة، عدد المقاعد، ولجنة لتنظيم الانتخابات الرئاسية.

---

[1]- kamale jendouli, un regime a contre courant de levolition du pays

[2]- وائل أنور بندق، "موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية". المجلد الثاني، مصر: دار الفكر الجامعي، سنة 2004، ص 15.

[3]- التعديل الدستوري 01 جوان 2002، إصلاح دستوري جوهري يأسس لجمهورية الغد.

4-مبدأ احترام الحقوق والحريات: وهي ترتبط بمجموعة الحريات المدنية والسياسية، وحريات التعبير والتنظيم والترشح والانتخاب، وحرص على ضمان الحريات العامة، ففي سنة 1988 تم تعديل قانون الصحافة لتخفيف القيد المفروضة على حريات النشر كما جاء سنة 2002 في الفقرة الثانية من الفصل الخامس على أن الجمهورية التونسية تقوم على مبادئ دولة القانون والتعددية وتعمل من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصية حيث تم إنشاء هيئة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية سنة 1991[1].

كما أن واقع الحريات في تونس كان مهضوما، إذ كانت تمنع حرية الرأي والفكر، حيث أن المعارضة في تونس تتعرض لكثير من الكبت والمضايقة، ولا وجود لحرية الصحافة والتجمع والتظاهر، والإضرابات ممنوعة، حيث أنه في ظل الحكومة التونسية في عهد بن علي، التداول السلمي على السلطة هو مجرد قناع لا غير، حيث أن التنافسية السياسية، والاختيار الفعلي من قبل الشعب لكي يصوت حسب البرنامج التي تقدمها الأحزاب في تونس غير واردة، فجوهر التنافسية يقتضي وجود أحزاب سياسية ومترشحين للانتخابات الرئاسية متعارضين ومختلفين في التصورات والاستراتجيات، إلا أنهم متراضون حول قواعد اللعبة السياسية وحدودها[2].

[1]- وائل أنور بندق، "المرجع السابق"، ص 146.

[2]- توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل"، دراسة تارخية سياسية. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العربي، سنة 2006، ص 333.

المبحث الثاني: السلطات الرسمية في النظام السياسي التونسي:

للمؤسسات السياسية دور كبير في تشكيل الحياة السياسية للشعوب، عن طريق تكوين وتطوير الهياكل والقواعد والأعراف التي تقوم عليها كل دولة وإن نوع وطبيعة المؤسسات هو الذي سيحدد الكيفية التي تمارس بها دولة ما نشاطاتها والطريقة التي تحكم بها نفسها، ومنه تطرقنا في هذا المبحث إلى المؤسسات السياسية في تونس من خلال مايلي:

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية في تونس (نظرة في صميم الدور):

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم النظم البنيوية الذي تتكون منها التركيبة الاجتماعية نظرا للوظائف المهمة التي تؤديها للنظام السياسي والاجتماعي، الذي يشرف عليها ويرعاها ويعمل على استقرارها، وديمومتها فأهمية النظم العسكرية تتجسد في قيام جماعاتها وتشكيلاتها المهتمة بالدفاع عن الوطن من الأخطار والتهديدات الأجنبية التي يتعرض لها، والتصدي للعدوان الخارجي والحفاظ على الأمن الداخلي إن دعت الضرورة لذلك[1].

تتمتع المؤسسة العسكرية عموما بمزايا عدة لا تملكها أي مؤسسة أخرى وهي: التنظيم الدقيق وإمتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعية في تصرفه وفق القانون، هذا بالإضافة إلى توفير المال اللازم للتأمين التسلح وتوفير الأمن[2]، كما أنها من أكثر المؤسسات الوطنية حيث أنها تقوم بواسطة التدريب التثقيف بصهر المواقف الفردية والتوجهات المختلفة في ولاء أعلى وهو الولاء للوطن والأمة.

وقد تتنوع مهام الجيش حسب الظروف العامة للبلاد، إذ يمكن أن يكون الجيش محاربا ومقاتلا في زمن الحرب، كما يمكن أن نجده في زمن السلم كهيئة اجتماعية شعبية تساهم في التشييد والبناء، وغدت المؤسسة العسكرية في نظر الكثيرين على أنها مدرسة عامة لإعداد تأهيل الشعب، فهي تعمل على رعاية كل أفرادها من الناحية الصحية، وتوجيههم توجيها قوميا[3].

---

[1]– إحسان محمد حسن، "علم الاجتماع العسكري". الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، سنة 1988، ص 112.

[2]– محمد حماد، "العسكريون العرب وقضية الوحدة". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1978، ص 25.

[3]– Larabf allexamder et thramie gean paxal, le chemins de la reuddit, paris, robut laffart, année 1987 , p 83.

فالمؤسسة العسكرية في تونس كان تاريخ دخولها الفعلي للخدمة في يوم 25 جوان 1956م، إلا أن تونس لم تتحكم إلى مؤسسة عسكرية قبل ذلك فهي مؤسسة تكونت عبر التاريخ الحضاري لتونس.

تاريخ الاستقلال لتونس انتهج الحبيب بورقيبة قيادة الجيش التونسي للحفاظ على منصبه، حيث تولى بنفسه منصب وزير الدفاع زيادة على رئاسة الجمهورية، وكأن به بريد تأسيس الجيش على قياسه، حيث تتمثل وظيفته الأولى في حماية نظامه وليس الشعب، كما أن مؤسسة الجيش كانت عبارة عن مدرسة للضباط، ووحدة مدفعية وأخرى للمصطلحات، وفريق للهندسة.

لم يسع الحبيب بورقيبة وقتها إلى تأسيس جيش شعبي يحمي الجمهورية بل كانت رغبته واضحة في انشاء مؤسسة عسكرية مهمشة يقتصر دورها على حماية النظام والبقاء في دائرة الظل كقوة استثناء لجهاز الأمن متى اقتضى الأمر، فحتى في معركة الجلاء سنة 1962 لم يرسل يورقيبة الجيش لمواجهة فرنسا بل بقي في الثكنات تحسبا لأي خطر داخلي مترقب حصوله، وخصوصا أن أعداء بورقيبة من داخل النظام بدو

ا في التحرك.

ومع المحاولات الانقلابية التي قام بها التيار اليوسفي سنة 1962، وتورط بعض عناصر الجيش فيها، أحكم يورقيبة قبضته على المؤسسة العسكرية محاولا عزلها على الشأن العام، ولم يستنجد بها إلا متى تعرض نظامه إلى الخطر على غرار أحداث 26 جانفي 1978م، أو قضية سنة 1980م، وانتفاضة الخبر 1984[1].

كما تمكن الرئيس بن علي من نسج علاقته مع جميع المؤسسات الأمنية وعرف كيف يوظفها لجلب دعم المؤسسة العسكرية من أجل إزاحة يورقيبة عن السلطة، فهو كان يعرف الجيش جيد من الداخل بحكم تكوينه العسكري وشغله مناصب عديدة داخل المؤسسة التي التحق بها سنة 1958، كما أنه كان يدرك الاتجاهات السائدة داخل الجيش خاصة التحفظات التي كان يديرها كبار الجنرالات فيما يتعلق بالدفع بالجيش إلى تقلد مهام من اختصاص الأمن الداخلي،

[1]– الجيبي المساوي، "أي دور الجيش في تونس"، http//www.lahourouk.com

وكان يعي إحساس كبار العسكريين بالتهميش داخل سلم النخبة التونسية في عهد بورقيبة، غير أنه رغم إنتماء بن علي إلى الجيش فإن تخصص في قضايا الأمن الداخلي وظهر إسمه كمكلف بملف الإسلاميين.

بحكم هذه الاعتبارات، نصب نفسه رئيسا، بعد الانقلاب العسكري بمقتضى الفصل 57 من الدستور وبدعم من المؤسسات الأمنية التي كان يشرف عليها، كما استفاد من دعم المؤسسة العسكرية في فترة كانت فيها تونس على أعتاب حرب أهلية بسبب تدهور الأوضاع المعيشية والحرب المعلنة على الإسلاميين، فكان للعسكريين رغبة في التخلف من نظام بورقيبة الذي كان ضحية تناقضات نظام يدعى الحداثة، لكنه سلطوي وقائم على العلاقات، ولهذا فإن وصول بن علي إلى السلطة بدون عنف في ظل استمرار اشتغال مؤسسات الدولة وتنظيم انتخابات كان محل توافق داخل مؤسسة الجيش.

فبعد أن أصبح بن علي رئيسا للجمهورية، قام بتعين بعض العسكريين في مناصب على مستويات الولايات، لكن هذا الدور سرعان ما اختفى مع تصاعد نفوذ أجهزة الأمن الداخلية، خاصة جهاز الحرس، فبعد فترة انفتاح سياسي نسبي ما بين 1987 و1989 جعل بن علي من تونس دولة بولسية تركز على جهاز أمني يضم أكثر من 120 ألف فرد، بمعدل 13 من عناصر الأمن لكل 100 تونسي.

وعلى غرار بورقيبة، استمر بن علي في سياسة تهميش الجيش وإبعاده عن المجال العام، فالشعب لا يعرف الشيء الكثير عن هذه المؤسسة، ماعدا الدور الذي تقوم به فيما يتعلق بقضايا الدفاع المدني، وما تتناوله الصحافة عن مشاركته في عمليات حفظ السلام، ومع ذلك فكان يتمتع بقد من التقدير الشعبي على خلاف جهاز الأمن الذي كان في نظر الشعب مرادفا للاستعمال المفرط للقوة[1].

إن ما ميز النظام السياسي في تونس هو الاعتماد الأساسي على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لفرض سلطانة على البلاد والقياد وقد ظل الجيش في الحياة السياسية مهمش، فقد أراده الرئيس الأول على شاكلة النمط الفرنسي أي الصامت الأكبر، وقد بقي الجيش بعيدا عن

[1]– إبراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي في تونس"، http//:wwwal- watan.cpm/viedmeus.

الإدارة المباشرة للحياة العامة للبلاد، كما أنه قليل العدد والعتاد بالمقارنة مع جيوش البلدان المجاورة كالجائر، ليبيا والمغرب، ولم يتم اللجوء إليه إلا في حالة عجز الأجهزة الأمنية عن قمع الانتفاضات الشعبية الكبرى، أو في انتقاء بعض الضباط الكبار للاضطلاع بمهام حكومية إدارية خاصة في عهد بن علي [1].

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية في تونس وآليات عملها:

تعرض مفهوم السلطة التنفيذية للتعريفات مختلفة وكل حسب الزاوية التي ينظر إليها منها، فمن ناحية النظام السياسي يمكن القول أنها مجموعة الهيئات الدستورية التي تختص أساس بتنفيذ القانون الذي تسنه السلطة التشريعية، وعرض حسن القوانين التنظيمية التي تسهل العمل الإداري كما تسعى إلى عرض مشاريع القوانين على البرلمان فهي وظيفة رقابية داخلية، وفقا لأحد أساليب التنظيم الإداري وطبيعة نظام الحكم السائد.

ودور السلطة التنفيذية في الوطن العربي يختلف من نظام سياسي إلى أخر حسب طبيعة النظام السائد والاديولوجية المتبعة، بحيث تضمنت العديد من الدساتير العربية أحكاما تتعلق بتنظيم السلطة التنفيذية.

تونس واحدة من هذه الدول العربية التي تعرف وتغير في دور السلطة التنفيذية فهي تمثل خيار المجلس القومي التأسيسي سنة 1959 في إقامة نظام سياسي يقوم على سلطة تنفيذية قومية، وقد أدى هذا الخيار إلى جعل السلطة التنفيذية الأهم في النظام السياسي التونسي، وقد كرس النص الأصلي أحادية السلطة التنفيذية أي وجود رئيس يرأس في نفس الوقت الدولة والحكومة ويساعده مجموعة من كتاب الدولة لكن سنة 1969 تم إحداث منصب الوزير الأول الذي يرأس الحكومة بالمعنى الدقيق للكلمة فأصبحت السلطة التنفيذية ثنائية وتتكون من:

1- رئيس الجمهورية:

حيث جاء في الدستور أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ودينه الإسلام، ينتخب رئيس الجمهورية لمدة 5سنوات خلال الأيام الثلاث الأخيرة من المدة الرئاسية انتخابا عاما، حرا،

[1]- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورة الخلاص من الاستبداد، المرجع السابق، ص 69.

مباشرا، سريا وبالأغلبية المطلقة للأصوات المصرح بها في حال عدم الحصول على الأغلبية تنظيم دورة ثانية[1].

يوم الموالي إلى المترشحان المحرزان على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى مع اعتبارات الانسحابات عند الاقتضاء، وذلك طبق الشروط المنصوص عليها ضمن القانون الإنتخابي.

الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حق لكل تونسي غير حامل جنسية أخرى مسلم مولود لأب وأم وجد لأب وأم تونسيين دون إنقطاع، بالغ من العمر 40سنة وحمس وسبعون سنة على الأكثر ومتمتعا بكافة حقوقه السياسية والمدنية.

رئيس الدولة هو الضامن لاستقلال الوطن وسلامة ترابه ولاحترام الدستور والقانون ولتنفيذ المعاهدات وهو يسهر على السير العادي للسلطة العمومية الدستورية ويضمن استمرار الدولة، كما أنه يتمتع حين ممارسة مهامه بحصانة قضائية، كما ينتفع بهذه الحصانة القضائية بعد إنتهائه مباشرة لمهامه بالنسبة إلى لأفعال التي قام بها بمناسبة أدائه لمهامه[2].

صلاحيات رئيس الجهورية:

- رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- يعتمد رئيس الدولة الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج ويقبل اعتماد ممثلي الدول الأجنبية لديه.

وله الحق في أن يستفتي الشعب مباشرة في المسائل الهامة التي تتصل بالمصلحة العليا للبلاد.

ولرئيس الجمهورية حق العفو الخاص[3]، وهو يعين الوزير الأول كما يعين بقية أعضاء الحكومة باقتراح من الوزير الأول، ويرأس مجلس الوزراء.

---

[1]– دستور الجمهورية التونسية، تونس: منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، سنة 2004، ص 23، ص 24.

[2]– دستور الجمهورية التونسية، "مرجع سابق"، ص 25، ص 26.

[3]– سعدي محمد الخطيب، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية". الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2008، ص 23.

وينهي مهام الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول وينهي مهام الحكومة أو عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول ويسهر على تنفيذ القوانين، ويمارس السلطة الترتيبية العامة، وله أن يفوض جزء من هذه السلطة إلى الوزير الأول.

ويسند لرئيس الجمهورية باقتراح من الحكومة الوظائف العليا المدنية والعسكرية.

تكون تسمية القضاة بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى.

ولرئيس الجمهورية أن يعرض على المجلس الدستوري ما يراه من مسائل تتعلق بتنظيم المؤسسات الدستورية وسيرها.

وتعتبر الحكومة مسئولة لدى رئيس الجمهورية[1].

لرئيس الجمهورية لأعضاء مجلس النواب على السواء حق عرض مشاريع القوانين والمشاريع رئيس الجمهورية أولوية النظر.

وتعرض مشاريع التي يبادر بها رئيس الجمهورية حسب الحالة على مجلس النواب أو على مجلس النواب أو على المجلسين.

ويعلم رئيس مجلس النواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس المستشارين بمصادقة مجلس النواب على مشروع قانون ويكون الإعلام مرفقا بالنص المصادق عليه وينهي مجلس المستشارين النظر في المشروع المصادق عليه من قبل مجلس النواب في أجل أقصاه خمسة عشرة يوما.

وفي حالة عدم مصادقة مجلس المستشارين يحيل إلى رئيس الجمهورية لختمه.

ويمكن لرئيس الجمهورية في حالة حل مجلس النواب، اتخاذ مراسيم يعرضها فيما بعد على مصادقة مجلس النواب[2].

من خلال صلاحيات رئيس الجمهورية في تونس وخلال عهدين رئاسة بورقيبة ورئاسة بن علي نجده له أكبر الصلاحيات، فالرئيس التونسي طبقا إلى الدستور له صلاحيات

[1]– سعدي محمد الخطيب، "مرجع سابق"، ص 25.

[2]– "نفس المرجع "، ص 184، 185.

يمارسها في الحالات الاستثنائية كما أن له صلاحيات واختصاصات واسعة حيث يؤكد نص المادة على "ضخامة اختصاصات لرئيس في تونس وتجسده كسلطة أولى" هذه الضخامة فضلا عن انتخاب الرئيس من الشعب ومسؤولية الوزراء أمامه بوصفهم مجرد أمناء، وانتفاء حق حل المجلس تجعل من النظام السياسي في تونس ومن دون لبس نظاما من طبيعة رأسية[1]، وتزداد صفة الراسي رسوخا وتتأكد ضمانة صلاحيات الرئيس باتباع تونس لنظام الحزب الواحد في عهد الرئيس بورقيبة وحتى مع تعدد الأحزاب في نظام بن علي فإن المعارض كانت مهمشة لضعف وغياب مؤسسات تكون المشروعية المطلوبة لسير النظام السياسي.

الحكومة:

تسهر الحكومة على تنفيذ السياسات العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختبارات التي يعطيها رئيس الجمهورية.

يترأس الحكومة الوزير الأول وينسق أعمال الحكومة وعلى اقتضاء رئيس الجمهورية في الوزراء أو أي مجلس أخر.

لأعضاء الحكومة الحق في رأست الوزراء أو أي مجلس المستشارين وفي لجالبتها ولكل عضو لمجلس الناب أن يتقدم إلى الحكومة بأسئلة شفهيين أو كتابيين[2].

ويقبل رئيس الجمهورية استقالة الجمهورية التي يقدمها الوزير الأول إذا وقعت المصادقة على لائحة اللوم بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب.

يمكن لرئيس الجمهورية إذا صادق مجلس النواب على لائحة لوم ثانية بالأغلبية ثلثي أعضائه أثناء نفس المدة النيابية أن يقبل استقالة الحكومة أو يحل مجلس النواب.

لا تحتل الحكومة في النظام السياسي التونسي نفس المكانة التي تحتلها في النظام البرلماني، فهي جهاز يساعد رئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية، كما أن تسهر على تنفيذ السياسية العامة للدولة طبق التوجهات التي يضبطها رئيس الجمهورية.

[1]– أحمد سرحان، "النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية". بيروت: دار الباحث، سنة 2011، ص 166.

[2]– سعدي محمد الخطيب، "المرجع السابق"، ص 162.

فالحكومة هي جهاز تابع لرئيس الجمهورية وأنها جهاز تنفيذي يساعد وخاضع لإرادة الرئيس، بموجب أنه من يعين رئيس الحكومة أو الوزير الأول بكامل حرية، ولرئيس الجمهورية أن ينهي مهام الحكومة أو أي عضو منها تلقائيا أو باقتراح من الوزير الأول، فهو من يملك سلطة التعيين ويملك سلطة إنهاء المهام، كما أن الحكومة مسئولة عن تنفيذ سياسات الدولة أمام مجلس النواب الذي يستطيع أن يصوت على لائحة لوم ضدها فيجبرها على الإستقال، فرغم أنها مسئولة أمام رئيس الدولة وهي جهاز تنفيذي له، إلا أنها هي فقط من يتحمل المسؤولية.

المطلب الثالث: البرلمان في تونس تقييم التجربة:

تعتبر السلطة التشريعية هي السلطة التي كفلتها الدساتير بوظيفة التشريع بمعنى إصدار القوانين والتشريعات المنظمة في حياة المجتمع كما أنها تمارس من طرف البرلمان، الذي يختلف تكوينه من نظام سياسي إل أخر، فهناك من يعتمد على نظام المجلسين وهناك من يعتمد على نظام المجلس الواحد، بالإضافة وظيفة الرقابة التي تمارسها على السلطة التنفيذية وما مدى مطابقتها للقوانين أثناء تنفيذ السياسة فالبرلمان هو المجلس النيابي أو مجلس الأمة أو مجموعة النواب وأعضاء مجلس الشيخ في الولايات المتحدة الأمريكية .أما في الدساتير العربية فنصت على البرلمان رغم أن دوره غير فعال نظرا هيمنة السلطة التنفيذية وهذا راجع إلى نمط النظام السياسي الذي في صورته ديمقراطي وفي ممارسته نظام مستبد.

وتتمثل السلطة التشريعية في تونس من خلال:

إختيار المجلس القومي التأسيسي سنة 1959 وتكريس البرلمان ذو المجلس واحد فكان مجلس النواب في تونس هو البرلمان وظل كذلك إلا أن جاء تعديل جوان 2002، وأصبح بمقتضاه البرلمان التونسي برلمان ذو مجلسين فإضافة إلى مجلس النواب أصبح هناك مجلس المستشارين وبهذا دخل النظام التونسي في دائرة البرلمانات ذوات المجلسين.

حسب الدستور التونسي، أصبح للشعب التونسي الحق في ممارسة السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين، أوعن طريق الاستفتاء، على أن يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب انتخابا عاما مباشرا، حرا سريا حسب الشروط التي يحددها القانون الإنتخابي وهذا يعني أن الدستور التونسي أقر مبدأ انتخاب أعضاء المجلس النيابي، ولكنه ترك للقانون الإنتخابي تحديد الطريقة والشروط التي يتم على أساسها الانتخاب[1].

تكوين البرلمان:

يتكون مجلس المستشارين من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، ويحدد القانون الانتخابي طريقة ضبط هذا العدد كل ست سنوات باعتبار عدد أعضاء مجلس النواب القائم ويوزع أعضاء مجلس المستشارين كمايلي:

عضو أو عضوين عن كل ولاية باعتبار عدد السكان يتم انتخابه أو انتخابهما على مستوى الجهوي من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين.

ثلث من أعضاء المجلس يتم انتخابه على المستوى الوطني من بين الأعراف، والفلاحين والأجراء، وذلك بترشيح من المنظمات المهنية المعنية ضمن قائمات لا يقل عدد الأسماء بها عن ضعف عدد المقاعد الراجعة إلى صنف وتوزع المقاعد بالتساوي بين كل صنف.

يتم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين عن طريق الاقتراع الحر والسري من قبل أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين[2].

يعين رئيس الجمهورية بعض أعضاء مجلس المستشارين من بين الشخصيات والكفاءات الوطنية، ولا يتقيد أعضاء مجلس المستشارين بمصالح محلية أو قطاعية، ولا يمكن الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس المستشارين ومن الملاحظ أن مجلس المستشارين يتكون من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، وبالتالي فإن تحديد عددهم يرتبط بتحديد عدد أعضاء مجلس النواب.

[1]– سعدي محمد الخطيب، "المرجع السابق"، ص 21.

[2]– دستور الجمهورية التونسية، "المرجع السابق"، ص 10.

حددت ولاية مجلسي النواب والمستشارين، حيث أنه يجري انتخاب مجلس النواب لمدة 5 سنوات خلال الثلاثين يوما الأخيرة من المدة النيابية حيث أن مدة النيابة ست سنوات، وتجدد تركيبته بالنصف كل ثلاث سنوات[1].

يعتبر الترشح لعضوية مجلس النواب حتى لكل ناخب ولد لأب تونسي أو أم تونسية، وبالغا على الأقل ثلاث وعشرون سنة، من الملاحظ هنا، أن العمر المحدد لعضوية مجلس النواب ليس نفسه في عضوية مجلس المستشارية فحيث أن اشترط أن يكون عضو مجلس المستشارين بالغا من العمر على الأقل 40 سنة كاملة، يدل على ضرورة أن يكون هذا العضو ناضجا في السن ولديه الخبرة الكافية في الشؤون السياسية أو الوطنية، وأيضا في الشؤون المهنية في حال كان ترشحه عن قطاع الأعراف أو الفلاحين أو الأجراء[2].

يجري انتخاب مجلس النواب لمدة 5 سنوات خلال الثلاثين يوما الأخيرة من المدة النيابية.

إذا تعذر إجراء الانتخابات بسبب حالة حرب أو خطر فإن مدة مجلس النواب أو مجلس المستشارين القائمين تمدد بقانون يصادق عليه مجلس النواب إلى أن يتسنى إجراء الانتخابات، وبالتالي ينطبق على بقية أعضاء مجلس المستشارين.

يعتبر كل نائب بمجلس النواب نائبا للأمة جمعاء.

لا يمكن تتبع أو إيقاف أحد أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين طيلة نيابة في تهمة جنائية ما لم يرفع عنه المجلس المعني الحصانة[3].

صلاحيات البرلمان:

نص الدستور التونسي، على ممارسة مجلسي النواب والمستشارين السلطة التشريعية طبقا لأحكامه، وأعطى رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب حتى عرض مشاريع القوانين العادية بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس المعني، ولا يعرض مشروع القانون الأساسي على مداولة مجلس النواب إلا بعد مضلا خمسة عشر يوما على إيداعه، كما ينهي مجلس المستشارين النظر في المشروع

[1]– سعدي محمد الخطيب، "نفس المرجع "، ص 22، ص 23.

[2]–"نفس المرجع، ص 24.

[3]– دستور الجمهورية التونسية، المرجع السابق، ص 12، 13، 14.

الذي بادر به رئيس الجمهورية وصادق عليه مجلس النواب في أجل أقصاه خمس عشر يوما، ثم يحيله رئيس هذا المجلس إلى رئيس الجمهورية لختمه نص الدستور التونسي على أن تعرض مشاريع قوانين الميزانية وختمها طبقا للشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية، وإذا لم يصادق مجلس المستشارين على مشاريع قوانين الميزانية وصادق عليها مجلس النواب قبل 31 ديسمبر، فإنها تعرض على رئيس الجمهورية للختم. ويجب أن تتم المصادقة على الميزانية في أجل قصاه 31 ديسمبر، وإذا فات الأجل، يمكن إدخال أحكام مشاريع قوانين الميزانية حيز التنفيذ بأقساط ذات ثلاثة أشهر قابلة للتجديد[1].

يعقد المجلسين في كل سنة دورة عادية تبدأ خلال شهر أكتوبر وتنتهي خلال شهر جويلية، ينتخب كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين من بين أعضائها لجانا قادرة تعمل دون انقطاع.

تتخذ شكل النصوص المتعلقة:

- بالأساليب العامة لتطبيق الدستور ما عدا ما يتعلق منها القوانين الأساسية بإحداث أصناف المؤسسات والمنشآت العمومية.
- بالجنسية والحالة الشخصية والالتزامات.
- بالإجراءات أمام مختلف أصناف المحاكم.
- ضبط الجنايات والجنح والعقوبات المنطبقة عليها وكذلك المخالفات الجزائية إذا كانت مستوجبة.
- بالعفو التشريعي.
- بنظام إصدار العملة.
- بالضمانات الأساسية الممنوحة للموظفين المدنيين والعسكريين.

وضبط القانون والمبادئ الأساسية ترجع إلى السلطة الترتيبية العامة المواد التي لا تدخل في مجال القانون، ويمكن تنقيح النصوص المتعلقة بهذه المواد بأمر بناءا على رأي المجلس

[1]– سعدي محمد الخطيب، "المرجع السابق"، ص 123، 124.

الدستوري[1]، من خلال هذا العرض الموجز لمؤسسات النظام السياسي في تونس، تبرز سمة أساسية تمثلت في الأخذ ببعض خصائص النظام الرئاسي، إضافة إلى تكريسه لبعض آليات النظام البرلماني، لكن بقيت مؤسسة رئاسة الجمهورية المؤسسة الأهم وزنا ضمن البناء الدستوري التونسي.

[1]– دستور الجمهورية التونسية، "المرجع السابق"، ص 20، 22.

المبحث الثالث: الفواعل غير الرسمية في تونس:

يتميز أي نظام سياسي سواء كان ديمقراطي أو غير ديمقراطي بضرورة وجود العديد من المؤسسات التي تنشط خارج المؤسسات الرسمية والتي تتمثل في المؤسسات غير الرسمية، لأنها شرط أساسي لتقدم النظام السياسي، ذلك أن التنظيم السياسي يمثل القناة التي تجمع فيها الآراء والأفراد، وتشمل هذه المؤسسات حيزا واسعا من هذه الهياكل كالأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات وغيرها.

تشمل المؤسسات الرسمية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الذي يشير إلى التنظيمات الاجتماعية خارج جهاز الدولة، وهي التنظيمات التطوعية غير الحكومة، التي تشمل النقابات، والاتحادات والروابط، والجمعيات والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط[1]، فتحت مجالات واسعة أمام المجتمع المدني لكي تساهم في تحقيق الديمقراطية إلا أن هذا التوجه لم يطبق بعد، ففي تونس تتحدث السلطة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني إلا أن الواقع عكس ذلك حيث تشتد القبضة الأمنية على المجتمع أكثر وعلى نشطاء حقوق الإنسان ويضيف المنتظم السياسي إلى الحد الذي تنعدم فيه الشروط الدني للعمل السياسي، وهذا ما يؤدي إلى وضوح الفارق الكبير بين الخطابات الرسمية والواقع الممارساتي[2].

بالرغم من إقراننا بأهمية مختلف فعاليات المجتمع المدني إلا أننا سوف تركز على الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات على اعتبارها أنها الأكثر تأثير في الأوضاع السياسية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية كفاعل سياسي في تونس:

تعتبر الأحزاب السياسية من المؤسسات والتنظيمات التي تمثل قوة سياسية في المجتمع وهي مؤسسة غير مؤسسة غير رسمية لم ينشئها الدستور لصنع قرارات سياسية في المجتمع، بشكل مباشر، وانما لها نشاط سياسي يتصل بطريقة غير مباشرة بالسلطة.

[1]– سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي". القاهرة: دار قياد للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2000، ص 76.

[2]– توفيق المدني، "المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل". مرجع سابق، ص 182.

فالحزب السياسي هو جماعة منظمة من الأفراد تسعى للوصول إلى السلطة وممارستها بالطريقة المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها[1].

وعليه تعتبر الأحزاب السياسية مؤشرا على التعددية السياسية وإمكانية تداول السلمي للسلطة، إذا فتح لها المجال في التنافس النزيه حسب برامج تمس احتياجات ومساعي المجتمع، كان سائدا في تونس نظام الحزب الواحد حتى سنة 1981، حيث تنازلت النخبة الحاكمة عن شيء من سلطتها، وأقرت التعدد السياسية بحيث أقرت عدم الاعتراض عن تأسيس أو إنشاء أحزاب سياسية معارضة، شريطة أن تتخلى عن العنف والتعصب وعدم الاعتماد على القوى الخارجية وبأي شكل من الأشكال، وكذا شريطة حصول الحزب على 5% من الأصوات في الانتخابات التشريعية المزمعة في 1981[2]، لكن تلك التعددية لم تكن حقيقية خاصة وأنها كانت تشترط الاعتراف بشرعية وحكمه البلاد مدى الحياة.

في سنة 1988، جاء الميثاق الوطني الذي وقعه الرئيس مع مختلف تكوينات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات)، وعليه وبموجب الضمانات القانونية والدستورية تمكنت الكثير من الأحزاب السياسية التقليدية أو تلك الناشئة حديثا من الحصول على التأشيرة القانونية والعمل علنا[3]، وبالتالي أصبحت الساحة السياسية تعج بمختلف التيارات السياسية والفكرية، فقد اعترف النظام ببعض الأحزاب السياسية من قبل الظهور بالديمقراطية، فتلك الأحزاب هي عددية ليست تعددية، لاستمرارية هيمنة الحزب الواحد، كما أن النظام لم يتخلى عن وسائل القمع والتهميش ضد المعارضة.

تنظيمات الحزبية في تونس:

1-**القوى الدستورية:** وهي وريثة الحزب الحر الدستوري التونسي، ويعتبر الحزب الاشتراكي الدستوري الوريث الرسمي والمباشر له، ومن بين فضائل هذا الحزب نذكر:

[1]- عبد الغني بسيوني عبد الله، "النظم السياسية، النظرية العامة للدولة، الحكومات، الحقوق والواجبات العامة". الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر، سنة 2006، ص 298.

[2]- السيد أحمد كبير، "التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية سنة 1989، 2009"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2010، ص 95.

[3]- سالم البيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أية علاقة؟"، حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، سنة 2010، ص 18.

- حزب الوحدة الشعبية: تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 وصحيفة الوحدة هي لسان حال هذا الحزب[1]، أنشأ من قبل أحمد بن صالح، إضافة إلى مجموعة من الإطارات الفكرية، ولقد أعلنت الحركة عن برنامجها السياسي واتجاهها العقائدي عام 1975، وقد جاء فيه حركة الوحدة الشعبية، حركة اشتراكية تناضل من أجل تحقيق أهداف تتجاوب عميق التجاوب مع الجماهير الشعبية التونسية لمحاربة الاستعمار وفي 1983 تمكنت من العمل السياسي القانوني بقيادة محمد بلحاج عمر، بعده دب الخلاف داخل الوحدة[2].
- حركة الاشتراكية الديمقراطية: تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 وصحيفة المستقبل هي لسان هذا الحزب[3]، برزت أول مرة في فترة الستينات، ثم طرد أغلب عناصرها، وهي تمثل التيار اللبرالي، وقد شكلها أحمد المستيري 1974[4].
- المجتمع الدستوري الديمقراطي: تأسس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي أو حزب الدستور، وفي سنة 1934، وعلى إثر الانشقاق، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد، ويقرار في مؤتمر بنزرت سنة 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري، وبعد التحول في 1987 وتجسيد التوجهات الجديدة سنة 1988 أصبح يسمى التجمع الدستوري الديمقراطي للمجتمع الدستوري الديمقراطي صحيفتان ناطقتان باسم صحيفة الحرية باللغة العربية وصحيفة لورونوف باللغة الفرنسية.

2-القوى الماركسية:

- الحزب الشيوعي التونسي: هو حزب إسلامي سياسي وقد كان يلاقي الاستبدال من طرف الحكومة، رغم تأييده لكل إجراءات الدولة بعد الاستقلال إلا أنه عام 1963 تم خطر الحزب وتعرض قادته للاعتقال، تحت تأثير محاولة الحركة اليوسفية الانقلاب،

[1]- اليحياوي المختار، "مشروع الأزمة الدستورية في تونس"، htt//:wordpress.com 14/ 2010/02، ص 30.

[2]- عز الدين شكري، "التغيير السياسي في تونس وأزمة النظام السياسة والدولة"، العدد 92، سنة 1988، ص 210.

[3]- رؤوف الشحوري، "حوار مع راشد الخنوشي"، الوطن العربي، العدد 112-638، سنة 1989، ص 227.

[4]- اليحياوي المختار، "مرجع سابق"، ص 31.

وقد استأنف نشاطه في 1981، وشارك في الانتخابات التي اعتبرها زيفت لصالح الحزب الحاكم.

- حركة آفاق ومنظمة العمال التونسي: تأسست آفاق سنة 1963 في باريس، ضمت مجموعة الانتماءات السياسية وتبنت الماركسية، وأصدرت دراسات في مختلف المجالات ونشرها في مجلة الحركة وقد نهضت الاستعمار، أما منظمة العامل التونسي فهي امتداد لمنظمة آفاق وقد أنشئت عام 1971[1].

3-القوى الإسلامية:

- الإسلاميون التقدميون: تعود جذورها إلى جماعات الإسلامية التونسية ولقد عهد المؤتمر التأسيس للحزب سنة 1980، ثم وضعت خطة العمل التي أطلقت عليها لائحة المستقبلية والتي تضمنت موافقها الاقتصادية السياسة والعقائدية.
- حركة الاتجاه الإسلامي: هي امتداد الحركة الاقوان المصرية، كان لديها نشاطات في السابق لكن في 1980 تم كشف نشاطها، وبعد إقرار التعددية السياسية في عام 1981 استفادت الحركة من الوضع الجديد، وتم الإعلان عن تأسيس الحزب حركة الاتجاه الإسلامي لكن سرعان ما توترت العلاقة بين الحركة والسلطة، حيث حرمت للسلطة الحركة من منابرها وقادها، ومن ثم زادت حدة المعارضة للنظام مما عرض قادتها إلى المحاكمة والإعدام[2].

إضافة إلى هذه الأحزاب هناك قوى أخري:

- الاتحاد الديمقراطي الوحدوي: تم الإعتراف به في 1988.
- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات: تم الاعتراف به في 2002.
- حركة التجديد تأسس في 1993.
- حزب الخضر للتقديم: تم الاعتراف به في 2006[3].

---

[1]- سالم البيض، "المرجع السابق"، ص 230، ص 231.

[2]- Tayeb chantouf; op,ct, p 225.

[3]- هدى حافظ مينس، "النخبة السياسية في تونس"، رسالة ماجسيتر، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طنجة، تونس، سنة 1981،ص55

المطلب الثاني: التنظيم الجمعوي:

برزت الجمعيات في تونس نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومن الملاحظ وعلى غرار مجتمعات أخرى أن ظاهرة الجمعيات المدنية والأهلية سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية في تونس وأن معظم الجمعيات التي تكونت في البداية من سنة 1920، ومن أهم هذه الجمعية الخلدونية والجمعية الصادقية والجمعية الخيرية الإسلامية وهي جمعيات انتهى إليها الزعماء السياسيون في بداية العشرون[1].

في 1988 تم إجراء أول حررت مبادرات إنشاء الجمعيات في تونس، وفي 1992 جاء هذا القانون أنه تضمن تصنيفا للجمعيات وهذا على النحو التالي:

جمعيات نسائية، رياضية، علمية، ثقافية فنية، خيرية إسعافية، اجتماعية، تنموية، الوداية، كما تضمن التنصيص على صنف الجمعية، ضمن التصريح الذي يعدمه الراغبون في تكوين جمعية، وكذا لم يبدي مانعا من انخراط أي شخص في أي جمعية عامة الالتزام بمبادئ الجمعية وقراراتها، إضافة إلى منعه ارتباط الجمعيات بالأحزاب السياسية[2].

أما بالنسبة النقابة في تونس فقد تم تأسيس أول منظمة نقابية في تونس عام 1924 وهي نقابة عمالية، وفي سنة 1946 تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل بمبادرة من نقابة الجنوب.

إن تاريخ الحركة النقابية العمالية في تونس حافل بالنضال الوطني والطبقي حيث ولدت الحركة النقابية العمالية في العشرينيات ضد إرادة الأحزاب التونسية الإصلاحية، وحاولت دائما المحافظة على استقلاليتها إزاء النظام الحاكم والأحزاب وأرباب العمل وظلت تتراوح بين محاولات الاحتواء والتدجين التي تمارسها السلطة والقيادات البيروقراطية والرغبة القاعدية في استقلال القرار النقابي[3].

---

[1]– علي المحجوبي، "جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904–1934". تونس: بيت الحكمة بقرطاج، سنة 1999، ص 62.

[2]– الجمهورية التونسية، "القانون الأساسي للجمعيات"، عدد 25 لسنة 1992، الوارد في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 3–7 أفريل 1992.

[3]– الظاهر المعز، "الحركة النقابية في تونس بين إدارة الاستقلال"، ومحاولات الإحتواء، كنعان، العدد 1000، ديسمبر، سنة2006.

إلى جانب مجموعة الأحزاب السياسية في تونس توجد ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان وهي:

- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان 7 ماي 1977.
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة 5 ماي 1987.
- فرع تونس لمنطقة العفو الدولية أفريل 1988.
- كما تم إحداث هيئات عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية جانفي 1991 تابعة لرئيس الجمهورية[1].

بالإضافة إلى مجمل النقابات المتمثلة:

1-الإتحاد العام للشغل التونسي: وهو اتحاد نقابات عمال تونس وقد تمتع الاتحاد منذ الاستقلال بدرجة عالية من حرية الحركة والنفوذ اللذان أتاح نوعا من القدرة على التعبير عن مصالح العمال، كما ساهم في تنشئة جديدة وعدد من الكوادر السياسية من جانب آخر، إلا أن بورقية عمل على استقطاب قادة الاتحاد شيئا فشيئا، واتبع في ذلك أسلوب اتحاد أي زعيم عمالي يحاول الحفاظ على استقلال الاتحاد وإحلال أحد الموالين له حتى ما إذا ما تنامت قوته قام بإبعاده، وإحلال آخر وهكذا في الفترة من 1965- 1975 كان أسلوب الاتحاد هو الخضوع للحزب وللرئيس خاصة، مع إيجاد ممثل للإتحاد داخل الحكومة يعمل على ضمان تمثيل مصالح الإتحاد في المسائل المهنية، وقد أدى هذا الأسلوب على إضعاف حماس العمال لإتحادهم لاعتباره لا يشكل أداة حقيقية للتعبير عن مصالحهم ومن ثم بدأ العمال في الحركة خارج إطار الاتحاد.

إلا أن فترة من 1975-1978 شهدت التزاما بين العمال واتحادهم حيث تبنى الاتحاد بزعامة الحبيب عاشور مطالب العمال، إلا أن تصلب الحكومة وعدم قدرتها على تحليل واستيعاب المطالب العمالية أدى إلى وقوع صدمات متكررة بلغت ذروتها في

[1]-اليحياوي المختار، "مرجع سابق"، ص 32.

1978 حين نظم العمال إضرابا عاما انتهى بتدخل الجيش ومصرع حوالي مائة شخص وإصابة أربعة مئة واعتقال 1200 واستيلاء الجيش على مكتب الاتحاد قد كانت هذه المناسبة آخر مرة قام فيها اتحاد العمال بوظائف سياسية ومحاكمته[1].

2-اتحاد الطلبة التونسيين: يعتبر اتحاد الطلبة التونسيين من أقوى المنظمات غير الحكومية بع الاتحاد العام لشغل، وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبه منذ ما قبل الاستقلال وزيادة نسبة المتعلمين، إضافة لارتفاع نسبة الشباب، وقد استمرت الاتحاد في التأكيد على دوره في التعبير على مصالح الطلبة، إلا أن بورقيبة استطاع في النهاية أن يخضعه ويجرده من وظائفه السياسية من خلال أحكام سيطرته على قادة الاتحاد، رغم ذلك فقد كان يظهر تنظيم حزبي طلابي موازي ومنظمة طلابية أخرى إضافة إلى تفتيت الاتحاد إلى اتحادات مستقبلة في الكلية، وبخضوع الاتحاد للحزب والحكومة وتوقفه عن أدائه لوظائفه لجا الطلبة إلى التعبير عن مطالبهم ومصالحهم بشكل عفوي أحيانا ومن خلال أطر أخرى غير قانونية أحيانا أخرى، حيث تفجرت أحداث عنف في الجامعات عام 1977، وكانت تقع بكاملها خارج سيطرت الاتحاد[2].

كما ظهرت اتحادات أخرى كا:

- الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة التقليدية.
- الاتحاد الوطني للمرأة التونسية.
- الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.
- الاتحاد العام لطلبة تونس[3].

بالإضافة إلى الحركات الجهوية، حيث يوجد في تونس أكثر من 6700 جمعية 90 %منها تم احداثها بعد تحول السابع من نوفمبر 1987، وتلعب هذه الجمعيات دورا فاعلا في المبادئ الاجتماعية والثقافية والعلمية والإنسانية والرياضية، وتساهم الجمعيات النسائية بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونسي، من هذه الجمعيات:

[1]- عز الدين شكري، "مرجع سابق"، ص 211.

[2]- Illiam Narzouti, op, ct, p83.

[3]- هدى حافظ ميتس، "مرجع سابق"، ص 55.

- منظمة الدفاع عن المستهلك.
- المنظمة التونسية للنساء الديمقراطيات.
- جمعية الصحافيين التونسية للمجاهدين.
- الجمعية التونسية للمحامين الشبان.
- الجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي[1].

رغم العدد الهائل من الجمعيات والنقابات إلا أنها كانت مهمشة جداول يكن لها أي ردة فعل أو فعل على الحياة السياسية أو أثر في المشاركة السياسية.

المطلب الثالث: النخبة في تونس:

ما يميز تشكل الأفراد والجماعات في المجتمع السياسي هو وجود تنظيم يقوم على تعدد المؤسسات التي يتحدد عملها على تحقيق مصالح الأفراد، ومن بينها وجود النخبة.

تعرف النخبة على أنها الجماعة والأفراد المعروفة اجتماعيا وذات خصائص لها قيمت محددة كالمقدرة العقلية، أو القوة الأخلاقية التي تؤدي إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ، وتشير كلمة النخبة إلى الأقلية أو القيادات في الميادين المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية، وهي تلك الجماعات التي لها سلطة اتخاذ القرار في تلك المجالات[2].

كما أن النخبة السياسية هي: الأفراد المهيمنون على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام[3]، كما تعرفها موسوعة العلوم السياسية بأنها مجموعة من الأفراد يعترف بعظمتها في التأثير وسيطرتها على شؤون المجتمع[4].

إن النخبة السياسية تتباين من حيث انفتاحها ونشاطها أمام الأفراد المجتمع، وصيغة ووتيرة تجددها حسب طبيعة النظام السياسي الذي يعمل فيه، فكلما كان حيز الموجدة فيه ديمقراطيا ومنفتحا أصبحت حركة التجديد مستمرة، وإذا كان النظام منغلقا أو شموليا بغض

[1]– اليحياوي المختار، "مرجع سابق"، ص32.

[2]– شعبان الطاهر الأسود، "علم الاجتماع السياسي". الطبعة الثانية، القاهرة: دار المصرية اللبنانية، سنة 2001، ص92.

[3]– محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي"، المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات. الجزائر، سنة 1997، ص 207.

[4]– ناظم عبد الواحد الجاسور، "موسوعة علم السياسية". الأردن: دار المجلاوي للنشر والتوزيع، سنة 2004، ص 354.

النظر عن شكل النظام ومهما بلغت درجة استقلالية النخبة السياسية فلا تستطيع أن تكون حيوية أو تقوم بنشاطاتها، فهي بحاجة إلى التواصل مع الفئات التي تمثلها وتحظى بدعمها.

نشأت الدولة المعاصرة في تونس في ظرفية تارخية اتسمت بالتشنج الناتج عن اللجوء إلى العنف كأسلوب لتحقيق الأهداف السياسية، ولا يمكن الحديث في إطار الحكم التونسي عن مفهوم المسؤولية الجماعية لفريق حكومي، لأن الرئيس وحده هو الذي يعمد إلى إجراء تحويلات حقيقية، بشكل جعل أساليب عمل الحكومات تتميز بإنقتامية تتحكم في النخبة الحاكمة بالنظر إلى علاقتها برئيس الدولة محور اللغة السياسية.

قامت الدولة التونسية باحتكار الفضاء السياسي وتأميم المجتمع لصالح نخبة حاكمة معينة، فدولة ما بعد الاستقلال في تونس لم تنجح في بناء مؤسسات تحظى بالرضى من قبل المجتمع، وظلت العملية السياسية وعملية صنع القرار محتكرة من قبل تيار بعينه، وهذا ما أدى إلى فساد العملية السياسية[1]، وبذلك فإن النخبة السياسية لم تكن تملك التأييد التام للمجتمع وإن وجد فهو شرعية تاريخية، وبذلك فالنخبة السياسية لم تكن تتواصل مع جمهورها.

تعتبر القرارات السياسة دائما عن تفضيلات النخبة وتوجهاتها السياسية، وكذلك عن توازن القوى بينها، وتحدد أعضاء النخبة السياسية بمجموعة الأفراد الذين يتولون المناصب المهمة في المؤسسات الإدارية المختلفة للدولة، ويرى أن لهذه النخبة دورا رئيسيا في عملية صنع القرار السياسي[2]، فالنخبة السياسة في الجمهورية الأولى في تونس كانت محتكرة لعملية صنع القرار ورغم الدور الكبير الذي كانت تلعبه شرعية هذه النخبة الحاكمة إلا أنها فصلت دستور على مقاس مصالحها وديمومة بقائها على رأس هرم الدولة التونسية.

فالنخبة السياسية في تونس حقيقة أنها انبثقت من رحم المجتمع ومن نضاله ضد الاستعمار لكنها مع الوقت لم تعبر عن قسمات المجتمع الأساسية، وقد كانت متمايزة عن

[1]– أحمد المينسي، "مرجع سابق"، ص 299.

[2]– علي هلال، نعين سعد، "مرجع سابق"، ص 166.

تكويناته الاجتماعية، مما فرض عدم توازن خريطة القوى السياسية وتفاعلاتها بكل تمايزاتها، سواء على المستوى المؤسسي الهيكلي للنظام السياسي، أو في نطاق الممارسة الفعلية.

تميز النخبة السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة في محاولة بالخروج نوعا ما سياديا فقط من تبعية الاستعمار وكانت نخبة سياسية مختارة لديها أفكار وتصورات مماثلة لشخص الرئيس، أما في عهد الرئيس بن علي فقد كانت النخبة السياسية نتيجة لانقلاب عسكري لكنه كان مشبعا بأفكار الرئيس القديم وقد كان من النخبة فاستمرت طريقة النخبة الحاكمة كما هي.

خلاصة الفصل:

النظام السياسي هو مجموعة التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، والتي تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الاجتماعي ومظاهره ومحدداته، فالقرار السياسي يرتبط بالإطار السياسي والاجتماعي الذي يشكل أحد متغيراته وجزءا أساسيا من تفاعلاته وسيرورته وتكون عملية صنع القرار من خلال مجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وطريقة تفاعلها ومدى مشاركتها في صناعة القرار هي التي تحدد مدى راشدة وفعالية القرار، وهي التي تحدد مدى ديمقراطية هذه المؤسسات.

تختلف الأنظمة السياسة وتتنوع من ديمقراطية إلى استبدادية، فالنظام التونسي في الجمهورية الأولى صنف على أنه نظام استبدادي، فتونس هي دولة مغاربية تقع على ضفاف البحر المتوسط، وهي دولة إسلامية، متمسكة بالعلمانية تميزت بخصائص ومميزات تطبعت عليها للظروف الداخلية والخارجية.

فالجمهورية الأولى في تونس انقسمت إلى مرحلتين المرحلة الأولى كانت شرعية الدولة مستمدة من نضالها التاريخي ضد الاستعمار وكان المجتمع يؤيد ويساند نخبة معينة رأي بأنها أحق للسلطة فتمادت في احتكارها لصناعة، أما المرحلة الثانية فقد تمثلت في انهيار العقد الاجتماعي الوطني القائم بين الدولة والمجتمع بظهور مبادئ اللبرالية من حرية الرأي والمعتقد والتعددية الحزبية والمشاركة السياسية وغيرها من مبادئ الديمقراطية التي اضطرت النظام السياسي إلى التماشي معها نوعا ما للحفاظ على استمراريته.

لم يعط النظام السياسي في تونس المجال الطبيعي لعمل المعارضة، وإن وجد فهو ضيق ومحفوف بمجموعة من القوانين بحجة حفظ الأمن العام أو الهوية الوطنية أو حتى المحافظة على استمرار النخبة الحاكمة، إذ أنها لم تسمح بإقامة أحزاب السياسية على أسس عرفية (أثنية) أو دينية، أو أي اديولوجية معينة، لكن مع مرور الوقت وخضوعا لتغيرات خارجية، وضغوطات داخلية، فقد أنشأت مجموعة من الأحزاب الصورية، وضع لها مجال عمل سياسي محدد.

كما أن الشخصية تمثل الطابع الأكثر تميزا للعملية السياسة في تونس حيث تغطي على كل مستويات صناعة السياسية العامة، وشرعية هذه الزعامة الفردية لم تأتي من فراغ، بل هي مكرسة في كل دساتير الجمهورية الأولى إضافة إلى الاستناد إلى الموروث التاريخي والديني الذي يميز الدولة التونسية، وبالتالي وجود أكثر من شرعية تعتمدها النخبة الحاكمة، كما أن السلطات العمومية في تونس لا تعتمد مبدأ الفصل في السلطات رغم تبيان ذلك دستوريا، فالسلطة التنفيذية محتكرة من قبل رئيس الجمهورية التي تهيمن على عمل السلطة التشريعية. وكذا المجال العسكري هو تحت قيادة رئيس الجمهورية بصفة مباشرة فحتى الانقلاب العسكري السلمي كان الجيش مهمشا بشكل واضح وغير مبرر، فلم يكن الجيش يتدخل بشكل مؤثر أو فاعل في الحياة السياسية، على عكس باقي الدول العربية أو المغاربة بشكل خاص، رغم عودة جذور هذا الجيش إلى الحقيقة الاستعمار والنضال من أجل تحقيق الاستقلال، فتهميش الجيش، وتقوية مكانة القطاع الأمني في تونس كان لغاية حماية شخص الرئيس وحكمه حتى أصبحت الدولة التونسية توصف بالدولة البوليسية.

كما اتضح لنا أن الدولة التونسية لم تستطيع التكفل بمتطلبات مجتمعها والتكيف مع مقتضيات المحيط الخارجي بعد تجربة مجموعة من الإصلاحات السياسية، فلم يكن المجتمع التونسي متضررا اقتصاديا يقدر ما هو مهمش سياسيا، وبالتالي أصبح النظام السياسي التونسي يعيش دوامة متنوعة من الأزمات (أزمة توزيع، أزمة الشرعية، أزمة الهوية) إلى غير ذلك.

الفصل الثالث

التحول نحو الجمهورية الثانية واثرها في ترشيد القرار

في ظل مطلب الديمقراطية من خلال الإصلاحات السياسية الحقيقية والمفعلة بما تعنيه من مشاركة سياسية وتعددية حزبية وسيادة القانون وبسط الحريات العامة والخاصة ،ملازما للحركات السياسية التونسية ،برغم الحصار المطبق على حركتها ونشاطها وعلاقتها بجمهور الناس ،ومع تجاهل منظومة الحكم كل هذه المطالب ،أدى إلى تضامن المجتمع مع هذه الحركات للمطالبة بالتغيير السياسي.

إن التحولات السياسية التي شهدتها تونس في نظام حكمها ،التي قامت بها بعض الفواعل أدت إلى تغيير نظم الحكم في تلك الدولة فأحدثت التغيير من خلال الثورات والإحتجاجات والضغط على الحاكم ،فأتاحت لنفسها فرصة التعبير عن أرائها و المشاركة في صنع القرار و الإصلاحات السياسية المرتبطة بمستقبلها ، إن هذه التحولات أبرزت دور التغيير السياسي في تحديث منظومة صنع القرار كما بينت أثر الإصلاح السياسي في استمرارها.

وفي هذا الفصل سوف نتعرض للتحول نحو الجمهورية الثانية وأثرها في ترشيد القرار من خلال:

التغيير السياسي في تونس

إعادة بناء المنظومة السياسية في تونس

الإصلاحات السياسية في الجمهورية الثانية

المبحث الأول: التغيير السياسي في تونس:

غالبا ما يشكل الإصلاح السياسي المطلب الأول للجماهير الخانقة من الأوضاع السائدة، وفي حالة الأنظمة الاستبدادية التي تصم أذانها عن أي مطالب إصلاحية تبدأ الدعوة إلى التغيير السياسي تتشكل وتؤثر.

مع انطلاق الاحتياجات في كل أنحاء تونس تصاعدت التحليلات السياسية والتغييرات لما يحدث في تونس، إن كانت احتجاجات بسيطة ستخمد بعد فترة أو تغيير للوضع السياسي والاجتماعي في التونسي، ومع تطور الأوضاع والانفجار المجتمعي تطورة هذه الاحتجاجات لتهدد استقرار واستمرار النظام السياسي والنخبة الحاكمة، وأدت إلى سقوط النظام القائم، وذلك لعدة أسباب ولطبيعة الشارع التونسي وحسب الأزمة تبين الوسيلة للتغيير.

المطلب الأول: الثورة وسيلة للتغيير السياسي في تونس:

عرفت تونس تغيير سياسي منطلقه المجتمع وقد كان التغيير السياسي في تونس سلميا رغم سقوط عدد من الضحايا، كما انتهج النهج الثوري أو الثورة دون سلاح التي كانت احتجاجات فيما سبق.

1-الثورة في تونس:

مفهوم الثورة: تعد الثورة من الأساليب العنيفة المستخدمة لقلب النظام السياسي وتغيير الحكام.

والثورة في المفهوم اللغوي: هي كلمة مشتقة من فعل ثلاثي "ثار" وهو يأتي بمعنى ثارت الفتنة ويأتي كقولنا "ثار الغبار" أو الدخان، والثورة لغة هي الهيجان[1].

أما اصطلاحا: فيقصد بالثورة كل تغيير جذري في مجال من المجالات مفاجئ وعنيف في الاستمرارية.

[1]- جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، "لسان العرب". مجلد 14، الطبعة 3، بيروت: دار صادل للطباعة والنشر، سنة 2004، ص 266.

كما ورد في القرآن الكريم إشارات إلى ما يعنيه مصطلح الثورة من تغيير عميق، ومن انقلاب في الأوضاع في قوله عن بقرة بني إسرائيل "كانت لا تثير الأرض"، سورة البقرة الآية 71، أي لا تقلبها بالحرث، القلب الذي يجعل عاليها أسفلها[1].

ويشار إلى الثورة على أنها تغييرات جذرية أو جوهرية مفاجئة في الأوضاع الاجتماعية والسياسية للدولة، وبخاصة حينما يتغير فيها النظام السياسي أو الحكومة، ويحل محله آخر، بوسائل تخرج عن المألوف لا تخرج عادة من العنف والقوة[2].

ويبرز مفهوم الثورة كأحد أنماط التغيير السياسي في العالم، وهي التحرك الشعبي الواسع خارج إطار البنية الدستورية القائمة في الدولة، وهي حركة تغيير لشرعية سياسة قائمة لا تعترف بها بشرعية أخرى[3].

الثورة تسعى لإحداث تغييرات جذرية ومفاجئة لأوضاع مزرية أوغير مرغوب فيها من قبل المجتمع، والثورة تخلق فوضى وعدم استقرار للنظام السياسي فإذا تمت بطريقة سلمية فهي تخلق جو مناسب لاستقرار نظام ديمقراطي، وإذا تمت بطريقة غير سلمية فهي تخلق إما نظام مستبد أخر أو ينتج عنه تدخل أجنبي أو الاقتتال للوصول إلى سدة الحكم.

الثورة من المفاهيم التي تعرض لها عدد من المفكرين، فقد أشار "أفلاطون" إلى أن كل الحكومات تخضع لنفس مراحل التغيير، أما أرسطو فوجد أن الثورات تتباين من حيث أسبابها ونوعها، في حين وجد الفيلسوف الانجليزي "جون لوك" أن الثورات تكون نتيجة لفشل النظام في حماية حقوق المواطنين، غير أن مفهوم الثورة تغير بعد الثورة الفرنسية، عن مجرد معارضة للسلطة الحاكمة إلى إقامة مجتمع جديد يختلف عما سبقه[4].

وللثورة مراحل ثلاث متمثلة في:

- فشل النظام السياسي في السيطرة على الأمور وظهور بوادر انهيار الدولة.

---

[1]– محمد محمود ربيع إسماعيل صبري مقلد وأخرون، "موسوعة العلوم السياسية". المجلد الأول، الكويت: منشورات جامعة الكويت، سنة 1994، ص 130.

[2]– هشام محمود الأقدافي، "الاستقرار السياسي في العالم المعاصر". ملحق خاص بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة الجامعة، سنة 2009، ص 63.

[3]– بشار عزمي، "في الثورة والقابلية للثورة"، الدوحة المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2011، ص 22.

[4]– مصطفى عبد الله خشيم، "موسوعة العلوم السياسية". الطبعة الثانية، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سنة 2004، ص 173.

- التنافس بين الجماعات المتناحرة تضم في العادة الهيئة الحاكمة والثوار.
- قيام نظام سياسي جديد عند نجاح الثورة ببناء مؤسسات ثورية مع إحداث تغيير في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة[1].

أضف إلى أن الثورة تكون لأسباب مختلفة، فقد تأتي لتدهور الأوضاع الداخلية وفشل سياسة النظام، فتؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير للضغط على الحكام للاستجابة إلى مطالبهم، ويتغير النظام عندما يتغير ميزان القوة بين النظام والمعارضة أي تصاعد قوة المعارضة إلى الحد الذي ينهار فيه النظام بأكمله وتصل المعارضة إلى السلطة.

فالثورة حركة يقوم بها الشعب، تهدف إلى إجراء تغيير جذري في التركيبة البنائية القانونية والسياسية والاقتصادية للدولة، تتميز من حيث استخدام العنف والقوة غير الدموية، ورغم أن الثورة تنطلق من المجتمع إلا أنه في الواقع لا توجد ثورة شعبية خالصة ، إذ كثيرا ما تعتمد الثورات على بعض العناصر الحكومية[2].

اختلف المفكرون والمراقبون حول تعريف ما حدث في الوطن العربي وبدايته في تونس، فالبعض يرى أن المواجهات بين الجماهير ورموز الدولة الأمنية التي انتهت برحيل النظام، لا تخرج عن كونها حركات احتجاجية واسعة النطاق، ولا ترقى لأن تكون ثورة ناجحة، ويشير البعض الأخر إلى التجربة التونسية على أنها ثورة ناجحة، والبعض يرى فيما حدث في تونس محاولة ثورية قابلة للنجاح، متحفظا كثيرا على بطئ التغيير في السياسات المؤسسات.

مما يجمع بين هذه المواقف الثلاث هو تعريف للثورات استعرض عبر سنوات طويلة من الأدبيات الغربية التي ترى أن الثورات تتعلق بالتغيير الراديكالي لكل من القيم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التغيير في النخبة السياسية الاقتصادية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص 172.

[2]- راغب جبريل خميس،راغب سكران، "الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة". الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، سنة 2006، ص 544، ص545.

يمكن تبرير اعتراض البعض على وصف ما حدث في تونس على أنه ثورة كاملة، على أنه لا يزال شكل النظام السياسي مستقرا (جمهوري)، كما انه يوجد العديد من الشخصيات ورموز النظام القديم لهم دور في الحياة السياسية الجديدة مع غياب عنصر التنظيم السياسي الذي يقود حركة الجماهير، أثناء اللحظة الثورية، ويطرح نفسه لقيادة النظام الجديد[1].

كما أن ثورات القرن الحادي العشرون لا تهدف بالضرورة لتغيير شكل النظام السياسي، وإنما تهدف إلى تغيير علاقات القوى والتوازن بداخلها.

وبذلك من خلال التعاريف المقدمة ومن خلال ما سبق سنسمي الأحداث التي جرت في تونس بالثورة مع ضبط هذا المصطلح لكل ما أطرأ من تغييرات على الظاهرة الثورية بحكم تغير في الظروف والآليات.

هناك العديد من الوسائل التي ساهمت في انتشار الثورة وتأججها.

وأهم عامل أو وسيلة هي وسائل التواصل الاجتماعي التي اعتبرت كوسيلة جديدة غير متوقعة لانتشار الثورة وتوسيعها.

وسائل التواصل الاجتماعي هي الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الانترنت وتبادل المنافع والمعلومات، وهي بيئة تسمح للمشترك فيها بإسماع صوتهم وصوت مجتمعاتهم للعالم أجمع[2].

إن المدركات التي سادت أغلب الدراسات والبحوث الاجتماعية قبل موجة التحولات السياسية في البلدان العربية، انغمست إما في الثقافة الاستهلاكية وحالة الأساسية والتسطيح تارة، وإما في الإخراط في الهوايات المحلية الدينية أو الطائفية تارة أخرى، وقد اعتبرت مواقع الشبكات الاجتماعية من أكثر المواقع انتشارا في العالم، وقد لعبت دورا هاما في تشكيل الرأي العام وتحريك الشعوب، وظهرت كبطل إعلامي في كل مشاهد

[1]- Audrey Narmand laniel Emile simone , les révoltes et les revolutions dans le mond , qu'en reste-til ?, in Regard critique univer té lard , année 2011, p6 n 02, p 124 .

[2]– زاهر رضى، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة العربية، جامعة عمان الأهلية، عمان، سنة 2003، ص 23.

الثورات العربية فقد كانت وسيلة التواصل الاجتماعي الأساسية الأكثر انتشارا والأسرع في تحقيق التعبئة الجماهيرية لإحداث التغيير[1]. لقد استفاد الشباب التونسي في بداية تحركهم من المعلومات المسربة التي تمس شخصيات مهمة في النظام كالرئيس وزوجته، الأمر الذي أدى إلى إقبال ملفت من الشباب إلى هذه المواقع، فحفزت قيم تلك المعلومات إلى جانب الوضع المتردي في البلاد عموما روح الانتفاضة والثورة كانت الجماهير الشبابية جاهزة للانطلاق في أية لحظة ولأدنى سبب فجاءت الطلقة الأولى من الشاب الذي أقدم على حرق نفسه.

وما يجدر الإشارة إليه وتأكيده أن مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في صناعة الرأي العام التونسي وتوجيهه بشكل عام نحو خدمة مصالح الثورة التونسية، إنما لم تكن عامل في اندلاع الاحتجاجات فهي لم تصنع الثورة وإنما ساهمت في إنجاحها.

المطلب الثاني: كارزما الشارع التونسي:

برزت منذ انطلاق شرارة الانتفاضات العربية، تحليلات تحاول تفسير عوامل و أسباب وسيرورات الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة، وقد شكل اندلاع هذه الانتفاضات مفاجأة للمحليين والباحثين الغربيين وجزء من المثقفين في العالم العربي، بسبب هيمنة برادايم عاجز عن فهم ديناميكيات المجتمع العربي الذي كان يرتكز على نظرية استمرارية الاستبداد، فقد كانت هذه الدراسات تصور المجتمعات العربية بأنهار "راكده" و "عصية على التغيير"، بسبب من ضعف أو غياب إحساس شعوبها بالحاجة إلى الديمقراطية، لما تنطوي عليه من مبادئ ومعايير وآليات خاصة بالتمثيل السياسي والرقابة والمحاسبة، إلا أن هذه التحليلات عاجزة عن تقديم تحليل دقيق للانتفاضات الثورية في العالم العربي بسبب إنفاصلها عن المجتمع وعدم قدرتها على إدراك إمكانات التغييرات الكامنة داخله من جهة، ولأن أغلبها صادر من رؤية "برانية" باردة من جهة ثانية، فهي لم تلحظ هوية المجتمع وإدراكه لذا فهو واع بالإمكانات المتاحة والتحديات التي تهدده فقد اعتبر بعض

[1]– سعد الدين ابراهيم، "عوامل قيام الثورة العربية "، مجلة المستقبل العربي، ع 3999، سنة 2012، ص 136.

الباحثون أن الثورة غيرت مفهوم السياسية على الأقل في الوطن العربي أن السياسية لا تعد النظام السياسي من فوق، بل السياسة هي معاش الناس بهمومهم وأحلامهم، والقيام على أمورهم بما يحصلها[1].

من نجد أن المجتمعات وعبر التاريخ هي التي كانت تصنع الفارق بحيث أنها هي من تطور دولتها أو تجرها إلى التخلف من خلال إيصال صوتهم وتجميع مصالحهم.

إن كارزما الشارع التونسي تستمد وهجها من التراث النضال الطويل لشعوب المغرب التي قارعت الاستعمار الفرنسي، وعرفت أولى تشكيلات اتحادات الشغل ، يعرف المجتمع التونسي نمو واتساع للطبقة الوسطى ويعد متجانسا طائفيا واثنيا فجميع التونسيون تقريبا 99% مسلمين 85 منهم سنة، مع وجود 2000 يهودي وحوالي 5000000 مسيحي، يتكلم التونسيون اللغة العربية باللهجة التونسية، تعتبر اللغة العربية هي الرسمية بينما تعد اللغة الفرنسية لغة الإدارة والأعمال بحكم الأمر الواقع[2].

يشهد المجتمع التونسي تفاوتا اجتماعيا بحكم اتساع الهوة بين الطبقة المتسلطة الحاكمة والأغلبية التي لم تحقق أي منافع من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة، فمعدل دخل الفرد في تونس هو الأعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية في شمال إفريقيا إلا أن المواطنون التونسيون عاشوا تحت نظام استبدادي أكثر من 23 عاما ولم يجدوا متنفسا للتعبير حيث كان يعتبر من أشد الأنظمة القمعية في العالم العربي، لاستخدامه قوة الأرض في فرض سيطرته، ووضع قيود على كل متنفس للمجتمع، في حين كان الشعب يعاني البطالة والفقر، كل ذلك وأكثر أدى إلى الانفجار الذي انطلق مع انتحار بائع متجول جامعي، انتهزتها الطبقة العاملة فرصة وعضت عليها بالنواجذ، فاندلعت تظاهرات رفعت شعار" الخبز" ثم تضامنت مهما الطبقة الوسطى مطالبة بالحرية، فلم يستطيع بن علي السيطرة على الأوضاع بعدما فقد السيطرة على الشرطة والجيش،

براديجم: يفيد البراد يفم بحسب "توماس كوهن" معنى تمثل العام وطريقته في النظر إلى الأشياء أو النموذج تتبناها مجموعة معينة لقراءة الواقع أو الحكم على الأحداث في فترة زمنية محددة.

[1]– سلمان بونعمان، "فلسفة الثورات العربية"، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد مركز نماء للبحوث والدراسات، سنة2012، ص 95، ص97.

[2]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات،"مرجع سابق، ص 91.

وعندما اتخذ قراره بالرحيل إلى الخارج، بعد يومين فقط من الثورة أو الاحتجاجات الأمر الذي يعتبر واحد من أهم الانتصارات التي عرفتها الشعوب في 40 عاما الماضية، التي لم يعرف فيها المنطقة العربية سوى الانقلابات العسكرية أو التغيير من داخل الأنظمة الديكتاتورية نفسها[1].

لقد بدأت الانتفاضات الشعبية التونسية في 18 ديسمبر 2010 تضامن مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر 2010 تعبيرا عن سخطه إثر استحواذ الشرطة على عربته فكانت القطرة التي أفاضت الكأس، وأدى إلى إندلاع الثورة في يوم 18 ديسمبر 2010 خروج آلاف التونسيون الرافضين للوضع الذي يعيشونه من بطالة وانعدام وجود العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد داخل النظام الحاكم، سرعان ما اعتمد النظام على قوات الأمن كعادته التي أدت إلى حدوث اشتباكات دامية بين المتظاهرين وقوات الأمن، كما أبدت المعارضة تضامنها مع الاحتجاجات الأمر الذي لفت الأنظار إلى الشرخ الذي تبين بين المجتمع المدني والسلطة الحاكمة.

رغم خروج الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وإلقاء الخطاب لإعادة الهدوء لم يجد ذلك نفعا، واستمرت أعمال الشغب والشعارات الهاتفة التي كانت كلها موجهة ضد شخص الرئيس ونظامه.

عند تفاقم الأوضاع أعلن بن علي أنه سيترك الحكم بعد إنتهاء عهدة حكمه الجارية، أي حتى 2014، لكنه واجه رفضا قاطعا من طرف الشعب فقد كان مصرا على تنحيه عن الحكم فورا، مما أدى إلى فراره في 14 جانفي إلى السعودية.

قد تسبب انهيار النظام ومنظومة صنع القرار بهذه الطريقة في:

- خلقت الثورة التونسية 219 قتيل، وتم تجنب المزيد من القتلى بفضل دور النقابات وكذلك حيادية الجيش.
- إن سقوط النظام بين أن الرئيس المخلوع وحاشيته يستحوذون على 40% من الاقتصاد التونسي.

[1]– بوحنيفة قوي، "الديمقراطية"، كارزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي،digital, abran, eg.

- إن نظام بن علي الذي أعيد انتخابه بنسبة 83 % سنة 2009 إنهار بشكل سريع ومفاجئ محدث موجة من التظاهرات في كامل الوطن العربي، الذي كان غليانا مستمر، وبالتالي فإن أحداث تونس كانت[1] لها تداعيات في المغرب والمشرق العربيين، أين توجد أنظمة في الحكم منذ عشرات السنين ولم تعرف اضطرابات بهذا الحجم اليوم[2].

تميزت الاحتجاجات في تونس بالتضامن بين المجتمع التونسي ككل فقد انطلقت الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، وسرعان ما امتدت هذه الاحتجاجات لتشمل غالبية مدن الولاية، فقد خرج حوالي 800 متظاهر في"بن قردان"، وقد حذروا بأنهم سيصعدون احتجاجاتهم في حال عدم الإنصات إلى مطالبهم بجدية، وبالفعل قد انتشرت الاحتجاجات وامتدت لتصبح ثورة بمشاركة جميع الولايات في تونس وتجمعهم حول كلمة واحدة وهي رحيل الرئيس وتغيير النظام السياسي ومنظومة صنع القرار، وقد سميت هذه الاضطرابات بثورة الياسمين فهي سلسلة من الاضطرابات ظهرت في مختلف المدن التونسية وانتهت بإقالة الرئيس زين العابدين بن علي.

خرجت الثورة من الشارع التونسي وأحدثت معها التغيير السياسي وخاصة في منظومة صنع القرار فقد مس التغيير الجذري المؤسسات السياسية والأشخاص السياسية باعتباره أهم عنصر فيها.

المطلب الثالث: التغيير السياسي ودوافعه في تونس:

لم يكن التغيير في تونس ترفا أو عبثا بل لحاجة موضوعية إلى التغيير السياسي والاقتصادي، بعد أن عجز النظام عن مواجهة قضايا المجتمع في مجالات الهوية والاستقرار الاجتماعي والتنمية، حيث بقيت تونس تتأرجح بين خيارات متعددة، وتتبنى مواقف أنية

[1]– غول حمزة، "البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية"، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011، ص 126، ص 127.

[2]– حمزة غول،" المرجع السابق"، ص 127.

لاعتبارات مرحلية ضاغطة، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة وتراجع مستوى الخدمات واستشراء الفساد ونهب المال العام.

عموما فقد تداخلت وتفاعلت مجموعة من المتغيرات الداخلية (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) في انفجار الأزمة، فالاستقرار المجتمعي بشكل عام يتحقق حينما يكون التوازن بين النظام السياسي وبيئته الداخلية، وهذا لم يكن متوافر في طبيعة النظام التونسي، حيث عجز النظام التونسي عن تلبية المطالب الاجتماعية واحتوائها، فعلى الصعيد السياسي كانت الهوة الشاسعة بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسة العملية، بحيث قدمت أغلب التصريحات الرسمية صورة مشرقة عن التقدم في كل المجالات، رغم تركيز اقتصادها واقعيا على إعطاء الأولوية للشريط الساحلي الشمالي وإهمال المناطق الأخرى، مما دفع الشباب التونسي إلى اتخاذ موقف الغزو والسياسي خصوصا خلال انتخابات 2009، ومقاطعتها، مما خلق أزمة ثقة بين المجتمع والحكومة وهذه تعتبر كبرى الفجوات التي تهدد أي نظام سياسي.

كما شكل الحضور المكثف والهيمنة الواضحة لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي على مجمل نشاطات الحياة السياسية، وعلى جميع المستويات وتضييق الخناق على جميع المكونات السياسية الأخرى ومراقبتها، إضافة إلى التداخل الصارخ بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزير[1].

تعتبر البطالة من أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة فنسبة البطالة في إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء في تونس، وحسب أرقام 2009 فإن نسبة العاطلين عن العمل من خرجي الجامعات تضاعفت في غضون 15 سنة 22 سنة بحيث وصل عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة إلى 200000 في النصف الثاني من سنة 2010، إضافة إلى نسبة البطالة يعاني حاملي الشهادات العليا من ظاهرة العمل في مواطن شغل لا تتطلب أي إختصاص أو لا علاقة لها بشلها دائهم وبأجور متدنية مما أدى لزيادة إحباط هذه الفئة، وتشكل هذه الظاهرة تهيمن بالنسبة لهذه الفئة التي تؤدي إلى إحباط القوى الحية في المجتمع.

[1]– فضل التوهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي"، تونس نموذجا، الحوار المتمدن ع 4161، 2013/07/22.

كما أن السياسة الاقتصادية لنظام بن علي أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى وتعميق أزمة البطالة نتيجة خصخصة المؤسسات، وزادت في نسبة الفقر حيث وصلت نسبة الذين بلغ دخلهم دولارين 68% سنة 2010، وجاء اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 وخاصة في أوروبا زبون تونس الأول ليزيد من حدة وخاصة أزمة التشغيل في تونس.

مع نظام تسلطي احتكر منظومة صنع القرار من خلال نخبة معينة، ومع عدم وجود مؤسسات دستورية منتخبة تمثل حقيقة المواطنين، ولا هياكل حزبية تؤطر الجماهير، ولا منظمات المجتمع المدني التي تلعب دور الوسيط بين السلطة والمجتمع، فهو لم يكن يملك لا شرعية تاريخية ولا شرعية ديمقراطية، كل ذلك أدى إلى تعمق الهوة بين الحكومة والمجتمع، ومع عدم وجود متنفس للمواطن فقد إنفجر[1].

بالإضافة لذلك هناك عوامل أخرى:

الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية من خلال شن حرب ضد الإرهاب[2].

كل هذه العوامل فرضت على تونس، ضرورة التغيير، وتبني الديمقراطية كخيار وحيد لا رجعة فيه

عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي:

ثمت أسباب عميقة وأخرى ظرفية تفسر نجاح الثورة التونسية في الإطاحة بالرئيس وانهيار نظامه، بعد أن حكم لمدة 22 عاما، فقط بسبب اضطرابات الاجتماعية المطلية في عدد من المدن والقرى الشعبية في المحافظات الداخلية التونسية التي تشكو لأكثر من 55 عاما من ضعف الاستثمارات، تمكن هذه العوامل في:

أولا: فجوات هيكلية في المجتمع: يتفق الباحثون على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي خلال الأعوام الماضية، بعضها ورثة بن علي لكنه عمق من سياسته، إذ أن المدن والقرى الساحلية التونسية، وما يحف بها من مناطق زراعية غنية وموانئ وتجمعات سكنية فوضوية وصناعية حرفية، كانت مواطن الأغنياء، في المقابل نسبة البطالة والتهميش والفقر والبؤس أكبر في المناطق الداخلية البعيدة عن البحر وعن المدن الكبرى، كما أنه تعمق الخلل

[1]– الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي ثورات الخلاص والاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص 40، ص 41.

[2]– السيد ياسين، "الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي"، مرجع سابق، ص 262

الهيكلي بين جهات المنطقة رغم كل الموارد التي رصدتها الحكومات المتعاقبة، وازداد التباين بين الجهات حدة بعد تمركز الغالبية الساحقة من المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والاستثمارات على السياحة الشاطيئية وتعمقت الهوة بعد أن تمركزت الغالبية الساحقة من الأقطاب

الاقتصادية في المدن الساحلية، هذا ما أدى إلى الضعف الشديد في النشاط الزراعي في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد كما أبرز هذا الخلل تضخم نسبة الفقراء[1].

ثانيا: عوامل ظرفية فجرة الثورة:

إن الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت وشملت أنحاء البلاد لم تطور نوعيا إلى تمرد عنيف، ثم إلى سياسية إلا بعد أحداث القصرين التي سقط فيها حوالي 50 قتيلا، وفي هذا الإطار تدخلت عوامل عديدة في نجاح الثورة من أبرزها:

1-إحراق بوعزيزي لنفسه الذي كانت من وراءه احتجاجات كبيرة ومسيرات، لكن لا ينبغي تناسي عامل تراكم النضال من أجل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن إسهامات الشعب في صنع الحدث بدأت منذ سنوات من خلال سلسلة من التحركات الاحتجاجية، كان من أبرزها أحداث بسيطة والحوض المنجمي.

2-الجهات النقابية والسياسية إذا انضمت مبكرا إلى المتظاهرين والمحتجين وقد برز في هذا السياق رموز من النشطاء والكوادر في اتجاه نقابات العمال.

3-الأجهزة العسكرية والأمنية، حيث لعبت دورا حاسما في حقن الدمار، ووقف الحريق، واتضح أن شخصيات عسكرية وأمنة قامت بدور مركزي في دفع الأوضاع نحو الإطاحة "ببن علي".

4-شخصيات سياسية رسمية من داخل القصر حيث دفعت الرئيس المخلوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمغادرة البلاد.

5-العائلات المتصارعة على المال والنفوذ حيث لعبة دورا في تكريس الفساد وهو ما أثار حفيظة المجتمع التونسي.

[1]- كمال يونس، "السياسة الدولية الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية"، العدد 184ن أفريل 2011، المجلد 42، ص 58، ص 60.

6-العامل الخارجي حيث أسهمت عدة عواصم غربية وعربية في إضعاف النظام التونسي خلال الأعوام الماضية، كما تراكمت أخطاء الخارجية التونسية وأخطاء بن علي مع بعض العواصم المؤثرة في صنع القرار التونسي لاسيما باريس وواشنطن.

هذه العوامل وغيرها تداخلت مع عوامل هيكلية وظرفية تراكمت خلال العقدين الماضيين، وكانت نتيجتها هي الإطاحة بالنظام السياسي، وبدء مرحلة جديدة[1].

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبه في الحكم القائم على قتل السياسية لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، بالفعل نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة، بفضل الاستثمارات وخصوصا فيما يتمثل في السياحة الخارجية المندرجة في إطار تصور عربي قائم على دعم النموذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركية الأصولية بالنجاح الاقتصادي، رغم ذلك لم تكن هذا النموذج يملك مؤسسات تحوز على الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية وهو ما مثل أهم مداخيل الفساد المالي، فقد انتشرت ظاهرة الفساد على نطاق واسع في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، وذلك لخدمة مصالح الرئيس وحاشيته التي أصبح سلوكها رمز للاعتداء على الأملاك العامة والخاصة وتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتسيير عملية النهب الواسعة لثروة البلاد، وكذا استخدام أسلوب المافيا المنظمة لتجميع الثروة عن طريق "الجاه المفيد للمال".

[1]- "المرجع نفسه"، ص 61، ص62.

المبحث الثاني: إعادة بناء المنظومة السياسية في تونس:

إن التطور الذي شهدته المجتمعات الحديثة أدى إلى تزايد مطالبها من أجل وضع هذه المطالب ضمن سياسات ناجحة وقرارات فعالة ولهذا يطالب المواطنون بالمشاركة في صناعة السياسة العامة واتخاذ القرارات، فبعد مرحلة التغيير تأتي مرحلة البناء التي دائما ما تتخللها مصاعب وتظهر فيها مدى قدرة النخبة السياسية على إدارة الوضع وتسيير مؤسسات الدولة والسيطرة على المرحلة الانتقالية التي تعتبر من أهم مراحل التغيير السياسي، ومدى مشاركة الفواعل السياسية في اتخاذ القرار وبناء منظومة سياسية ديمقراطية، وتنفيذ مطالب المجتمع التونسي.

المطلب الأول: الفعل السياسي للنخب إتجاه التغيير في تونس:

قد تكيفت أسباب عدم شرعية النظام السياسي التونسي ذات المشهد باحتكار الدولة للفضاء السياسي وتأميم المجتمع لصالح نخبة معينة، فدولة ما بعد الاستقلال لم تنجح في بناء مؤسسات تحظى بالرضا من قبل المجتمع، وظلت عملية صنع القرار محتكرة من قبل تيار معين، أما وضع البرلمان وإن وجد فكان ضعيفا ولا يلبي اشتراطات تجسيد الإدارة العامة التي هي أساس قيام البرلمان بفعل النفاذية الشديدة لمؤسسة السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الأخرى للنظام السياسي بشكل خاص وفساد العملية السياسية برمتها بشكل عام[1].

إن الحركات الاجتماعية يزداد تأثيرها وفاعليتها على النظام السياسي، من خلال دورها في دفع عملية التحول السياسي نحو الديمقراطية، وكذا محاولة تغيير سياسة النظام السياسي ومؤسساته بالقدر الذي يمكنه من استيعاب التغيرات الإصلاحية، ولاسيما إن وصلت درجة تأثيرها إلى الإطاحة بالنظام القائم ورفض شرعيته من خلال الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، وتصل إلى حمل السلاح ضد السلطة الحاكمة، وإجبار الحاكم على التخلي عن السلطة، غير أ هذا تنقلب سلبياته على النظام السياسي والجماهير، إذ تم استبدال نظام بآخر

[1]– شرين جيلالي، "الحركات الاجتماعية"، سلسلة مفاهيم، القاهرة الجديدة، لعدد 63، مارس، السنة 2010، ص45، ص46.

أكثر فسادا[1]، ولمنع حدوث ذلك فمن الجيد أن تترأس هذه الاحتجاجات نخبة مثقفة تسير الاحتجاجات وتصوغ المطالب وتحدد وجهة هذه الاحتجاجات مع مراعاة جميع العوامل السياسية وأطراف النظام القائم، لتجهز لنخبة سياسية ديمقراطية تستطيع أن تسير بلد ديمقراطي.

حينما قامت الثورة لم تجد النخبة التي كان من الممكن أن تأسس تنويرا لها، يسبق الثورة ويستنفر وعي المجتمع بروزة مساندة الثورة أو يعمل على إنارة طريق المستقبل أمام هذه الثورة، وإن كانت كل ثورة قد احتاجت إلى تنوير وجدته عند نخبتها المثقفة، وهو يساعد في نقد الحاضر وتشريحه ثم على أنقاض النقد يتم بناء مجتمع المستقبل، وإذا تأملنا أوضاع النخبة التونسية فإننا سوف نجد أنها عجزت على تأدية الدور المنوط بها، باستثناء عدد قليل من النخب الثقافية التي تولت هذا النقد في ظروف من الغدارة الكاملة من قبل كامل النخب بأطيافها المختلفة، ولعجزها عن أداء هذا الدور، فإنه نجد حينما قام الرأي العام لثورته، وتمكن من قلب النظام السياسي رأسا على عقب لم نجد تصورات نخبوية تحدد له اتجاه الحركة نحو المستقبل[2].

افتقدت الاحتجاجات التونسية إلى القيادة وعلى وجود رؤية لمرحلة ما بعد إسقاط النظام السابق، وذلك بحكم عفوية وتكوينية وقلة الخبرة السياسية وتعددية المنتمين الخبرة السياسية وتعددية المنتمين إليه، وقد حاول معالجة ذلك من خلال تبني رؤية التي طرحتها بعض الحركات والتكوينات السياسية التي ظهرت في مرحلة ما قبل الثورة، إلا أنه لم يحدث يوافق حول الرؤى مما أدى إلى تشر ذمها عبر تشكيلها لعدد من الائتلافات التي يعرف كل منها يمثل الائتلاف، وأدى ذلك بدوره إلى نوع إعداد من عناصرها بين أحزاب سياسية قديمة تقليدية، أو تأسيس أحزاب جديدة لا يتوافر لها القدر المناسب من التواجد المجتمعي ولا القواعد الجماهيرية، فضلا عن عدم توافر الإمكانيات التي تؤهلها لخوض معركة انتخابية واسعة

[1]– أحمد المنسي، التحول الديمقراطي في 3 دول المغرب العربي"، مرجع سابق، ص 299.

[2]– علي ليلى، "خرائط النخبة المصرية والثورة"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45، يناير، 2012، ص 29، ص 30.

النطاق، وبالتالي ضعف قدرة تأثيرها في الحياة السياسية للضغط على النظام[1]، أي أن مع غياب النخبة تغيب فاعلية التأثير في الحياة السياسية.

لقد عمد النظام السياسي إلى استتباع نخبة معينة منتقلا قابليتها للفساد، حيث نجد أن عمق ارتباطها به وبالنخبة الاقتصادية في مقابل حصولها على العطايا التي أخذت الشكل المادي أو امتيازات الحصول على المناصب على حساب ابتعادها عن الجماهير، التي كانت تعاني من وطأت الظروف الاقتصادية والقهر السياسي، ومن ثم فبقدر ما كان اقتراب النخبة من أعلى المجتمع وقمته، بقدر اتساع الفجوة بينهما وبين الجماهير، الأمر الذي أفقدها القدرة على الاتصال بهذه الجماهير وتدريبها على المشاركة الديمقراطية، لذلك افتقد الجماهير الثقة في هذه النخبة التي ظلت محاصرة داخل ايكولوجيا العاصمة، دون أن يكون لها امتداد خارج حدودها.

وقد ازداد الأمر سوء عندما استعد النظام السياسي فصائل النخبة على بعضها، بحيث انصرف عن متابعة فساد النظام السياسي، وتفرغت للصراع مع بعضها البعض، الأمر الذي دفع فصائر النخبة إلى التخندق تربص ببعضها، وتأكيدا على ذلك ما قامت به النخبة اليسارية واللبرالية في مواجهة النخبة التيار الإسلامي، بل أن بعضها تحلف مع النظام السياسي ذاته في مواجهتها، وبذلك عجزت النخبة التونسية عن إتباع أصول الحوار الديمقراطي في مناقشتها مختلف قضايا المجال العام حتى تتمكن من تشكيل رأي عام ضاغط على النظام السياسي، وكذا عجزت عن تدريب المواطنين على ضرورة المشاركة السياسية وتبني القيم الديمقراطية[2].

كما تميز الرأي العام بعدم تبنيه أي اديولوجية سواء كانت دينية أو قومية عربية أو امبريالية أو ماركسية، فهم لم يرفعوا شعارات دينية، ولم يستغلوا الدين لكسب التعاطف والتأييد، ورسموا لأنفسهم قاعدة جديدة وفكر جديد[3].

[1]– محمد سعد أبو عامد، "الانتخابات والانتقال الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45، يناير، 2012، ص 73.

[2]– علي ليلى، "مرجع سابق"، ص 20.

[3]– مهدي علي أبو فظيم، "الربيع العربي"، الثورات العربية في القرن الواحد والعشرون. لبنان: وسائل الإعلام العالمية، سنة 2011، ص 80.

في حين نجد بعض النخب الفاسدة، كانت تطالب باستمرار وجودها، وسطوتها، من خلال طرح مسألة الثورين التي كانت تتناقض مع مطالب المتظاهرين والتي كانت تسعى لإسقاط النظام[1].

رغم النخبة سياسية كانت أم مثقفة لم تحظر للتغيير ولم تقدم خارطة طريق بالنسبة للمشاريع المستقبلية في البداية إلا أن معظم هذه النخب استدركت الأمر وقررت الالتحاق بالاحتجاجات ومساندة المجتمع فقد خرجت معظم الكوادر المثقة والأحزاب السياسية والنقابات للمطالبة بالتغيير السياسي، وقد سعت من خلال الشعب عن طريق الانتخابات إلى بناء نظام سياسي بديل ومنظومة ديمقراطية في صنع وتنفيذ القرار السياسي للصالح العام التونسي.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومؤسسة الديمقراطية:

ينحصر الجيش في الأمور المهنية الاحترافية، والتصدي لأي عدوان داخلي أو خارجي، محتمل أو حقيقي ضد السيادة والوحدة الترابية وحياة وأمن السكان.

عانت المؤسسة العسكرية الأمرين في عهد بورقيبة، على إثر محاولة الانقلاب اليوسفي بالتأمر على أمن الدولة بمعية زمرة من العسكريين، وقد تم إحباطها وقرر بورقيبة على إثرها تقييد حركة وقدرة الجيش وأعطى للحرس الوطني صلاحيات واسعة لمراقبته، مما أوجد نوعا من التنافر بين الجهازين بدل التكامل، وبناء على ذلك تعاملت السلطة السياسية آنذاك مع المؤسسة العسكرية بكل حيطة وحذر وعملت على إبقائها محدودة العدة والعديد، مع تحجيم طموحات كل من يبرز من قياداتها العسكرية الثابتة بقطع مسيرته المهنية وإحالة على التقاعد الوجودي، وبالتالي حرمانه من أداء واجبه وخدمة شعبه ووطنه.

وحين انتقل الحكم إلى يد بن علي، زج بالمئات من العسكريين الذين جمعوا بين الكفاءة والشرف والالتزام، في السجون، ولفتى لهم تهما بدعوى الانتماء إلى التيار الإسلامي،

[1]– " المرجع نفسه"، ص 17.

والتخطيط للاستيلاء على السلطة، كان ذلك بمثابة تحذير ورسالة وجهها بن علي إلى الجيش، ليؤيد فيه كل طموح شرعي لتسلم مراكز القرار والحسم[1].

وعند بدأ الاحتجاجات، شهد المجتمع التونسي صعودا بارزا وملفتا للأنظار لدور الجيش الوطني الذي كان مغيبا عن الساحة الوطنية لأكثر من عقدين، فعلى مدى ثلاثة عشر شهر ونصف من اندلاع الثورة نجح الجيش التونسي في حماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، رغم تدهور الأوضاع الأمنية داخلها وعلى الحدود التونسية الليبية ومحدودية قدراته اللوجيسبية من حيث العتاد والتجهيزات، كانت الأشهر الأولى التي تلت أحداث 14 جانفي حافلة بالبطولات والمنجزات الأمنية للجيش، ما جعل التونسيون يشعرون ولأول مرة في تاريخهم الحديث أن لهم هم أيضا جيشا قادرا على حمايتهم مثل سائر الشعوب وكان بتلك النظرة اليائسة للمؤسسة العسكرية قد انمحت، بل أصبح الشعب يطالب بتطوير الجيش وإعطائه من الإمكانيات ما يسمح له بتعصير قدراته البشرية واللوجسية ، لكن بعض المواقف التي اتخذها الجيش حيال بعض الأحداث أعادت إلى الأذهان وضع الحياد الذي اعتمدته المؤسسة العسكرية طيلة فترتي حكم بورقيبة وبن علي و ما كان لذلك الحياد من تداعيات على تعامل السلطة مع الشعب دون أن يحرك الجيش ساكنا وهو ما يفسر بعض الخوف الذي بدأ يتضارب إلى وجدان التونسيين من عودة المؤسسة العسكرية إلى حالة التهميش التي كانت عليها في السابق ومن تمت فشلها في المساهمة بالوصول بالثورة إلى تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية[2].

لذلك يبدو أنه حينما يعاني أي نظام سياسي من أزمة المشروعية فإن تدخل الجيش، سواء بارداته أو إرادة النخبة السياسية الحاكمة يعتبر حلا وأراء في ظل نظام سياسي استبدادي، وهذه المعادلة تعكسها وبشكل واضح الانتفاضة الشعبية التونسية التي أطاحت بالنظام السياسي والتي أذنت بتحول تام في الحياة السياسية بتونس، ومن ثم ولوج مرحلة الانتقال الديمقراطي.

---

[1]– محسن الكعبي، "رأي إلى المجلس التأديبي من اجل إسهام الجيش في الحوار الوطني، http://w.w.w.binnoneus.net/news.php? id 4922.29/02/2012.

[2]– الحبيب الميساوي، "أي دور للجيش؟، 2012، http://w.w.w.alchourouk.com/ar/ 27/02/2012 .

إن هذا الانتقال ما كان له أن ينجح بهذا الأسلوب السلمي لو لا الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في التدخل لإجبار الرئيس المخلوع على الرحيل أمام تزايد الغضب الشعبي ضد نظام حكمه[1].

فقد كان للجيش الدور المحوري في تشريع هذا السقوط، ويمكن القول بهذا الخصوص أنه لما كان لهذا النظام أن ينتهي لو لا إقرار الجيش بعدم التدخل لمواجهة المتظاهرين أو إطلاق النار عليهم، كما أن الجيش هو من أجبر الرئيس المخلوع على مغادرة البلاد بعد أن تبين له عجز قوات الأمن عن مواجهة التحول وحركة التظاهر وازدياد أعداد القتلى، فظهر الجيش في مقدمة انتفاضة شعبية دون زعامة سياسية ولا أساس اديولوجي ليساهم في تأسيس مرحلة التحول من نظام استبدادي إلى الدخول في عهد الانتقال الديمقراطي بتونس، ومنحه موقف مصداقية وأكسبه شعبية كبيرة، وأضحى فاعلا أساسيا في ترتيب المرحلة الانتقالية التي دشنت بتعين الوزير السابق "محمد الفنوشي"[2].

لقد نادى الشعب بتدخل لم يسبق إلى ذلك إيمانا منه بحياده الإيجابي، وبتميزه على بقية الجيوش بالتزامه بمبادئ النظام الجمهوري وقبوله بسلطة الدستور والسلطة المدنية.

أصبح منتظرا من الجيش التكيف مع السياسات الديمقراطية الجديدة وإفساح المجال له للمساهمة في حل مشكلة العلمانية في مواجهة الإسلام، وأنه وإفساح المجال له للمساهمة في حل مشكلة العلمانية في مواجهة الإسلام، وأنه سيواصل في الاحتفاظ بدوره كضمان للنظام الديمقراطي الدستوري الجمهوري.

إن التعددية الحزبية، التي أفرزها المجلس التأسيسي في 2011، عززت سيطرة وإشراف المدنيين على السلطة السياسية في البلاد، ومكنت الجيش من الحصول على الحق الدستوري للمشاركة الفصلية والإسهام البناء في مناقشة السياسات الرئيسية والإستراتجية التي تؤثر في المصلحة الوطنية وفي مسائل الأمن والدفاع، وأن هذا الدور سيأخذ شكلا رسميا ومتواصلا لتعزيز الهياكل الديمقراطية الجديدة، حفاظا على السلم الأهلي والتنمية المستدامة في

[1]– إبراهيم اسعدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس"، http://w.w.w.al watan.com/viewmeus.aspx?cat/06/11/2011.

[2]– إبراهيم اسعدي، "مرجع سابق".

الجمهورية الثانية التي من المفروض أن تبني مؤسساتها والعلاقات الحاكمة فيما بينها وفقا للدستور الجديد[1].

لقد اقتصر دور الجيش على مهام تقليدية هي مناطة بعهدته في كل الظروف من ذلك المشاركة في حماية الحدود، ومواجهة الأطراف التي تخطط لعمليات إرهابية، والسهر على المنشآت العمومية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، والإشراف على تطبيق ما ورد في قوانين الطوارئ والمساندة اللوجستية كما دعت الحاجة إلى ذلك.

المطلب الثالث: توجهات الأحزاب السياسية وتعميق المسار المؤسساتي:

إن نشاط الحزب السياسي يتركز حول محاولة الوصول إلى السلطة، ومن سعيه لتحقيق ذلك الهدف يقوم بنشاطات مختلفة، تعود بالفائدة تعود بالنفع وتحقيق الصالح العلم المجتمع، ففي الدول العربية يكون التغيير التغير السياسي من الأسفل بعامل التظاهرات الشعبية وقوى المعارضة الديمقراطية ويتم الانتقال هنا بعامل تصاعد الاضطرابات الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتغيير، وظهور قوى معارضة ديمقراطية واستغلالها المساحة التي توفرها الانفتاح للضغط على الحاكم للاستجابة لمطالب المعارضة وهنا غالبا ما تلعب المعرضة الديمقراطية دورا محوريا في استغلال الانفتاح الناتج عن ضعف النظام، ومواصلة الضغوط للوصول إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي وذلك من خلال القيام بثلاث مهام إستراتجية هي توسيع قاعدة المنادين بالديمقراطية والاتفاق على قواسم مشتركة بينهم، ومحاولة توحيد المعرضة، ودفع الحاكم إلى مزيد من التنازل وقبول توسيع الانفتاح وأيضا، ودفع القوى الدولية الداعمة للنظام إلى التخلي عن هذا الدعم ومساندة المطالب الديمقراطية أو على الأقل عدم دعم الممانعة في الانتقال[2].

[1]– محسن الكعبي، "مرجع سابق".

[2]– عبد الفتاح الماضي، "كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية"، مجل الديمقراطية، القاهرة، العدد 43، يوليو، سنة 2011، ص 25.

وعلى المعرضة أيضا العمل على إيجاد بديل سياسي للنظام القائم فلم يكن المطلوب في معظم الحالات إنهاء النظام بأكمله وإنما الاتفاق على صيغة متفق عليها للتنافس السياسي، وليس على نتائجه[1].

ومن جهة أخرى تعمل الأحزاب على مواصلة الضغط السياسي من أجل استكمال أهداف التغير السياسي الذي جاء على شكل ثورة، وفي نفس الوقت الشروع في تطوير رؤيا أكثر تعقيدا تعقيدا لإدارة الدولة تتيح وجود قوى حقيقية تحظى بتأييد شعبي وقادرة على الوصول إلى منظومة صنع القرار.

تقلد المناصب العليا في مؤسسات الدولة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وذلك من خلال رفع الوعي اللازم لمشاركة سياسية فعالة وحقيقية لدى مختلف فئات الشعب، وذلك من خلال ما يستحيه هذا الجهد التنظيمي من تواصل مفترض وضروري بين النخبة السياسية بمختلف مشاربها، والعامة بمختلف مصالحهم.

نظرا لما كانت تعانيه الأحزاب السياسية قبل التغير من تهميش واستعباد عن الحياة السياسية، كانت الأحزاب في تونس إما أحزاب الموالية المسماة بي "أحزاب الديكور" لشكليها، وأحزاب حقيقية معارضة لكنها معارضة لينة أو المطاوعة في إطار النظام القائم، وقد كانت أول من ركب موجة التغيير وساندت الاحتجاجات، وقد تمثلت الخارطة الحزبية عند نشوب الثورة كمايلي:

1-حزب التجمع الدستوري الديمقراطي: عند مرحلة التغيير كان ما بقي من هذا الحزب نتيجة الانقسامات والتهميش لأعضائه فقد كان يمثل شخص الرئيس، هو جسد ضخم مترهل متلاحم مع السلطة غير متميز عنها، فقد كان الحزب الدستوري الذي عرفه التونسيون فقد مصدر قوته المتبقي الوحيد، وهو الوجود في الحكم، لقد كان الحزب قد شاخ بالفعل قبل الثورة.

[1]- "المرجع نفسه"، ص 26.

2-حركة الديمقراطيين الاشتراكيين: يعتبر الحزب ثاني أكبر الأحزاب القانونية في تونس بعد الحزب الحاكم، وقد ساندين علي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس حتى عام 2009.

وهناك بالإضافة إلى هذين الحزبين اللذان ملكان أكبر مقاعد في البرلمان هناك أحزاب كان لها عدد معين من المقاعد وهي: حزب الوحدة الشعبية، الاتحاد الديمقراطي الوحدوي، الحزب الاجتماعي التحرري، حزب الخضر للتعدم، وحركة التجدية.

بالإضافة إلى أحزاب مرخص لها لكنها غير ممثلة في البرلمان كالحزب الديمقراطي التقدمي، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

وهناك الأحزاب المحضورة كحركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب العمال الشيوعي التونسي.

قد ساندت معظم الأحزاب السياسية التغيير في تونس، ومنه فقد طرأت تحولات جذرية في المشهد السياسي في تونس[1]، بعد الثورة، من ذلك حصول الأحزاب على تصاريح قانونية مثل حركة النهضة الإسلامية التي اعتبرتها الشعب التونسي كنفي كامل النظام السابق على مستوى السياسية وعلى مستوى الثقافة والهوية التونسية، وحزب لمؤتمر من أجل الجمهورية، كما منع الحزب الدستوري من العمل، وانهارت أحزاب المعارضة الموالية للنظام.

وقد برزت عشية الثورة الأحزاب المحظورة التي ناضلت في ظروف صعبة وثقفت كوادرها في العمل السياسي، وهي الأحزاب التي كانت أكثر نشاط عشية الثورة، أنها تمكنت من العمل في المساحة ما بين المحظور ونصف المحظور، أحزاب نظمت صفوفها وشكلت قواعد مسيسة صاحبة جملة سياسية، فقد كانت مؤسسات حزبية قائمة تسير وتدعم المجتمع والطبقة المثقفة، فقد كان للأحزاب دور كبير في عملية التغيير[2].

بما أن التعددية تعتبر داعما من دعائم الديمقراطية، عرف المشهد السياسي في تونس تطور ملحوظا بسبب رفع الحصار على العمل السياسي مما أفرز تهافتا على تأسيس الأحزاب

[1]- عزمي بشار، "الثورة التونسية المجيدة (بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها)، الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2013، ص 166، ص 171.

[2]- "المرجع نفسه"، ص 178.

السياسية، فقدتم تطبيق القانون عدد 32 في مرحلة أولى بمرونة مبالغ فيها، وهو ما أدى إلى إغراق المشهد السياسي الحزبي مما جعل البعض يعتبر أن هذا التضخم هو من حيث العدد وضعفها من حيث الأداء عاملا لإفقادها قيمتها وفعاليتها في المشاركة والتأثير على النظام ومساندتها في صنع القرار السياسي، وكان لابد من إيجاد إطار قانوني يناسب مع المناخ الحزبي الجديد لذلك تم إصدار المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية الذي جاء باقتراح من الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1].

ومنه فقد شهدت تونس عدة أحزاب سياسية قدمت برامج حسب اديولوجياتها وحسب ما تراه مناسبا لمصلحة تونس العامة وقد تمثلت هذه الأحزاب في:

1-الأحزاب الإسلامية: وهي أحزاب تؤمن بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط بل عبارة عن نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات دولة وهي:

- حركة النهضة: ترجع بداية الحركة إلى أواخر الستينات من القرن العشرين حيث تشكلت نواتها تحت اسم الجماعة الإسلامية التي أقامت أولى لقاءاتها التنظيمية بصفة رسمية في أفريل 1972، ومن أبرز مؤسسيها أستاذ راشد العنوشي وعبد الفتاح مورو، كان هذا الحزب غير معتمد قانونيا في عهد الرئيس بن علي حتى قانون سن 2011[2].
- حزب الوحدة والإصلاح:تم الترخيص له في 19 ماي 2011 اتجاهه إسلامي وإصلاحي رئيسه عزالدين بوعافية.
- حزب الكرامة والمساواة: تم اعتماده في 03 مارس 2011 اتجاهه ومطي إسلامي برئاسة رياض العامري يهدف إلى النهوض بواقع المجتمع التونسي.
- حزب العدالة والتنمية: تم الترخيص له في 22 أفريل 2011 برئاسة عبد الرزاق بن عربي.
- الحركة التونسية للعمل المغاربي: أعتمد في 24 ماي 2011 برئاسة مصطفى المنبي.
- اللقاء الإصلاحي الديمقراطي: أعتمد في 22 مارس 2011 برئاسة خالد الطراولي.

[1]- الجمهورية التونسية، "مرسوم رقم 84، المورخ 24 سبتمبر 2011"، المتعلق تنظيم الأحزاب السياسية.

[2]- عزمي بشار، "مرجع سابق"، ص 172.

- حزب المحافظين التقدميين: تم ترخيص له في 15 جويلية 2011 برئاسة محمد الهاشمي.
- حزب الكرامة والتنمية: اعتمد في 18 مارس 2011 برئاسة جهاد الباروني[1].

تم ترخيص للأحزاب الإسلامية في تونس في 2011 وكانت لها حرية الممارسة الحزبية ومن أهم هذه الأحزاب هو حزب النهضة لأنها حركة إسلامية ذات خصوصية تونسية، فقد برهن الإسلام السياسي على قدرته على المشاركة في العملية الديمقراطية من خلال صعود التيارات الإسلامية المعتدلة في تونس وعبر انتخابات حرة ونزيهة، فهناك بعض الأحزاب العلمانية التي قبلت بالتحالف مع الإسلاميين، وبذلك أصبحت الحركة الإسلامية في 2011 هي المسيرة للمرحلة الانتقالية في تونس.

2-الأحزاب اليسارية: هي الأحزاب تمثل تيارا فكريا يسعى لتغيير المجتمع إلى حالة أكثر مساواة بين الأفراد، ومن بين هذه الأحزاب نجد:

- الحزب التعدمي الجمهوري التونسي: تم اعتماده في 04 جوان 2011 يترأسه محمد بوخاري الذي ينص على الارتباط بالمشروع الإصلاحي التونسي في تعاطيه الاجتهاد مع الموروث الإسلامي والارتباط بالمشروع الوطني واكتساب الدولة الوطنية تحصل على مقعد في الانتخابات البرلمانية[2].
- حزب الثقافة والعمل: تم الترخيص له في 15 جويلية 2011 برئاسة حفناوي عمارية وهو حزب تقدمي، وهو جزء من اليسار الديمقراطي العربي، وهو يناضل ضد الصهيونية والامبريالية.
- الحزب الدستوري الجديد: تم اعتماده في 15 جويلية 2011 برئاسة أحمد منصوري وهو يعتمد على تدعيم الشخصية التونسية المسلمة والمغاربة والإفريقية وكذلك العمل على مزيد من التفتح على بقية الحضارات.

إضافة إلى أحزاب أخرى كالاتحاد الديمقراطي الوحدوي، حركة التجديد، الحزب الاشتراكي اليساري، حزب العمل الديمقراطي الوطني وغيرها من الأحزاب اليسارية.

[1]- أحزاب تونس الاتجاهات السياسية، w.w.w.partistumisie.com

[2]- موسوعة الجزيرة، الحزب الجمهوري التونسي،w.w.w.aljazira.net

إن أساس اليسارية هي (الأرض، الحرية، كرامة وطنية) ولها تاريخ طويل في تونس حيث كانت رافضة للتسلط البورقيبي، رغم ذلك فقد يعني اليسار هاشميا عن أراء المواطن بتونسي ومشاكله وأصبح مستقبله مجهول في تونس.

3-الأحزاب الاشتراكية: الشيوعية كحزب العمال الشيوعي التونسي، وحزب الوحدة الشعبية وحركة الوحدويين الأحرار وغيرها.

4-الأحزاب العلمانية:

- كحزب الاشتراكي اليساري: تأسس في 16 أكتوبر 2006 وبرامجه تستهدف الطبقة العاملة وعموم الشعب التونسي والرأي العام وهي عبارة عن تأليف للمواقف، التي عرفت بها الحركة الديمقراطية وتم اعتماده في 17 جانفي 2011 برئاسة عبد القادر الزيتوني[1].
- حزب العمل الوطني الديمقراطي: تأسس في 5 ماي 2005 وحصل على الترخيص في 19 جانفي 2011 يعمل على تمثيل الشرائح المحرومة والمضطهدة عمالا وفلاحين وطلبة ومثقفين سياسيا ويسعى للتخلص من الهيمنة الامبريالية.
- حزب الشعب من أجل الوطن والديمقراطية: أعتمد في 19 ماي 2011 برئاسة أحمد الحفصي.
- حزب المستقبل من أجل التنمية والديمقراطية أعتمد في 12 مارس 2011 برئاسة سميح السحيسي وهو يعمل في تنمية الجهوية المتكافئة.

يوجد العديد من الأحزاب السياسية التي ظهرت على الساحة السياسية بعد الثورة هناك من تعمل وهناك من لا تمارس نشاطاتها الحزبية الحقيقية.

يتفق دارسوا الأحزاب بشكل العام على الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديد لتشمل تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة،

[1]- أحزاب تونس، "مرجع سابق"،

والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها[1]، فالأحزاب السياسية هي التي تشكل مؤسسات الدولة إما عن طريق الانتخابات للبرلمان، أو تقوم هذه الأحزاب بإنتاج قيادات تعين في الحكومة تكون إما تابعة أو مستقلة، والأحزاب السياسية هي التي تصنع الجو الملائم لتصويب القرار السياسي من خلال المعارضة أو التأييد للحزب الحاكم.

ففي تونس وبعد التغيير السياسي أتى الإصلاح السياسي الذي شاركت فيه الأحزاب السياسية في تشكيل منظومة صنع قرار متكاملة وقد كانت البدايات من المجلس التأسيسي الذي كلف بصياغة الدستور الجديد وتعين رئيس الجمهورية وكذا تمثيل السلطة التشريعية وذلك من خلال عدد من المقاعد التي أخذت عن طريق الانتخابات، وقد ساهمت هذه الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد القوى البارزة التي تبنت برامجها ومواقفها من كيفية صنع القرار وإدارة المرحلة الانتقالية، ويمكن أن نميز بين أربع جهات سياسية هي:

- جبهة الترويكا: تعني الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من 18 ديسمبر 2011، وتكون من حركة لنهضة ذات المرجعية الإسلامية، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل من أجل العمل والحريات حيث كون هذا التحالف مجموع 138 مقعدا، أكبر المقاعد لحركة النهضة وقد استمر هذا التحالف لمدة سنة ونصف وذلك من خلال حكومتين الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة) والثانية بزعامة علي العريض (حركة النهضة).
- الجبهة اللبرالية: وتكون من الحزب الجمهوري، الاتحاد العام من أجل تونس ونداء تونس، استطاع هذا التحالف يشكل قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس، كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا.
- الجبهة اليسارية: يتكون من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تتمتع بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير، هي تجمع 14 حزبا من القوميين وأقصى اليسار، وقد تبنت معارضة الترويكا عامة والنهضة خاصة

[1]– أحزاب تونس، "مرجع سابق".

متهمتا إياها بأنها خانت الثورة، وأنها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي[1].

لقد ساهمت معظم هذه الأحزاب في تسير الحكم في المرحلة الانتقالية في تونس من خلال مؤسسات معينة وقد سعت لإصلاح منظومة صنع القرار من خلال مؤسساتها الرسمية.

[1]– أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس"، الدرب الطويل نحو التوافق"، دراسات سياسات عربية، العدد 06، كنون الثاني، يناير 2014، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، ص 08، ص 09.

المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية في الجمهورية الثانية:

الديمقراطية في أدق تحليل لها لا تعني أكثر من حكم شعب الدولة على اتخاذ القرار وتنفيذه وهذا الحكم لا يتحقق إلا من خلال صورته العملية بوجود مجوعة من القوى الرسمية وغير الرسمية بهدف الاشتغال بالسياسة وتسير شؤون المواطنين، لأن إن كان الحكم مقتصر في هيئة معينة فهو ما سيدفع الشعب إلى البحث عن الديمقراطية من خلال مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وهذا ما قد حدث في تونس من خلال هبة شعبية ومساندة سياسية للوصول إلى جمهورية ثانية ديمقراطية تعبر عن إرادة الشعب.

المطلب الأول: بناء المؤسسات السياسية والإدارية في تونس:

بعد هدوء الشارع التونسي نسبيا وتولى منصبي رئيس الحكومة والوزير الأول، طرحت على الطبقة السياسية مسألة شرعية مؤسسات الحكم، وسرعان ما حل البرلمان المؤلف من غرفتين: مجلس المستشارين ومجلس النواب، وأسندت صلاحيات إصدار المراسيم التشريعية إلى رئيس الدولة، وبعثت ثلاث هيئات لتدير الملفات ذات الأولوية في المرحلة الانتقالية، فتخصصت اللجنة الأولى في الإصلاحات السياسية والثانية في التحقيق في التجاوزات الحاصلة أثناء التظاهرات والاحتجاجات، أما الثالثة فقد اهتمت بالتحقيق في ظاهرة الفساد والرشوة.

وصدر حكم قضائي بحل هياكل الحزب الحاكم: التجمع الدستوري الديمقراطي ولكن هذه الإجراءات لم توقف التوتر السياسي والجدل حول أفضل السبل لتنظيم الحياة السياسية والظرف الانتقالي الذي تمر به البلاد، من حيث غياب سلطة تشريعية، وبذلك فقد طرحت على الطبقة السياسية أربعة خيارات لحل مسألة الشرعية هي:

1-أن تنظم انتخابات رئاسية في ظل الدستور القائم.

2-أن يتم إعداد مشروع دستور جديد يعرض على الاستفتاء.

3-أن يتم انتخاب مجلس التأسيسي لجمهورية ثانية.

وقد رمى الاختيار على انتخاب مجلس تأسيسي ذا رمزية هامة، إذ دل على استمرار سياق الثورة والقطيعة مع نظام الاستبداد والتشريع المتفرد بالحكم دون مسائلة أو رقابة[1].

المجلس الوطني التأسيسي:

بعد إصدار رئيس الجمهورية المؤقت مرسوما يدعو فيه المواطنين لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يقوم بصياغة دستور للبلاد في غضون سنة من بعد انتخابه وتوافق القوى السياسية على قبول النتائج المترتبة على هذه الانتخابات التي تشرف عليها هيئة عليا مستقلة للانتخابات، وقد مثلت هذه الانتخابات جسر نحو الديمقراطية بعد عقود من التزوير والفساد، لقد كان وقوف الآلاف من المواطنين ولمدة ساعات للإدلاء بأصواتهم تجسيد أحياء لإرادة الشعب في أن تكون له سلطة القرار[2].

عبرت العملية الانتخابية التي أجريت فعاليتها في 23 أكتوبر 2011 عن رغبة جماهيرية عارمة في بناء الجمهورية التونسية الثانية على أسس وقواعد ديمقراطية تبدأ بالدستور أولا وتنتهي بانتخاب الرئيس، فقد كان العدد الضخم في القوائم الحزبية المستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دورا في إزكاء التنافس الانتخابي، حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية مستقلة ضمنت ما يقرب من 10 ألاف و500 مترشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدا.

خضعت هذه الانتخابات لنظام القائمة النسبية وتم اعتماد القائمة المطلقة ويمكن أن تكون قائمة حزبية أو تابعة لإتلاف أحزاب أو متكونة من مستقلين، ويتم تسمية أعضاء قائمة المرشحين على أساس التناوب العمودي بين الرجال والنساء بالتناصف بين الجنسين داخل كل قائمة[3].

وقع زعماء التحالف الحزبي الثلاثي في تونس (النهضة، المؤتمر من اجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العم والحريات) الذي يحظى مجتمعيا بالغالبية في المجلس التأسيسي،

---

[1]– الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي، "مرجع سابق"، ص 42.

[2]– الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي، "مرجع سابق"، ص 42.

[3]– هادي طرابلسي، "حول تطبيق التمثيل النسبي في تونس، دراسة معيارية لنظم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تونس 2011، ودراسة مقارنة لمختلف الصيغ، سنة 2011، ص 06.

إعلان توافق يتم بموجبه: زعيم التكتل "مصطفى بن جعفر" لرئاسة المجلس التأسيسي وزعيم المؤتمر "منصف المرزوقي"، لرئاسة الجمهورية، والأمين العام للنهضة "حمادي الجبايلي" لرئاسة الحكومة، وقد انتخب المجلس التأسيسي التونسي مصطفى بن جعفر رئيسا له، فيما قدمت الحكومة المؤقتة برئاسة "الباجي قايد السبسي" استقالتها تمهيدا لتكليف "الجبالي" بتشكيل الحكومة بعد انتخاب رئيس الجمهورية[1].

كانت أول أعمال المجلس صياغة قانونه الداخلي وإصدار قانون تنظيم السلطة المؤقت الذي أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الحكومة على حساب رئيس الجمهورية، بما في ذلك السلطة التشريعية، حيث أنه يمارس المجلس الوطني التأسيسي السلطة التشريعية طبقا لقانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المتعلق بالتنظيم المقت للسلطة العمومية.

يتولى المجلس الوطني التأسيسي بصفة أصلية وضع دستور الجمهورية التونسية كما يتولى بالخصوص أيضا المهام التالية:

- ممارسة السلطة التشريعية.
- انتخاب رئيس المجلس الوطني التأسيسي.
- انتخاب رئيس الجمهورية.
- الرقابة على عمل الحكومة.

يصادق المجلس الوطني التأسيسي على مشروع الدستور فصلا، فصلا بالأغلبية المطلقة من أعضائه، ثم تتم بعد ذلك المصادقة عليه برمته بأغلبية الثلثين من أعضاء المجلس، وإن تعذر ذلك فبذات الأغلبية في قراءة ثانية في أجل لا يزيد عن شهر من حصول القراءة الأولى، وإن تقدر ذلك مجددا يتم القراءة الأولى، وإن تقدر ذلك مجددا يتم عرض مشروع الدستور على الاستفتاء العام للمصادقة الإجمالية عليه وذلك بأغلبية المقترعين[2].

[1]– قسم التوثيق والمعلومات في مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات عربية ودولية مختارة المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 33، سنة 2012، ص 194.

[2]– الجمهورية التونسية، قانون تأسيسي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 97، سنة 2011

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كلف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثرا من الوقت والجهد حيث أن تجاوز المدة التي حدد فيه تقديمه للمجتمع التونسي، وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامل المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين، وانصب النزاع أساسا بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والحريات العامة والخاصة حقوق المرأة[1].

رغم المنازعات والمد والجزرين الأحزاب السياسية، ومشاهد العنف السياسي من بينها الاغتيالات إلا أن المجلس الوني التأسيسي قد تتجاوز هذه المرحلة ووصل إلى مرحلة توافق واستمر في تحضير دستور البلاد الذي يعتبر الوثيقة الأولى والرسمية المعتمد وطنيا فبإجماع القوى السياسية المتمثلة في المجلس التأسيسي[2]، تم المصادقة على الدستور من قبل البرلمان أو المجلس الوطني التأسيسي دون المرور لاستفتاء سعي وقد ظهر أول دستور بعد المرحلة الانتقالية والثورة الشعبية في 27 جانفي 2014، الذي ولى الاعتبار لسلطة القانون، أرسى دعائم الدولة المدنية العادلة، وضبط حدود السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، أي بناء مجتمع مؤسساتي[3].

عندما صادق المشرعون الدستوريون في تونس على الوثيقة الدستورية نقلت البلاد من الفراغ القانوني إلى مستوى البلدان الدستورية، حيث ضم توطئه وعشرة أبواب و149 فصلا[4].

وبعد خروج الدستور إلى النور بعد 3 سنوات من اندلاع الثورة أعلن رئيس الوزراء تشكيل حكومة مستقلة قادة البلاد لانتخابات التشريعية.

جرت انتخابات تشريعية في 26 أكتوبر 2014 وقد لوحظ إقبال شعبي لانتخاب نواياهم، وقد جرت الانتخابات وفقا لما ينص عليه الدستور التونسي لسنة 2014 من خلال القوانين المتمثلة فيه.

[1]– الشبكة العربية، لدراسات الديمقراطية، "مرجع سابق"، ص 11

[2]– أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس"، الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 29.

[3]– دستور تونس.مرجع سابق.

[4]– نفس المرجع.

أعلنت الهيئة العليا المشكلة للانتخابات عن نتائج توزيع عدد الأصوات المستندة لكل قائمة، بفوز حركة نداء تونس ب 85 مقعد، ثم حركة النهضة بـ 69 مقعد، ثم الاتحاد الوطني الحر بـ 16 مقعد، و15 مقعدا للجبهة الشعبية، ثم تأتي أحزاب أخرى التي حصلت على 8 مقاعد وما قل[1].

بذلك صوت وأسس الشعب برلمانه وبلده في انتخابه حرة ونزيهة وأصبح جاهزا لمباشرة مهامه المحددة دستوريا في عملية صناعة القرار.

رئاسة الجمهورية والحكومة في تونس:

عقب تخلي الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي منصب الرئاسة وهروبه بذلك سقط معه الجمهورية الأولى، لتدخل تونس مرحلة سياسية انتقالية، استلم الوزير الأول (رئيس الحكومة) مهام رئيس الجمهورية عملا بالفضل 56 من الدستور القائم الذي يخول الوزير الأول القيام بمهام رئيس الجمهورية في حالة غياب الرئيس، غير أن الأحداث التي تتابعت والمتمثلة في اعتقال بعض الوزراء والقيادات الأمنية وتدهور الوضع الأمني العام في البلاد، قد رضت نقل مهام رئيس الجمهورية إلى رئيس النواب حسب الفصل 57 من الدستور، وعليه سرة سقوط الرئيس بن علي قد حسم دستوريا، هكذا شهدت تونس في خلال 48 ساعة انتقال السلطة بين ثلاث رؤساء (بن علي محمد الفنوشي وفؤاد البزع)، وبذلك استلم فؤاد البزع رئاسة الجمهورية، وعين محمد الفنوشي وزير أول[2]، حيث أنه لا يسمح الدستور لرئيس الجمهورية المؤقت بأداء مهامه لفترة تتجاوز شتين يوما.

ونتيجة لضغط الشارع وخاصة الاعتصام الذي نظمه الشباب والذي عرف باعتصام القصبة، استقالت حكومة محمد الفنوشي وكلف الباجي قايد السبسي بتأليف حكومة جديدة خالية من الوزراء الذين عملوا مع بن علي وقد عرضت هذه الحكومة خارطة طريق جديدة للخروج من أزمة الشرعية حيث أعلن رئيسها إجراء انتخابات مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد وتعهد أعضاء حكومة يعدم الترشيح لهذه الانتخابات[3].

---

[1]– هاجر كريمي، تونس نتائج الانتخابات التشريعية، 2014 /30/10 w.w.w.webmanagercentre.com

[2]– الشبكة العربية لدراسات الديمقراطية، "مرجع سابق"، ص 42.

[3]– "نفس المرجع "، ص 44.

وحسب القانون التأسيسي لسنة 2011 يتخلى رئيس الجمهورية وجوبا عن أي مسؤولية حزبية كما يتخلى عن عضوية في المجلس الوطني التأسيسي إن كان عضوا بها، يختار المجلس الوطني التأسيسي رئيس الجمهورية بالانتخاب السري بالأغلبية المطلقة من أعضائه من بين المترشحين، يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذي لديه سلطات أعلى من سلطات رئيس الجمهورية ولا يمكنه أن يقرر دونه من رسم العامة الخارجية فقط أما بالنسبة لسياسات الداخلية فهي نابعة من المجلس التأسيسي الذي يصدر القوانين ورئيس الجمهورية يقوم بنشر وختم القوانين[1].

فرئيس الجمهورية في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2013 هو رئيس شكلي رغم بعض الصلاحيات الممنوحة له، فمن كان يحكم وسير الشؤون الداخلية والخارجية البلاد هو المجلس الوطني التأسيسي.

بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 أكتوبر 2014 وبعد استلام البرلمان لمهامه، جاء دور رئاسة الجمهورية التي أعلن عن بداية الانتخابات في 23 نوفمبر 2014.

شهدت الانتخابات الرئاسية في تونس دورتين الدورة الأولى ضمت 6 مترشحين للرئاسيات أبرزهم الباجي قايد السبسي بعد أن حصل حزبه على المركز الأول في الانتخابات التشريعية، ويأتي الرئيس الانتقالي منصف المرزوقي ثانيا من حيث الأهمية والحظوظ بعد السبسي ويرتبط ذلك بالدعم القوى الذي توليه له قواعد الحركة النهضة الإسلامية والتي كانت لها ثاني أكبر المقاعد في البرلمان، والتي فوضت أنصارها اختيار مرشح يقطع مع النظام السابق ويحمي أهداف الثورة، ومثل هذه المواصفات يقول قياديون في حركة النهضة إنها تتوفر لدى المرزوقي.

أما الدورة الثانية فقد انحصرت بين أبرز مترشحين وهما السبسي والمرزوقي، حيث أنه كل من المترشحين عجزا عن تحقيق نسبة التصويت أكثر من 50 % في المرحلة الأولى والتي فاز بها "القايد السبسي".

[1]– الجمهورية التونسية، قانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011، "مرجع سابق".

وبذلك ودعت تونس بدخولها رسميا عصر الجمهورية الثانية الثانية، بتنصيب أول رئيس يفوز بانتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد، ب 55.68% من الأصوات[1].

بعد 3 أشهر ونصف من إعلان نتائج الانتخابات التشريعية، رأت الحكومة التونسية الجديدة النور في 5 فيفري 2015 وهي الحكومة السابعة يعد انقضاء أربع سنوات الثورة، وقد أشرف على إختيار أعضائها "الحبيب العييد" مكلفا من قبل رئيس الجمهورية الباجي قايد السبسي بتشكيل الحكومة مع الأخذ بالحسبان برنامج الحزب الفائز بأكبر نسبة في مجلس النواب.

بعد رفض المقرح الأول قدم "العييد" مقترح ثاني تم من خلاله التصديق على حكومة "العييد"، وقد فازت الحكومة الجديدة بأغلبية غير مسبوقة في حكومات ما بعد الثورة، وهو ما يخبر بأنها مسنودة سياسيا وحزبيا تتكون الحكومة الجديدة من 42 عضوا (28 عضوا، و14 كاتب دولة)، تمثل الحكومة الجديدة حكومة ائتلافية تجمع يبين قوى حزبية ممثلة داخل مجلس النواب، ومن ايجابيات الفريق الحكومي الجديد أنه يشمل حضورا للمرأة (ثماني نساء) وعدد مهما من الوجوه الشابة، كما أن الوزارات السيادية فيها محايدة (وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع)، واشتملت التركيبة الجديدة أيضا وزير مكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني الذي يضمن التمكين لقوى المجتمع المدني، وتدعيم دورها في صناعة القرار يوم 4 فيفري 2015 أمام مجلس النواب، وشمل البرنامج تأكيد التزام تعزيز المسار الديمقراطي، وتبني أهداف الثورة في تحقيق الحرية والعدالة، وضمان الكرامة لعموم المواطنين، وأعلن عزمه على مقاومة كل أشكال الفساد والمحسوبية وتجسيد مبادئ الحكومة الرشيدة المسألة، والعمل على إرساء دولة الحق والقانون والواجب، وقد ركز رئيس الحكومة على عدد من الملفات التي عدها من أولويات حكومته وفي مقدمتها الملف الأمني والملف الاقتصادي والملف الاجتماعي[2].

---

[1]– تونس الجمهورية الثانية، w.w.w.aljazera.net/know ledgegate/13/11/2014.

[2]– أنور الجمعاوي، "الحكومة الائتلافية في تونس"، قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2015، ص 1، ص 7.

المطلب الثاني: واقع الحكامة في النظام التونسي:

منذ اندلاع الثورة في المجتمع التونسي وسقوط نظام بن علي دخلت تونس مرحلة انتقالية خرجت بمضمون دستور جديد وبرلمان وحكومة جديدة من اختيار الشعب وضمن نطاق ديمقراطي.

حسب الدستور التونسي النظام التونسي الحالي نظام جمهوري، ينتخب الرئيس من قبل الشعب بطريقة مباشرة، وتونس دولة مدنية يحكمها الشعب إما بطريقة مباشرة عن طريق النواب المنتخبين في المجالس المنتخبة (البرلمان) أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الاستفتاء.

يصرح أصحاب المناصب العليا كرئيس الجمهورية، رئيس الحكومة أو وزير، أو عضو في مجلس النواب الشعب، أو عضو هيئات الانتخابية، بأملاكه، حيث أن على الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية والتوزيع العادل للثورات وإعادة بناء نظامها السياسي وبناء الدولة بصفة عامة.

من خلال ما آلت إليه تونس من تنظيم لقواتها السياسية والسعي لبناء مؤسستها السياسية، برهنت على نضج سياسي وعن عزيمة، وعن تمسكها لمبادئ الديمقراطية ومحاولة لتفعيل مؤسستها وتداول الحكم.

الوعي السياسي الذي يملكه المجتمع التونسي لا يستطيع الرئيس الجديد أن يعيد زمن الدولة الأمنية أو زمن الحزب الواحد وغن كانت هناك بعض التجاوزات التي لا يشار إليها في بعض الأحيان، ولا يمكنه التنكر للدستور الجديد الذي انتخبه الشعب على أساسه، وبذلك لم يسيطر حزب نداء تونس إلى درجة تحكم الحزب الواحد، كما كان في الجمهورية الأولى لحصوله على رئاستي مجلس النواب والحكومة، لأن الحكومة الحالية حكومة جامعة ائتلافية تركت المجال مفتوح بعض الشيء لمشاركة جميع الأطراف السياسية في رسم السياسات العامة وصناعة القرار.

من خلال البرنامج الحكومي الذي أكد أهمية الاستمرار في دعم التجربة الديمقراطية التونسية، ووعوده بالقيام بإصلاحات اقتصادية اجتماعية فإنه من الناحية العملية لا يتجاوز مستوى إعلان عن النوايا، ذلك أنه لا يحدده من خلال جدول زمني، أو تم ضبطه من خلال مخطط

مفصلا لحل المشكلات العالقة التي تعانيها البلاد، أو وجود أجندة سياسية تحدد فيها الأولويات بشكل واضح ومستقر، ولا يتركز على رؤية إستراتجية استشرافية لمقدرات البلاد وإمكانياتها واحتياجاتها، وهو ما قد ينعكس سلبا على أداء الحكومة الائتلافية في المرحلة القادمة، فعملية صنع السياسة وترتكز على أجندة سياسية واضحة يشارك فيها جميع الفاعلين السياسيين، من المؤيدين أو المعارضة التي تتمثل في حدود 40 نائبا من أصل 217 نائبا وذلك تسبب فيه تحالف أكبر حزبين متنافسين تحت قمة البرلمان (نداء تونس، والنهضة) إضافة إلى حزبي "أفاق"، و"الوطن الحر" الذي يمثل 75% من النواب في مجلس النواب الشعب.

هذا الأمر الذي جعل المعارضة وخاصة في المؤسسات الرسمية للدولة تنتقد الحكومة وتنظر إليها على أنها حكومة ترضيات وحسابات سياسية ضيقة، ومن ثم فالمعارضة داخل المجلس مشتتة ومحدودة، ولا يمكن أن تحدث ارتجاكا في مسار هيمنة الأغلبية على السلطة التشريعية ومنها التنفيذية رغم ذلك فإن ذلك لا يمنع من نشأة قوة سياسية معارضة خارج أسوار مجلس نواب الشعب، خاصة وأن تونس اليوم في ظل نظام ديمقراطي يكرس التعددية السياسية والتنافس السلمي على السلطة.

يفترض من النظام السياسي الحالي أن تمارس مؤسساته السياسية مهامها، وهي معنية بنقل البلاد عمليا من مرحلة الانتقال الديمقراطي الحكم المؤقت إلى مرحلة المجتمع المؤسساتي المستقر والبناء الإنمائي المقيد للمجموعة الوطنية من خلال الحكامة التي تعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها شؤون المجتمع وموارده، من خلال آليات ومؤسسات تشترك في صنع القرار.

تعتبر القيادة السياسية المنتخبة والأطر الإدارية هي المسئولة عن تحسين نوعية حياة المواطنين وتحقيق رفاهيتهم، وذلك برضتهم وعبر مشاركتهم ودعمهم، حيث يرى جل التونسيون الحكومة المسئولة عن مآلات المسار الديمقراطي من ناحية، ومطالبة من ناحية أخرى بحل عدة ملفات، ورفع عدة تحديات يواجهها المجتمع التونسي.

من الواضح أن الحكامة في تونس تسير بخطى ثابتة فهي تحاول أن توافق بين جميع القوى السياسية، وتشرك جميع الفواعل السياسية من خلال التعددية الحزبية والمجتمع المدني وحتى الشعب، فقد يدا جليا أن تونس في الجمهورية الثانية لا يمكن أن تحكم بسلطة الحزب الواحد ولا بمنطق الأغلبية والأقلية، وظهر أن الشرعية الانتخابية يمكن أن ترفد بشرعية توافقية تعددية تؤمن الانتقال الديمقراطي الوليد من مطبات الهزات الاجتماعية والحركات الاجتماعية والصراعات الاديولوجية العاصفة.

رغم التحديات التي تواجه وستواجه منظومة صنع القرار في تونس إلا أن الوقت لا يزال مبكرا للحكم على مدى فعالية مؤسساتها في ترشيد القرار، وتنفيذ السياسات العامة، لأنها مؤسسات حديثة العهد لا زالت تتأقلم مع طبيعة الدولة والمجتمع التونسي.

تعد عملية صنع القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي بأكمله, ومن الضروري مشاركة أكبر عدد ممكن من الفاعلين , و ذلك من خلال السلطات الرسمية و الفواعل غير الرسمية وفسح المجال لدور الأحزاب وجماعات الضغط و النقابات وغيرها على إعتبار أنها قنوات معبرة عن الرأي العام.

إن أهم خطوة في عملية صنع القرار هي صياغة المطالب وتحويلها, ويكون ذلك من خلال تحويل مجمل المطالب التي مصدرها الشعب و إنعكاسات عمل السلطة ,إلى قرارات جديدة أو إصلاحات سياسية .وهذا شائع في الأنظمة الدمقراطية الحقة أما في الانظمة الأستبدادية فمعظم القرارات والإصلاحات السياسية لا تعبر عن تطلعات المجتمع والذي قد يؤدي إلى المطالبة بالتغيير السياسي .

تمنح عملية التغيير السياسي وخصوصا إذا كانت من خلال ثورة أنتجها المجتمع وسعى من خلالها لإصال صوته والمطالبة بحقه كما حدث في تونس, الكثير من المزايا للنسق السياسي بوجه عام والنظام السياسي بوجه خاص, فالتعيير السياسي في تونس كان عبارة عن ثورة سلمية نتاج أيادي شابة إحتضنتها فواعل سياسية لاحقا حافظت على مسارها السلمي .

نظرا لعدة أسباب وعوامل إقتصادية و إجتماعية أهمها التهميش السياسي للفرد والجماعة أدى إلى ظهور إحتجاجات تطورت إلى ثورة مطالبة بسقوط النظام بكل مؤسساته,وبذلك بدأت الدولة التونسية بالمشاركة مع جميع الفواعل في تبني المرحلة الإنتقالية في مرحلتها الأولى و قد كان ذلك بترشح الأحزاب السياسية التي نشطت وأخيرا بعد أن كانت تعمل في أطر قانوني ضيقة جدا, للمجلس التأسيسي المكلف بتسير البلاد لمدة من الزمن(دامت ثلاث سنوات) وكذا تأسيس دستور جديد يتماشى مع مبادئ الدمقراطية.عرفت هذه المرحلة الكثير من المشاكل على الساحة السياسية و الإجتماعية ,إلا أن النخبة السياسية في تلك المرحلة استطاعت تجاوزها وإنجاح المرحلة الإنتقالية الأولى وإن تعدت المدة الزمنية المحددة لها ,استطاعت إنتاج دستور جديد للبلاد,وتنظيم إنتخابات تشريعية تعبر عن إرادة الشعب بطريقة قانونية ونزيهة بفوز حركة نداء تونس بأكثر المقاعد ثم أتت بعدها حركة النهضة التي كانت مسيطرة على المرحلة الأولى, وبعدها نظمت الانتخابات الرئاسية عبر إنتخابات حرة ومباشرة في إختيار رئيس البلاد .

تمكنت تونس من تجاوز أصعب مرحلة في عملية التغيير السياسي ولم تغرق في الخلافات و الصراع للوصول إلى السلطة كماحدث في الكثير من الدول العربية ,فقد كانت الثورة السلمية بالنسبة لتونس المساهم الأكبر في تطوير منظومة صنع القرار حيث أنها أنتجت مِؤسسات بطريقة دمقراطية بالمشاركة مع جميع الفواعل السياسية .

فبعد نجاح عملية التغيير السياسي وانتقال السلطة,فإن على النظام السياسي الجديد تفعيل مؤسساته سواء الرسمية أو غير الرسمية بعدما بث فيها الطابع القانوني ,وهنا تقوم الهيئات الحاكمة بمجموعة من الإصلاحات والمبادرات بتقديم السبيل الأفضل لها ,وبتفعيل نشاطها ، ومنحها حرية الممارسة والمشاركة في الحيات السياسية ,التي بدورها ستوصل النظام السياسي إلى قدر معين من ترشيد القرار.

خاتمة

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى إضاحة دور التغيير السياسي و الإصلاح السياسي وذلك من خلال إبراز أهميتهما في النظام التونسي و مدى فعاليتهما في تطوير منظومة صنع القرار في تونس,من خلال دراستنا نعرض مجموعة الاستنتاجات والتي هي عصارة البحث والتي يمكن ان تشكل إجابة عن التساؤلات السابق تقديمها للإجابة عن الإشكالية المعتمدة في البحث, فيمكن إجازة ما توصلنا إليه في ما يلي:

مما سبق نستنتج أن الإصلاح السياسي هو كافة الخطوات المباشرة التي تكون نابعة من السلطة لتصويب سياسيات معينة,ويقع على عاتق كل من الحكومة و المجتمع السياسي القيام بها وتنفيذها بشكل ناجح, وذلك للسير بالمجتمعات قدما في طريق بناء نظم دمقراطية .

أما التغيير السياسي فهو ناجم عن عدم فاعلية الإصلاحات وخروجها من نظام مستبد,أي أن تكون صناعة القرار في يد نخبة معينة,إضافة إلى العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى التغيير السياسي الذي يكون من المجتمع بقيادة سياسية ويكون ذلك بطريقة سلمية أو عنيفة حسب تماسك وطبيعة المجتمع, وبذلك قد يكون التغيير السياسي إما سلبي أو إجابي في تطوير وبناء منظومة صنع القرار,يكون سلبي إن ظهرت الكثير من الاختلافات وانقسمت قيادات التغيير و تنازعت للوصول الى السلطة دون الاكتراث للشأن العام ,كما أنه يمكن أن يكون إجابي إذا اتحدت جميع الفواعل السياسية لبناء وضمان استقرار الدولة ووضع الأولوية للمصلحة العامة على مصلحة جماعة معينة فهذا سيؤدي إلى بناء نظام فعال بمشاركة المجتمع والنخبة السياسية للوصول إلى رشادة الحكم.

لقد تبين من تحليل الأوضاع في تونس انه لم يكن يميز فيها بين الدولة و النظام و الحكومة, فلم يكن هناك صراع أوحتى مشاركة بين الحكومة والمعارضة,فقد أحكمت الفئة الحاكمة الخناق على مؤسسات الدولة والأحزاب والمجتمع المدني والمثقفين ,ففي غضون السنوات الأخير للتحول الدمقراطي في تونس في الجمهورية الأولى ,عرفت موجة من الإصلاحات ذات أشكال ومضامين مختلفة وفي قطاعات مختلفة من الحيات السياسية ,فقد شملت الحيز المؤسساتي الذي ظهر فيه عدم توازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية وغلبة التنفيذية على التشريعية وضعف دورها ومكانتها في النظام السياسي التونسي مع إعطاء الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية , و قد تطرأت الإصلاحات للحرية السياسية والتعددية الحزبية التي قيدت بقوانين مجحفة لا تعبر عن التعددية الحزبية الدمقراطية حيث إعتمد النظام السياسي القائم ان ذاك إلى تسيد تيار بعينه ونفي القوي الأخرى ,كما شملت الإصلاحات نشاطات الفاعلين السياسيين والمسار الانتخابي الذي أكد على مبدأ إنتقال السلطة. ولكن وبشكل متناقض فإنه لاتتوافق ما تشير إليه الإصلاحات السياسية و بين تطبيقها على أرض الواقع,فقد استمر نظام حكم القلة و احتكار عملية صنع القرار .من خلال هذه الدراسة تبين

أن الإصلاح السياسي النابع من فكر معين أو جماعة محددة واستبعاد جميع الفواعل الأخري لا يساهم في تطوير منظومة صنع القرار بل هو مصدر تهديد لها وإن كان على المدى الطويل.

توصلنا إلى أن ماكان في تونس من إحتكار أقلية تحيط بفرد ,وهو الرئيس للقرار السياسي و حرمان المواطنين و النخبة من المشاركة في إدارة الشأن العام و قمع المعارضين بشدة و إنتشار الفساد, وظهور الإصلاحات السياسية التي تخدم النخبة الحاكمة وتعزل الشعب والمجتمع السياسي,أدى إلى خلق شروط كافية لقلب الأوضاع برمتها وإلى إحداث تغيير عميق في البنية السياسية للنظام.

ففي ظل غياب المشاركة السياسية , وانحصار العدالة ولد مواقف إنتقادية لدى معضم الفواعل السياسية و المجتمع حيث فقدت الثقة بالحكومة مما أدى إلى الخروج إلى الشارع للإحتجاج على ما لحق بهم من تهميشهم على مختلف الأصعدة . وعلى هذا الأساس جاء التغيير السياسي على شكل ثورة سلمية أنتجها الشعب التونسي و لحقت به معضم مؤسسات المجتمع المدني التي رأت ضرورة التغيير السياسي وإعادة تنظيم الدولة برمتها ,وبذلك فتغيير النظام السياسي لم يكن لأسباب إقتصادية أوإجتماعية بالدرجة الأولى بل الوعي السياسي والمطالبة بالحقوق السياسية ,بناءا على ماحققته تونس في فترة الجمهورية الأولى من معدلات التنمية في مجال البنى التحتية و النظام التعليمي.

بعد سقوط النظام السياسي في تونس جاءت مرحلة إعادت بناء منظومة صنع القرار,فقد أظهرت الدراسة أن عملية بناء المؤسسات تعني بلوغ التغيير السياسي إلى مستوى معين من تنظيم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية,إذ أن العملية السياسية لا تجري إلا من خلال منظمات وإجراءات سياسية فبقدر ماتصبح هذه المنظمات أنماطا من السلوك الدائم تصير المؤسسات السياسية تعمل على بنائها وهي عملية تتطلب إعادة البناء السياسي للسلطة وأدوتها ,وهذاواقف على مدى جدية القوى الفاعلة في السياسية واقتناع الهيئات بالتعدد السياسي و بالمشاركة في الإدارة و الحيات العامة , وبالتداول السلمي على السلطة وبدور الهيئات في القيام بواجباتها بطريقة شفافة و واضحة.

واجه النظام السياسي فراغ مؤسساتي فمع رحيل الرئيس السابق سقط النظام السياسي وزالت معه جميع المؤسسات السياسية والعمومية ,وذلك لأن الدولة التونسية كانت ترتبط برجل واحد وليس بالمؤسسات,بذلك دخلت تونس المرحلة الإنتقالية وهي من أصعب المراحل في التغيير السياسي حيث تم إنتخاب المجلس التأسيسي كهيئة منتخبة لتسير البلاد لفترة محددة ,فقد اعتبر المجلس التأسيسي السلطة الشرعية المكلفة بإعداد دستور يحقق مبادئ الدمقراطية وأهداف التغيير و الإشراف على إدارة شؤون البلاد إلى حين إقرار دستور و إرساء مؤسسات دائمة,قادة الحكومة في هذه المرحلة النخبة السياسية الإسلامية

لحصولها على معضم المقاعد في المجلس التأسيسي ,تغللت هذه المرحلة العديد من المشاكل السياسية وخصوصا أن الحزب المسيطر هو حزب حركة النهضة الإسلامي رغم ذلك لقد تجاوزت النخبة السياسية في تلك الفترة معضم المشاكل واتفقو على دستور ينظم الحياة السياسية و الإقتصادية و الأجتماعية في تونس,وهذا دل على وعي الفواعل السياسية وتمسكها بالتغيير السلمي وإيمانها في بناء دولة دمقراطية ,وعدم دوخلها في دوامات الإنقسامات الطائفية و الإديولوجية التي قد تهدد إستقرار البلاد الأمني و السياسي والإقتصادي و الإجتماعي.

وفقا للدستور الجديد نضمت إنتخابات تشريعية حصلت فيها حركة نداء تونس على أكثر المقاعد ثم أتت بعدها حركة النهضة ومن الملاحظ أن الأحزاب السياسية تتوزع على مقاعد البرلمان بصفة متفاوة , ثم نضمت الإنتخابات الرئاسية و فاز فيها رئيس حزب حركة نداء تونس رئيسا للبلاد و حدث نوع من التعايش السلمي بين القوى السياسية فيما يسمى بالحكومة الإئتلافية ,مع تسلم الحكومة مهامها دخلت المؤسسات السياسية نطاق العمل فيجب أن تقدم على إصلاحات في معضم المجلات للوقوف بتونس مرة أخري بطريقة شفافة وواضحة.

من خلال دراستنا للتغيير السياسي في تونس توصلنا إلى أنه ساهم وبشكل كبير في تطوير منظومة صنع القرار لما الت إليه المؤسسات السياسية من تنظيم بطريقة دمقراطية ,فالتغيير كان نابعا من بيئة النظام وكان بقيادة سياسية وقد شاركة في بناء منظومة صنع القرار معضم الفواعل و سعت لإنجاحه.

من خلال ذلك خلصنا إلى أن الإصلاح السياسي و التغيير السياسي لايكون ولاينجح ولا يساهم في تطوير منظومة صنع القرار إلا في ظل نظام يحترم إرادة شعبه وتوجهات مختلف الفواعل السياسية فيه,لانستطيع أن نقيس مدى فاعالية الإصلاحات السياسية لأنها لازالت في بدايتها ولم تظهر أي ردود فعل بعد ,وبذلك يبقى مجال دراستنا مفتوح أمام الباحثين لإجراء دراسات أكثر توسعا في هذا الموضوع ,أوأن يقارن التغيير السياسي بين النظام التونسي و نظام سياسي عربي أوغربي اخر.

قائمة المراجع

أولا :المصادر:

1-القران الكريم

2-الدستور

- دستور تونس1959.
- دستور تونس 2004.
- التعديل الدستور التونسي 2002.
- دستور تونس 2014.

3-المعاجم:

فريد معتوق، "معجم العلوم الاجتماعية"، بيروت:أكاديميا، سنة 2001.

أحمد زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان، سنة 1992.

إحسان محمد الحسن، "قاموس علم الاجتماع". بيروت: دار الطليعة، سنة 1981،.

مقلد إسماعيل صبر، ربيع محمد محمود، "موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، سنة 1999.

عبد الوهاب وآخرون، "الموسوعة السياسية"، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 1990.

عبد الفتاح إسماعيل، "معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية". الطبعة الأولى،القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، سنة 2008.

إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية"، عربي-انجليزي. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، سنة 2005.

محمد محمود ربيع إسماعيل صبري مقلد وأخرون، "موسوعة العلوم السياسية". المجلد الأول، الكويت: منشورات جامعة الكويت، سنة 1994.

مصطفى عبد الله خشيم، "موسوعة العلوم السياسية". الطبعة الثانية، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سنة 2004.

ثانيا: الكتب:

سعاد الشرقاوي، "النظم السياسية في العالم المعاصر"، القاهرة،:مركز الأبحاث، سنة 2007.

تليلي تشارلز، "الديمقراطية". ترجمة محمد فاضل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، سنة 2000.

الحلي وليد شهيب، وآخرون، "التربية على حقوق الإنسان". الطبعة الأولى، بغداد: معهد العراق للدراسة الإستراتيجية والمستقلة، سنة 2008.

أحمد طلعت، "الوجه الآخر للديمقراطية". الجزائر :الطريق للنشر والتوزيع، سنة 1990.

عبد القادر رزيق المخادمي، "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي (بين القرار الوطني والفوضة و البناءة)". القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 27.

علي خليفة الكواري وآخرون، "المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001.

حسن لطيف وآخرون، "الديمقراطية مفاهيم وتجارب. الطبعة الأولى، العراق :المركز العراقي للبحوث والدراسات، سنة 2010.

أشرف مصطفى توفيق، "المعارضة". القاهرة :دار العربي للنشر والتوزيع، سنة 1989.[1]

مسان محمد شفيق ألعاني, "الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة"، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة جامعة بغداد، سنة 1986.

هدي ميتكس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة التنظيم السياسية في دول العالم الثالث، الطبعة الأولى، القاهرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 1999.

أبراش إبراهيم، "الديمقراطية بين عالمية الفكر وخصوصية التطبيق"، مقاربة التجربة الديمقراطية في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، سنة 1999.

بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي". دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى،الطبعة الأولى, القاهرة: مكتبة مدبولي، سنة 2004.

أحمد مينسي، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي". القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية للأهرام، سنة 2004.

ثناء فؤاد عبد الله، "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي".الطبعة الثانية, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2004، ص 158.

محمد عابد الجابري، "في نقد الحاجة إلى الإصلاح".الطبعة الأولى, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبة 2005.

عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داو، الفساد والإصلاح، دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب، سنة 2003.

محمد بريش، "مفهوم الإصلاح أو نحو الإصلاح لفهم المصطلح". القاهرة: مركز الحضارات للدراسات الإسلامية، سنة 2007.

بلقيزز عبد الإله، "أسئلة الفكر العربي المعاصر. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الأسيوية، سنة 1998.

محمد عمارة، "الإسلام وضرورة التغيير". الطبعة الأولى، كتاب العربي، سنة 1997.

الخضري محسن، "إدارة التغيير". الطبعة الأولى، دمشق: دار الرضا للنشر، سنة 2003.

[1]– مصطفى خشاب، "المدخل إلى علم الاجتماع". القاهرة: مكتبة لأنجلو مصرية، سنة 1992.

عبد المجيد حنان محمد، "التغيير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث". فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

فادية عمر الجولالي، "التغيير الاجتماعي مدخل النظرية الوظيفية لتحصيل التغيير"، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، سنة 2009.

محمد الدقس، "التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، سنة 1987.

كمال المنوفي، يوسف محمد العراني، "الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. ليبيا: مركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب النظرية، سنة 2006.

داود عماد صلاح عبد الرزاق، "الفساد والإصلاح". دمشق: اتحاد كتاب العرب، سنة 2003.

إبراهيم محمد عزيز، "إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط". الطبعة الأولى, السلمانية: مطبعة رون، سنة 2010.

مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي". القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدولة، سنة 2006.

نبيل عبد الفتاح، "سياسات الأديان الصراعات وضرورات الإصلاح. الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الأسرة دار ميريت للنشر والتوزيع، سنة 2003.

بني سلامة محمد تركي، "الإصلاح السياسي"، دراسة نظرية .أربيد: جامعة اليرموك، سنة 2010.

محفوظ محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية، بيروت، المركز الثقافي العربي، سنة 2004.

متروك الفالح، "المجتمع المدني والديمقراطية والبلدان في الدول العربية", دارسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريبي المدني. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2002.

عبد الغني يسيوني عبد الله، "النظم السياسية النظرية العامة للدولة الحكومات"، الحقوق والواجبات العامة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 2006.

الهزايمة محمد، الاديولوجية السياسية. تونس: الجامعة التونسية، سنة 1994.

محمد عابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2000 .

إنصاف جميل الريفي، "التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية". الطبعة الأولى، عمان: دار الفكر للنشر و التوزيع، سنة 1995.

شفيق منير، "في نظريات التغيير". الطبعة الثانية، بيروت: دار العرب للعلوم، سنة 2005.

توفيق عبد الرحمن، "التغيير". الطبعة الثانية، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، سنة 2008.

صامويل هنتفتون، "الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين". ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت: دار سعاد الصباح، سنة 1999.

أبو طالب، محمد نجيب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية" مقاربة سيولوجية للثوربين الليبية والتونسية. الدوحة:المركز العربي للدراسات السياسات، سنة 2011.

الكواري علي خليفة، "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية". الدوحة: من منشورات الجامعة العربية للديمقراطية، سنة 2000.

سامية الجمل، "النخبة السياسية في مصر"، دراسة حالة النخبة الوزارية. الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1998.

علي الدين هلال، نفين سعد، "النظام السياسية العربية"، قضايا الاستمرار والتغيير". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2000.

جوليان فروند، "ماهي السياسية". ترجمة يحي علي أديب، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، سنة 1981.

هاني إلياس خضر الحديثي، "في عملية صنع القرار السياسيي الخارجي"، الطبعة الأولى، بغداد، دار الرشيد للنشر، سنة 1982.

بطرس غالي، محمود خيري عيسى، "المدخل في علم السياسة". الطبعة 5، القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، سنة 1986.

إسماعيل الشطي وأخرون، "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية". الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2004.

محمد أبو ضيف باشا خليل، "جماعات الضغظ وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية"، ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها، أهميتها. الادزاريطة: دار الجامعة الجديدة، سنة 2008.

ياسين محمد العيثاوي، "السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية". عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، سنة 2009.

يحي أبو زكريا، "الحرية الإسلامية في تونس (من الثاعلبي إلى الغنوشي)". تونس:حقوق النشر محفوظة لناشري. سنة 2003.

محمد كرور، "المثقفون والمجتمع المدني في تونس في الاتتلجنسيا العربية. ليبيا: دار العربية للكتاب، سنة 1989.

سالم البيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي"، مثال تونس (1957، 1987). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001.

فيصل دراج وآخرون، "الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية".الجزء2، سنة 2000.

ثناء فؤاد عبد الله، "الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقة التفاعل والصراع". بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001.

قحطان أحمد سليمان الحمداني، "الأساس في العلوم السياسية". عمان: دار مجدلاوي للنش والتوزيع، سنة 2004.

حسن توفيق إبراهيم، "النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها". الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005.

فاضل الصقار، "الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات". الطبعة الأولى، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، سنة 2008.

ألبيزت بكار، "العسكريون العرب في السياسية من المؤامرة الثورية إلى السلطونية".الإسكندرية:مركز الإسكندرية للكتاب،2005 .

ياسر الحويبث، "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية". بيروت: منشورات الجلي الحقوقية"، سنة 2005.

فدوى مرابط، "السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي"، دراسة قانونية مقارنة. الطبعة الأولى، بيروت: مركز الوحدة العربية، ، سنة 2010.

بشير محمد الخضر، "النمط النبوي الخليفي في القيادات السياسية الدولية والعربية". بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005.

أحمد مينسي، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي".القاهرة: مركز دراسات السياسية و الإستراتجية للأهرام"، سنة 2004.

السيد ياسين، "الإصلاح العربي بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي". الطبعة الأولى، مصر، دار ميراس، سنة 20050.

راغب السجاني، "قصة تونس من البداية إلى الثورة". الطبعة الأولى، القاهرة: دار الأفلام للنشر والتوزيع والترجمة، ص 2011.

توفيق المدني، "اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل"، دراسة تارخية سياسية. دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العربي، سنة 2006.

إحسان محمد حسن، "علم الاجتماع العسكري". الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، سنة 1988.

محمد حماد، "العسكريون العرب وقضية الوحدة". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1978.

سعدي محمد الخطيب، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأنظمة الدستورية العربية". الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، سنة 2008.
أحمد سرحان، "النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية". بيروت: دار الباحث، سنة 2011.
عبد الغني بسيوني عبد الله، "النظم السياسية، النظرية العامة للدولة، الحكومات، الحقوق والواجبات العامة". الإسكندرية: دار الجامعية الجديدة للنشر، سنة 2006.
علي المحجوبي، "جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904-1934". تونس: بيت الحكمة بقرطاج، سنة 1999.

عزمي بشار، "الثورة التونسية المجيدة (بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها)، الطبعة الأولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2013.

ثالثا: المقالات:

عمرو عبد الكريم السعداوي، " التعددية السياسية في العالم الثالث"، الجزائر نموذجا،
جاسم الصغير، "الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، العدد 1921، بتاريخ 7 يونيو 2005.
بوحنيلة قوي، "ثقافة الديمقراطية للعدالة الانتقالية"، القاهرة، مجلة الديمقراطية، العدد 75، مارس.
سالم البيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية أية علاقة؟"، حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، سنة 2010.
عز الدين شكري، "التغيير السياسي في تونس وأزمة النظام السياسة والدولة"، العدد 92، سنة 1988.
رؤوف الشحوري، "حوار مع راشد الخنوشي"، الوطن العربي، العدد 112-638، سنة 1989.

الظاهر المعز، "الحركة النقابية في تونس بين إدارة الاستقلال"، ومحاولات الإحتواء، كنعان، العدد 1000، ديسمبر، سنة2006.
زاهر رضى، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، مجلة العربية، جامعة عمان الأهلية، عمان، سنة 2003.
سعد الدين ابراهيم، "عوامل قيام الثورة العربية "، مجلة المستقبل العربي، ع 3999، سنة 2012.
كمال يونس، "السياسة الدولية الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية في المنطقة العربية"، العدد 184ن أفريل 2011، المجلد 42.
علي ليلى، "خرائط النخبة المصرية والثورة"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45، يناير، 2012، ص 29.
محمد سعد أبو عامد، "الانتخابات والانتقال الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45، يناير، 2012،.
عبد الفتاح الماضي، "كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية"، مجل الديمقراطية، القاهرة، العدد 43، يوليو، سنة 2011.
أنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس"، الدرب الطويل نحو التوافق"، دراسات سياسات عربية، العدد 06، كنون الثاني، يناير 2014، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، ص 08.
أنور الجمعاوي، "الحكومة الائتلافية في تونس"، قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سنة 2015.

رابعا: المذكرات:

أحمد طعيبة، " المؤسسات التشريعية في دعم التحول الديمقراطي حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، سنة 2007.

عبد القادر حمادي، "آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية"، دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر، الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر الكلية العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، سنة 2009.
محمد مبارك حسن العجمي، " الإصلاح السياسي في الكويت وأثره في التغيير 1991-2010، مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، سنة 2010.
محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، سنة 2008.
الشويكي بلال، "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، حركة حماس نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، سنة 2007.
خميس حزام والي، "إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 44، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2003.
السيد أحمد كبير، "التحولات السياسية في بلدان المغرب العربي المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية سنة 1989، 2009"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2010.
غول حمزة، "البعد المتوسطي في سياسة تونس الخارجية"، مذكرة نيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011، ص 126.

خامسا: الجرائد الرسمية:

دستور الجمهورية التونسية بمقتضى قانون عدد 57 لسنة 1959، المؤرخ في 01 جوان 1959.
الجمهورية التونسية، القانون الأساسي للجمعيات ، عدد 25 من سنة 1992، الوارد في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، 03-07-افريل 1992.

الجمهورية التونسية ، القانون التأسيسي، العدد 06 لسنة 2011، المؤرخ في 16 ديسمبر 2011، المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطة العمومية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 73 2011.

التقارير :

فرحاني نادر، خلق فرص الأجيال القائمة، البرنامج نيويورك، في برنامج الأمم المتحدة الإنساني لصندوق الانماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعلام، سنة 2002.

بشار عزمي، في الثورة و القابلية للثورة، الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة سنة 2011.

سلمان بونعمان، فلسفة الثورة العربية، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد مركز نماء للبحوث و الدراسات سنة 2012.

سادسا: كتب اللغة الأجنبية:

Charles débâche et jean marie pontier, introduction a la politique, paris, ediont dallez, année 2000.

Boudon bouricaid, Dictionnaire Critique de la scologie quadrige PUF, Paris, 1ere edition, année 1982.

D'nnelle Guillern, and, C, Schmitter philippe, tramsition from Authoritarian Rule, tentative conclusion about uncertain democracies.

Grayson aliza, Sscial Refrom and Policy, weowerk, the free press, .

Jean, wiliam lapiere, l'analyse des systems politique, paris, p.v.f, année 1973.

cite par h. brochiner, les brsoins humains, esprit n02, année 1969.

Gabuil almomd, B powel, comporative potities, Aderelopentapproach, boston and tornto, Littele brown and company année 1966.

David eston, systems ana lysis of poltical life, newyork: j, welrey –[1] and sons, année 1965.

Tayeb chantouf, le Maghreb au présent, Alger, office des publication universitaire, année 2003.

Liss boukare, Alger la terreur sacrée, paris, édition jarre, année 2003.

kamale jendouli, un regime a contre courant de levolition du pays Larabf allexamder et thramie gean paxal, le chemins de la reuddit, paris, robut laffart, année 1987 .
[1]- Audrey Narmand laniel Emile simone , les révoltes et les revolutions dans le mond , qu'en reste-til ?, in Regard critique univer té lard , année 2011.

سابعا: المواقع الاليكترونية:

الصحافة غير المنحازة، http://w.w.w.voltairemet.org./article129812.
الجيبي المساوي، "أي دور الجيش في تونس"، http//www.lahourouk.com
محسن الكعبي، "رأي إلى المجلس التأديبي من اجل إسهام الجيش في الحوار الوطني، http://w.w.w.binnoneus.net/news.php? id 4922.29/02/2012
اليحياوي المختار، "مشروع الأزمة الدستورية في تونس"، htt//:wordpress.com /14 2010/02

الملخص

تحتوي منظومة صنع القرار على جملة الهياكل الرسمية وغير الرسمية المساهمة في عملية صنع القرار،فتصنف النظم وتختلف حسب طبيعة التفاعل بين هذه المؤسسات ما بين دكتاتورية وديمقراطية ،وقد صنفت تونس في الجمهورية الأولى على أنها بلد استبدادي لعدم تفاعل مؤسسات النظام بالمستوى الذي يخدم المصالح العامة ،وكباقي الأنظمة السياسية مر على تونس جملة من الإصلاحات السياسية المتخذة من طرف المنظومة القائمة لكنها لطالما كانت خاضعة للنخبة الحاكمة وتخدم مصالحها من خلال شد الخناق على المعارضة ومنع العمل الحزبي والتسلط الشديد ،فهته الإصلاحات لم تكن نابعة من طبيعة البنى الاجتماعية والسياسية فلم تساعد في تطوير أوحتى تحسين منظومة صنع القرار بل كانت من بين الأسباب التي ساعدت في تدميرها ،فبعدم وجود إصلاحات سياسية تعبر على مبادئ الديمقراطية تبدأ الفواعل في البحث عن بديل آخر لتغير به النظام السياسي وهو التغيير السياسي.

إن التغيير السياسي يعني في عمقه وشموليته تبديل جذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع ،فإن العملية تنطوي على قدر كبير من التغييرات في النظام السياسي،وهذا ما لاحظناه في تونس فقد قامت الثورة تلبيتا للحاجة الإنسانية المتعلقة بالكرامة والحاجة الاجتماعية المتعلقة بالعدالة والحاجة السياسية المتعلقة بالحرية،وانجر على هذا تغيير في القيادة السياسية ،تلاه تغيير في ممارسة السلطة ومن ثم في توجهات السياسية العامة و الإصلاحات السياسية التي أدت إلى تغييرات هيكلية وبنيوية في منظومة صنع القرار التي أثرت على مخرجات النظام.

يمكن القول أن التغيير السياسي قد نجح في تونس مبدئيا كما أنه ساعد في تطوير منظومة صنع القرار لتمكُنها من إعادة بناء مؤسساتها بطريقة جعلت معظم الفواعل السياسية تشارك في إصلاح المنظومة،فما حصل في تونس هو تحصيل لمسيرة بدأت بالمجلس التأسيسي وحكومة مؤقتة وكتابة دستور متفق عليه بالأغلبية ثم انتخابات برلمانية ورئاسية ،لم تتعطل دواليب الدولة التونسية ولا إداراتها في كل هذا ،لوعي سياسييها وأجهزتها الأمنية ،لذلك ومع تفهم الطبقة السياسية لدقة المرحلة وحساسيتها ومع تطور الفكر الديمقراطي والحكامة الرشيدة حتما سيساعد في الإفلاح السياسي .

Abstract

Decision-making on a number of official and informal structures contribute to the decision-making process system contains, it is classified systems and vary depending on the nature of the interaction between these institutions between dictatorship and democracy, has been ranked Tunisia in the First Republic as an authoritarian country for non-system institutions interaction level that serves the

public interest, and just like any other political systems over Tunisia number of taken political reforms of the system, a party list but it has always been subject to the ruling elite and serve its interests through tightening the screws on the opposition and prevent party work and extreme authoritarianism, blokade reforms were not stem from the nature of the social and political structures did not help in the development or even improve the system of decision-making, but was one of the reasons that helped destroy, falur the existence of political reforms reflect the principles of democracy begins actors function in the search for another alternative to change the political system by which political change. The political change means in depth and comprehensiveness switch radical of the foundations of the social and political structure existing in the community, the process involves a great deal of changes in the political system, and this is what we have observed in Tunisia was the Revolution responded humanitarian need on the dignity and social need related to justice and political need of freedom , and Langer on this change in the political leadership, followed by the change in the exercise of power and then in the general political orientations and political reforms that have led to structural and structural changes in the decision-making system that affected the output of the system. It can be said that political change has succeeded in Tunisia initially as he helped develop the system of decision-making to enable them to rebuild their institutions in a way most political actors function made participate in the reform of the system, what happened in Tunisia is a collection of the march began council founding temporary government and write an agreed constitution majority then parliamentary and presidential elections, had not been disrupted Tunisian state and its departments in all of this, the awareness of politicians and its security forces, and with the understanding that the political class for the accuracy and sensitivity of phase with the development of the concept of democracy and good governance surely will help in political success.

الفهرس

الفهرس	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول الإطار الفكري للمفاهيم المتعلقة بالدراسة	9
المبحث الأول: مفاهيم ذات صلة بموضوع الدراسة	10
المطلب الأول: الديمقراطية كمبدأ للإصلاح والتغيير	10
المطلب الثاني: التحول الديمقراطي مدخل للإصلاح	15
المطلب الثالث: دراسة وصفية للإصلاح	19
المطلب الثالث: دراسة وصفية للإصلاح	23
المبحث الثاني: الإصلاح السياسي وأثره في ترشيد القرار	27
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح السياسي	27
المطلب الثاني: شروط وآليات الإصلاح السياسي	30
المطلب الثالث: دوافع الإصلاح السياسي	35
المبحث الثالث: التغيير السياسي وتفعيل البناء المؤسساتي	40
المطلب الأول: مفهوم التغيير السياسي	40
المطلب الثاني: عوامل وآليات التغيير السياسي	43
المطلب الثالث: معوقات التغيير والإصلاح السياسي	48
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني: البناء المؤسساتي في تونس	55
المبحث الأول: بناء النظام السياسي في تونس	56

المطلب الأول: عملية صنع القرار السياسي في تونس	56
المطلب الثاني: طبيعة البنى في الدولة التونسية	63
المطلب الثالث: العملية السياسية في تونس	66
المطلب الرابع: النظام الجمهوري في تونس	70
المبحث الثاني: السلطات الرسمية في النظام السياسي التونسي	77
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية في تونس: نظرة في صميم الدور	77
المطلب الثاني: السلطة التنفيذية في تونس وآليات عملها	80
المطلب الثالث: البرلمان في تونس تقييم التجربة	84
المبحث الثالث: الفواعل غير الرسمية في تونس	89
المطلب الأول: الأحزاب السياسية كفاعل سياسي في تونس	89
المطلب الثاني: التنظيم الجمعوي	93
المطلب الثالث: النخبة في تونس	96
خلاصة الفصل	99
الفصل الثالث: تحول نحو الجمهورية الثانية وأثرها على ترشيد القرار	102
المبحث الأول: التغيير السياسي في تونس	103
المطلب الأول: الثورة وسيلة للتغيير السياسي في تونس	103
المطلب الثاني: كارزما الشارع التونسي	107
المبحث الثاني: إعادة بناء المنظومة السياسية في تونس	115
المطلب الأول: الفعل السياسي للنخب إتجاه التغيير في تونس	115
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ومؤسسة الديمقراطية	118
المطلب الثالث: توجهات الأحزاب السياسية وتعميق المسار المؤسساتي	121
المبحث الثالث: الإصلاحات السياسية في الجمهورية الثانية	129

المطلب الأول: بناء المؤسسات السياسية والإدارية في تونس	129
المطلب الثاني: واقع الحكامة في النظام التونسي	136
خلاصة الفصل	139